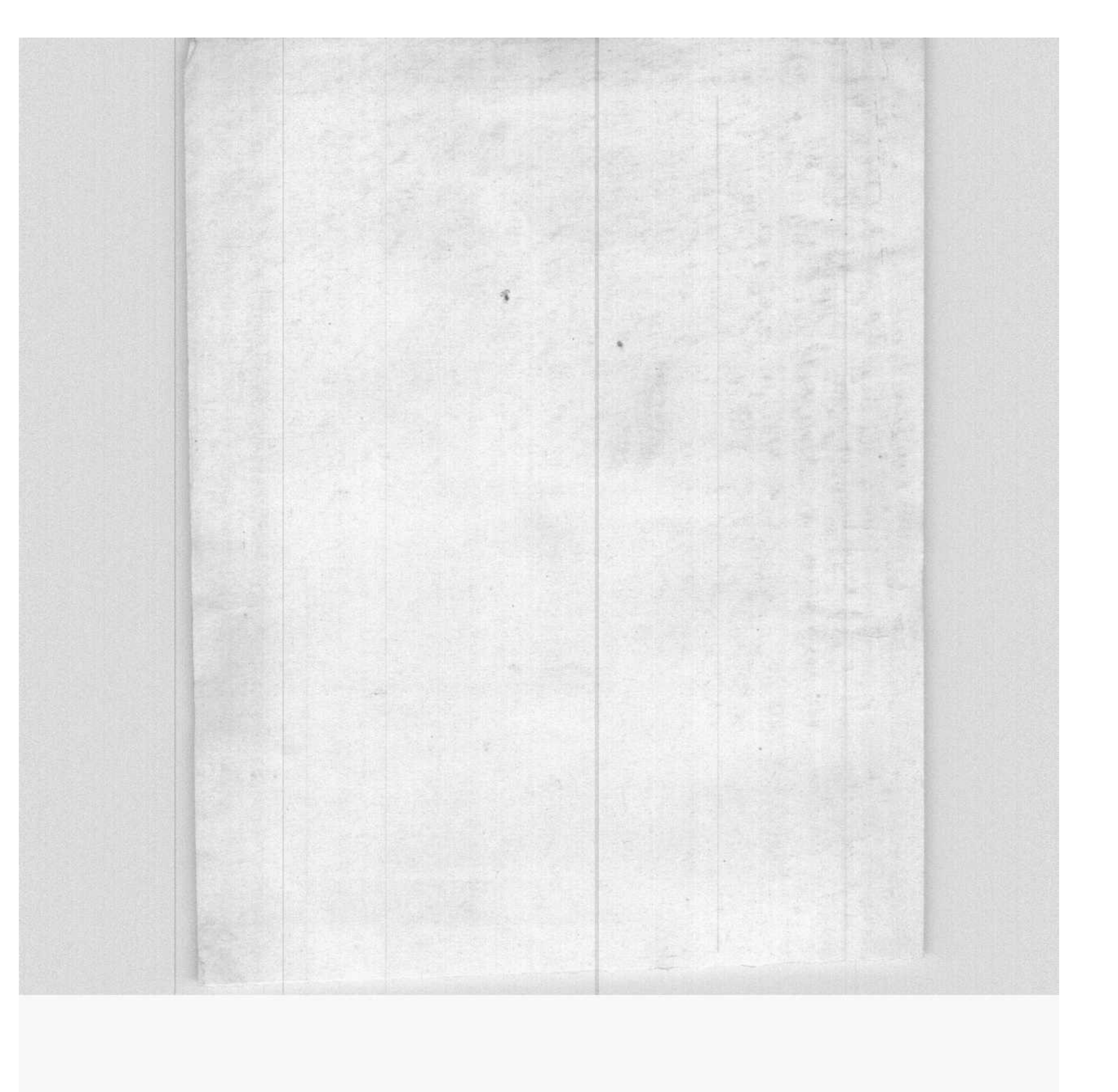
مذكرات في
التجارة الدولية

إعداد وتجميع

دكتور / محمد موسى عثمان

٢٠٠١/ ٢٠٠٢م



اهداء

الى مصر الحبيبة الغالية

أقدم هذا الكتاب

أملا فى أن تصبح مصر

فى هذا القرن

أهم دولة فى التجارة الخارجية

مقدمـــــة :

ان للتجارة الدولية دور هام فى الارتقاء بحياة كافـــة شعوب دول العالم . فالفرد لا يستطيع أن يعيش بمعزل عـــن بقية أفراد المجتمع فى تلبية احتياجاته المتنامية ، وكذلك الدولـة لا تستطيع فى عالم اليوم اشباع كافة احتياجات سكانها بمعـــزل عن بقية دول العالم ، فالموارد الطبيعية تختلف من حيـــث تواجدها ووفرتها بين دول العالم ، والخبرات والمهارات والتقدم العلمى والتكنولوجى والتقدم الاقتصادى متفاوت هنا وهنـــاك ، والأسواق المحلية واتساعها والدخول والأذواق ليست متماثلـــة . فهناك حاجة للتمتع بما لدى الغير من مزايا نسبية طبيعية أو مكتسبة ، وهناك ضرورة للتوزيع الأكفأ للموارد الاقتصادية والتشغيل الكامل لها ، بما يحقق زيادة فى الدخل القومى ، وارتفاع مستويات المعيشة .

ولما للتجارة الدولية من أهمية ، فقد كانت محل اهتمـــام المذاهب الاقتصادية المختلفة . فقد نادى التجاريون من بدايـة القرن الخامس عشر بما للذهب والفضة من ثـــراء للشعـــوب ، فاهتموا بالصادرات وقيدوا الواردات من أجل جلب الثروة مـــن الخارج ، وطالبوا بتدخل الدولة من أجل تحقيق ذلك . ثم جاء

الكلاسيك منذ منتصف القرن الثامن عشر ونادوا بحرية التجــارة ، وظهرت على أيديهم النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية فـــى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، بما يدعــم أفكارهم . وتطور الفكر الاقتصادى خلال القرن العشرين بما حدث من تطور فى نظرية التجارة الخارجية من بعد الحرب العالميــة الأولى ، وبما تم من استحداث لأفكار جديدة خلال العقـــود القليلة الأخيرة .

ويهمنا فى هذه السلسلة من المحاضرات تناول دراســة النظرية البحتة للتجارة الخارجية والنظرية النقدية لتوازن ميزان المدفوعات علاوة على السياسة التجارية والتعاون الدولى بقدر متواضع من العمق يتناسب مع الوقت المحدود المعطى لدراســة اقتصاديات التجارة الخارجية ضمن مواد فصل دراسى واحــد لا يتعدى الثلاث شهور .

وندعوا الله سبحانه وتعالى أن يكون عرضنا للمادة العلمية من اليسر بحيث يفيد الطالب . وفقنا الله لما فيه الخير لبلدنــا الحبيبة مصر .

الفصل الأول

الإطار العام لإقتصاديات التجارة الدولية (x)

أولا : مفهوم التجارة الدولية :

يقصد بالتجارة الدولية عملية التبادل التجارى فى السلع والخدمات وغيرها من عناصر الانتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لاطراف التبادل . وهى تختلف بذلك عن التجارة الداخلية فى أنها تتجاوز حدود الدولة الواحدة الى دول متعدده سواء مجاورة للدولة أو غير مجاورة لها .

وبذلك نجد أن التبادل بين عدة دول أو شعوب يؤدى إلى تحقيق مكاسب متعددة للدول وتتفق مع حاجة الإنسان الى خدمات أخية الانسان . ولذلك يعتبر التبادل خاصية انسانية لان الإنسان اجتماعى يميل الى مساعدة الاخرين وتبادل مايفيض منه مع الاخرين وذلك منذ بدء الخليقة ، فكان التبادل بين القبائل عن طريق المقايضه التى كانت فى حد ذاتها مشكلة خاصة عندما يحتاج الفرد إلى قدر ضئيل من السلعة الواحدة ويصعب تجزئتها ثم اختراع النقود حتى يستطيع الحصول على الجزء الصغير من احتياجاته بدلا من المقايضة .

ثم تطورت النقود إلى نقود معدنية ثم إلى البنكنوت فهو سهل الحمل ، مقبول لدى كل الناس ويتيح لحامله الحصول على سلع وخدمات ولذلك اتسعت حركة التجارة الدولية ولم تقتصر على المقايضة وشملت سلع وخدمات منظورة وغير منظورة وتم التغلب على الحدود الجغرافية والحواجز نتيجة سهولة الاتصالات ، حركة النقل والملاحة وكل وسائل العلم الحديث التى تسهل شراء السلع والخدمات والتى جعلت العالم سوقاً واحدة ويستطيع اى فرد الشراء من اى مكان بالتلكس مثلاً أو بالبريد ... الخ .

ثانيا : الفرق بين التجارة الداخلية والدولية :

١ ـ التجارة الداخلية داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية فى حين ان التجارة الخارجية على مستوى العالم .

(x) د. حمدى عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، زهراء الشرق، ١٩٩٦، ص ص ١٢ - ٤٢

٢ - اختلاف العملة المحلية عن العملة الاجنبية ، فنجد أن التجارة الدولية تتم بعملات متعددة ولكن التجارة الداخلية تتم بعملة واحدة فقط .

٣ - التجارة الدولية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة فى حين ان التجارة الداخلية فى ظل نظام واحد .

٤ - وجود عقبات وموانع وتشريعات وقوانين تنظم التجارة الدولية وتختلف عن تشريعات التجارة الداخلية .

٥ - اختلاف طرق النقل ، وهناك طرق منتظمة للملاحة وبعض الدول لها اسطول نقل للتجارة الخارجية و ٩٠ ٪ من التجارة يتم بالنقل البحرى وجزء بسيط يتم بالنقل البرى والنهرى .

٦ - اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه فى حالة التجارة الدولية عنها فى حالة التجارة الداخلية .

٧ - صعوبة انتقال عناصر الانتاج فى حالة التجارة الدولية مقارنة بالتجارة الخارجية

٨ - اختلاف العوامل الجوية والطبيعية .

٩ - اختلاف العوامل السياسية .

١٠ - مرحلة النمو الاقتصادى فى العالم (الرواج / الكساد)

١١ - طرق وأساليب التمويل .

١٢ - وجود فرصة للتكتلات والاحتكارات التجارية فى حالة التجارة الدولية .

ثالثاً : العلاقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية :

التجارة الداخلية		التجارة الخارجية
انتـــاج	←	صادرات
↓		↓
استهلاك	←	واردات

الانتاج :

يتم الانتاج لاشباع حاجات المواطنين أى للاستهلاك واذا تم تبادل السلع المنتجة وحصل عليها الافراد لاغراض الاستهلاك الداخلى نصبح فى نطاق التجارة الداخلية . واذا كان الانتاج كبيراً وتبقى منه فائض يوجه للصادرات واذا لم يكن الانتاج كافيا يتم الاستيراد .

الصادرات :-

وتعتبر الصادرات امتداداً لعملية الانتاج بينما تعتبر الواردات أمتداداً لعملية الاستهلاك لان الاحتياجات كبيرة بالنسبة للمتاح من الانتاج أو أن الانتاج قاصر عن تلبية الاحتياجات والنتيجة الاستيراد من دولة اخرى وبالتالى فان صادرات دولة هى ورادات أخرى ، ومن ثم فان هناك متغيرات داخلية وخارجية تتفاعل مع بعضها لتحقيق نوع من التوازن الاقتصادى ومن المفروض أن تسدد الصادرات قيمة الواردات لأنه فى ظل التجارة الدولية يتم الحصول على مقابل للصادرات بينما يتم دفع مقابل الواردات الى الدول المصدرة .

وجميع دول العالم تصدر وتستورد فى آن واحد . وقد حاولت بعض الدول عمل اكتفاء ذاتى فوجدوا أنها عملية صعبة لأن عوامل الانتاج فى العالم غير موزعة توزيعاً عادلاً ، إذ لجأت بعض الدول الى الاعتماد الذاتى الجماعى (أى نوع من التكامل الاقتصادى) بين مجموعة من الدول للاستفادة من عوامل الانتاج المتاحة لديها وتذليل العقبات أمام التجارة (مثل تخفيض أو الغاء الجمارك ، وحرية انتقال العمل ورأس المال والتكنولوجياوالادارة الحديثة او سلع تامة الصنع) لذلك وجد مخرج جديد لتحقيق نوع من الاكتفاء الذاتى لمجموعة من الدول تتكامل مع بعضها لتشغيل مواردها وتوفير السلع اللازمة لاحتياجاتها وهذا النمط يحيط به عدة مشاكل أو معوقات وتجاربه الدول المتقدمة ، وهذا يعنى أن هناك حاجة إلى التجارة الدولية مع الدول المتقدمة صناعيا أى لايوجد اعتماد على الذات بشكل جماعى وبالتالى تم عمل اتفاقيات لاحتواء الدول الصغيرة لتظل فى حالة التبعية الاقتصادية .

ومما سبق يتضح لنا ان التجارة الدولية فى العالم سواء كان هناك اعتماد على الذات أو اعتماد جماعى لا يتحقق الابتعاون دول العالم مع بعضها ، وحتى الان لابد ان تتعاون الدول النامية مع بعضها ولكن ترجع الى الدول المتقدمة الصناعية فى أسرار التكنولوجيا وهذا يعنى استمرار حركة التجارة الدولية على مستوى العالم واذا تحقق لدولة صادرات بعملة صعبة فإنها تستطيع سداد قيمة الواردات .. اذن هناك توازن فى ميزان المدفوعات لو تحقق تساوى بين العرض والطلب فى الداخل .. هناك توازن داخلى وتوازن فى الموازنة العامة للدولة والأسعار مستقرة وهذه كلها حالات نظرية بحتة ، ولا تتحقق فى الواقع العملى لان هناك ثورة اتصالات وطموحات لدى الدول لانها تشترى الجديد وبالتالى هناك نقص فى الاشباع ومن ثم تلجأ الى الدول الصناعية للحصول عليها كما أن زيادة السكان تؤدى الى نقص الغذاء .فى هذه الحالة نجد أن التجارة الدولية تعتبر مسألة حتمية للمحافظة على التشغيل الاقتصادى .

والسبب فى ذلك أن الدول النامية نصيبها من الثروات فى العالم قليل بالنسبة للدول المتقدمة . وتنقسم الكرة الارضية الى نصفين نصف الكرة الشمالى لديه رأس المال والتكنولوجيا والثروات والمعادن ولديه ٧٥٪ من الموارد و ٢٥ ٪ من السكان بعكس الجزء الجنوبى الذى يوجد لديه ٧٥٪ من السكان و ٢٥٪ من الموارد أى أن الصورة معكوسة ومعظم المساحات الموجودة فى الجزء الجنوبى من الكرة الأرضية أما مياه او اراضى غير صالحة للزراعة أو صحراء أو جبال .. الخ .

والتجارة الدولية هى الكفيلة بتحقيق تعاون بين الشمال والجنوب أو تقريب مستوى المعيشة بينهما للتغلب على التناقضات السابق ذكرها .

اسباب قيام التجارة الدولية :-

١ - عدم توافر كافة عناصر الانتاج لكافة الدول على مستوى العالم .

٢ - تفاوت التكاليف واسعار عوامل الانتاج والاسعار المحلية .

٣ - اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى .

٤ ـ عدم امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتى .

٥ ـ وجود فائض من الانتاج .

٦ ـ الحصول على ارباح من التجارة الدولية .

٧ ـ رفع مستوى المعيشة .

٨ ـ اسباب سياسية أو استراتيجية .

معظم هذه الاسباب غير موجودة داخل الدولة الواحدة .

رابعاً : أهمية التبادل التجارى :

تتمثل أهمية التجارة الدولية فى النقاط التالية :-

١ - تحقيق أشباع أكبر مما لو لم يكن هناك تجارة دولية .

٢ - تشير تاريخيا الى أنها ساعدت على زيادة الثورة الصناعية الناشئة فى أوربا فى القرن الثامن عشر ولولا وجودها لكان هناك مشكلة اقتصادية عنيفة فى الدول الأوربية

٣ - وفرت مواد غذائية لم تكن موجودة وساعدت على نمو هذه الدول .

٤ - الدول النامية تعتمد امس واليوم وغدا على التجارة الدولية لانها بواسطتها تستطيع الحصول على كثير من المتطلبات الاساسية اللازمة لنموها فهى فى حاجة الى رؤوس أموال والتكنولوجيا ومصادر العملات الاجنبية والادارة الحديثة .. الخ . وذلك لكى تستطيع انتاج احتياجاتها فضلا عن امكانية التصدير الى الدول الأخرى .

٥ - تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم انتاجها محليا . ونجد ان التجارة الدولية تؤدى الى تحقيق الكفاية الانتاجية ومزيد من الانتاج كما يمكن أن تؤدى الى الترشيد فى التكلفة .

٦ - التجارة الدولية تؤدى الى زيادة الدخل القومى اعتماداً على التخصص وتقسيم العمل الدولى .

خامساً : مجالات التجارة الدولية :

(أ) السلع والخدمات :

هذا المجال من التبادل الدولى يعتبر من أول وأقدم المجالات التى شملها التبادل الدولى بين المجتمعات وبعضها على اساس أنها :

سلع منظورة أو تجارة منظورة :

وهى تشمل :

(أ) المواد الخام اللازمة للانتاج

(ب) السلع الوسيطة او النصف مصنعة .

(جـ) السلع التامة الصنع

الخدمات التى تعتبر احدث اشكال التبادل التجارى بين مختلف الدول (غير منظورة)

وبالنسبة لهذا المجال وهو السلع والخدمات الغير منظورة فقد كان التبادل يتم فى شكل عينى قبل اختراع النقود أى مقايضة سلع بأخرى أو مواد خام أو سلع وسيطة أو نصف مصنعة بمواد خام .

وكذلك بالنسبة للسلع التامة الصنع بغرض الاستهلاك النهائى ويطلق على استهلاك المواد الخام والسلع الوسيطة استهلاك وسيط . أما استهلاك السلع تامة الصنع والخدمات فهو استهلاك نهائى لأنها تنفذ بمجرد استهلاكها او استخدامها فى اشباع الحاجات الخاصة بها . والمواد الخام تعتبر من المواد التى يحتوى عليها عنصر الارض كأحد عناصر الانتاج سواء كانت معادن أو ثروات طبيعية . ومنتجات الغابات أو الانتاج الحيوانى ، وكل هذه الاشياء تنتج من استغلال عنصر الارض . أما السلع التامة الصنع فإنها تنتج من التفاعل بين عنصر الارض ورأس المال . بالاضافة الى عمل العمال الذى يؤدى فى النهاية إلى وجود منتجات جاهزة لاشباع الحاجات المتعددة والمتنوعة واللانهائيـــة ، أما الخدمات فتعتبر من المجالات السلعية الغير منظورة التى يتم تبادلها للحصول على منفعة معينة ولكنها ملموسة .

ومثال ذلك :

خدمات السياحة والملاحة وتبادل الأفلام السينمائية والانتاج الفكرى للشعوب المختلفة وغيرها مثل براءات الاختراع وحقوق استخدام التكنولوجيا الحديثة وكذلك تحويلات النقد الاجنبى للعمالة فى الخارج فى شكل نقدى .

ويوجد العديد من العوامل المؤثرة على تبادل السلع والخدمات على المستوى

العالمــى وهى :-

(ا) التكاليف او الاسعار :

بمعنى مدى مايتكلفه كل عنصر من هذه العناصر الداخلة فى التجارة وفى ضوئها تتحدد الاسعار الخاصة بالتبادل على مستوى العالم بمعنى أن كل دولة تحدد أسعار سلعها وخدماتها وتترك للمستهلك الاجنبى حرية الاختيار بين منتجات كافة دول العالم فى الاسواق لذلك نجد أن الدول التى ترتفع فيها التكاليف الخاصة بالاعداد والانتاج والتجهيز للخدمات تؤدى الى ارتفاع تكاليف منتجاتها وتصبح ذات أسعار عالية يتم ابلاغها للمستهلكين فى مختلف اسواق العالم وعادة ما تشتمل على خدمات النقل والشحن والتخليص والجمارك والتأمين أحيانا فى حالة الخطر . وبذلك نجد أن السلع التى تنتج بتكاليف منخفضة وتباع بأسعار منخفضة تكون أكثر طلبا من بقية السلع الاعلى تكلفة وأسعارا أى ان قدرتها على المنافسة تتحدد فى النهاية بالسعر كاحد العوامل المؤثرة على الطلب .

(٢) الجـودة :

تعتبر من العناصر المختلفة بالخواص الكامنة فى السلع وقدرتها على الاشباع وملائمتها للظروف المختلفة المتعلقة بالاستفادة منها ، ويعنى ذلك ان تكون السلعة غير خاضعة لسرعة التلف أو رداءة المكونات المستخدمة فى صنعها أو القدرة على اشباع الاحتياجات لفترة زمنية أطول فلا تفسد بالتخزين ، ولا تتعرض للتلف السريع عند النقل ، ولا تترك آثاراً جانبيةً عند الاستخدام كأن لا تسبب أمراضاً معينةً من استهلاكها أو تلوث للبيئة المحلية او اثار على الخواص المكونة لها عند الاستعمال بحيث تصبح وكأنها سلعة مختلفة تماما . ويعتبر ذلك مرتبطا بالمنافسة الدولية فى الاسواق العالمية التى تتأثر بصفة دائمة بالتطورات التكنولوجية الحديثة التى تجعل هناك فروق فى الجودة لذات السلعة المنتجة من أماكن مختلفة من العالم بشكل يكاد يكون يومياً .

(٣) الاجراءات الادارية :

ويقصد بذلك عدم وجود مشاكل أو معوقات جمارك أو بيروقراطية ترتبط بدخول

وخروج السلعة وهى تعطل وصول السلعة الى المستهلك . وكلما كانت الاجراءات سهلة وميسرة كلما شجعت الصادرات والتبادل التجارى بصفة عامة .

(٤) النقـــل :

من العناصر الهامةعلى أساس أنه كلما كان هناك سهولة فى نقل السلع جوياً ونهرياً أو برياً أو بحرياً كلما كان هناك تبادل تجارى أكبر وفى حالة وجود صعوبة فى النقل أو طول الرحلة فى نقل السلع فإن ذلك يؤدى الى تقليل حجم التجارة الدولية لان التبادل التجارى بين الدول يحدث على نطاق جغرافى واسع بعكس الحال داخل الدولة . وفى هذه الحالات نجد أن تجهيز وسائل النقل يجب أن يناسب طبيعة السلعة المنقولة ويعتبر ذلك شرطاً اساسياً لضمان وصول السلعة بالمواصفات والجودة المطلوبة الى المستهلك فى أى مكان فى العالم ولذلك نجد أن هناك بعض السلع تنقل فى وسائل نقل مخصصة بالثلاجات أو وسائل نقل خاصة بالبترول أو المواد السائلة أو وسائل نقل أنابيب (الغاز الطبيعى) او حاويات لنقل البضائع الجافة ويحقق المنفعة المكانية .

٥ ـ التخـزيـن :

كلما كانت السلعة قابلة للتخزين بحيث تحقق المنفعة الزمنية كلما زاد حجم التبادل التجارى فى هذا النوع من السلع . ونظرا لطول الوقت الذى تستغرقه الرحلة البحرية والانتظار فى الموانى والذى قد يتجاوز ثلاثة أشهر فى بعض الاحيان فإن ذلك قد يعرض البضائع للتلف اذا كانت خواصها لاتسمح بالبقاء فترة أطول . ويحقق التخزين المنفعة الزمنية .

(٦) الرواج والكساد الاقتصادى العالمى :-

الاقتصاد العالمى هو مجموع اقتصاديات الدول واذا وجد رواج أو انتعاش فى الاقتصاد العالمى فمعنى ذلك ان هناك زيادة فى الطلب على الانتاج وعلى خدمات عناصر الانتاج الاخرى وهو مايتضمن كذلك زيادة الطلب على المواد الخام للتصنيع والسلع الوسيطة فضلا عن السلع تامة الصنع .

كما أن زيادة الرواج يترتب عليها زيادة فى الدخل العالمى مما يؤدى بدوره الى زيادة فى الطلب العالمى على السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة ويحدث العكس فى حالة وجود كساد اقتصادى حيث تقل التجارة الدولية الى ادنى الحدود .

(٧) الظروف السياسية :

نجد ان العلاقات السياسية بين الدول وبعضها البعض يترتب عليها تيسيرات للمصدرين والمستوردين ومنح تفضيلات للدول الصديقة ولأبنائها فى حالة الاستفادة من الخدمات التى تقدمها الدول لبعضها البعض ويرتبط بالظروف السياسية أيضا وجود نوع من الأمن من المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها المشروعات والافراد مما يجعل الافراد يتعاملون مع الدول المستقرة سياسيا والدول التى تبتعد عن مناطق الاضطراب السياسى والحروب . وقد وضح ذلك فى الفترة الأخيرة فى حرب الخليج حيث أنخفض حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة العربية وأنخفضت حركة رؤوس الاموال اليها وانخفض عدد السائحين وارتفعت تكاليف التأمين والشحن والتخزين مما أدى الى انخفاض حركة التبادل التجارى بين دول العالم والدول العربية بصفة عامة .

(٨) الندرة النسبية :

بمعنى عدم وجود حجم معين من السلع والخدمات لدى الدول يتناسب مع الاحتياجات الخاصة بهذه الدول بمعنى أنه من الممكن أنه توجد ندرة مطلقة من أحدى السلع ولكنها لا تسبب مشكلات ولا يكون هناك حاجة الى التبادل . أما الندرة النسبية فهى تحكم العلاقة بين المتاح والمطلوب من مختلف السلع والخدمات . ويترتب عليها وجود تفاوت بين المتاح لدى الدولة من سلع وخدمات وحاجتها الى هذه السلع والخدمات فاذا كانت هذه السلع غير كافية للاحتياجات فلا بد من الاستيراد أما اذا كانت أكثر من الاحتياجات فلا بد من التصدير .

(٩) التكتلات الاقتصادية :

مثال ذلك تكتل دول أوربا الموحدة وتكتل الناقتا وتكتل الإفتا وكذلك بعض

السلع مثل القمح والبن والشاى والنحاس والرصاص والسكر .. الخ وفى هذه الحالات نجد أن السوق لاتكون حرة تماما وإنما يؤدى احتكار المنتجين واتفاقهم على سياسات معينة فى البيع والشراء واعطاء تفضيلات لدول معينة لا تعطى لدول أخرى إلى التأثير على حركة التبادل الدولى حيث تزيد حركة التبادل الدولى مع دول التكتل والدول الحليفة لها وتقل مع الدول غير الاعضاء فى التكتل وغير الحليفة من الدول الأخرى.

(١٠) التمويل :

إن أى تبادل بين الدول وبعضها يعتمد على التمويل . فاذا وجدت المؤسسات المالية والبنوك والمراسلين على مستوى العالم فأن هذا يؤدى الى زيادة حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات . أما اذا لم توجد بنوك مراسلة أو معاملات مصرفية بين بعض الدول ودول أخرى فإن هذا يقلل من حجم التبادل التجارى فى السلع والخدمات بين هذه الدول . ويلاحظ أن هناك بعض المؤسسات التمويلية التى تقوم فى اطار الامم المتحدة بالاضافة الى بعض البنوك التجارية التى تقوم بتمويل التجارة أو تتخصص فى ميدان تمويل التجارة الدولية وتقوم بفتح الاعمادات المستندية وخطابات الضمان الملاحية مثل بنوك الاستيراد والتصدير وبنوك تنمية الصادرات وبنوك الاعتمادات والتجارة الخارجية .. الخ .

(ب) العمالة أو انتقال الأيدي العاملة علي مستوى العالم :

العمالة تشمل - أيدى عاملة ماهرة فى تخصصات نادرة

- ايدى عاملة غير ماهرة وحرفية وانتاجية مباشرة

وتعتبر هذه الانواع من العمالة ذات عرض وطلب على المستوى العالمى ويتحدد الاجر لها حسب العلاقة بين العرض والطلب عليها شأنها فى ذلك أى سلعة أو خدمة مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التى تحدد عائد عنصر العمل أو الأجر وإختلاف ذلك فى المستوى المحلى عنه على المستوى العالمى وهذه الأنواع من العمالة عندما تنتقل أحيانا يطلق عليها هجرة مؤقتة ، ولكن فى حالة الاقامة الدائمة تصبح هجرة دائمة .

وهذه الانواع من الأيدى العاملة خرجت للبحث عن فرصة عمل أفضل والدول التى تطلبها تحتاج الى خدماتها لفترة زمنية معينة ، ثم العودة مرة أخرى الى الدول التى أتت منها .

والاقامة الدائمة لا تدخل فى التجارة الدولية لان أى معاملات للعاملين مع الدولة التى يتبعها (الاصل) تتم على أساس أنها معاملات مع أجانب .

(١) الأيدى العاملة الماهرة فى تخصصات نادرة :

ويتعلق ذلك بالمهارات والكفاءات والخبرات ذات الجودة العالية والمتخصصة تخصصا دقيقا فى بعض المهن والمجالات الحديثةمثل خبراء الطاقة والالكترونيات والكومبيوتر . وهذا النوع من الأيدى العاملة أكثر الانواع طلبا فى التبادل التجارى على مستوى العالم نظرا لارتفاع انتاجيته ومساهمته فى تحقيق الارباح للمنتجين فى الدول التى تعتبر دولا متقدمة فى الوقت الحاضر كما أن المعروض منهم يكون قليلا بالمقارنة ببقية الانواع الأخرى من الأيدى العاملة .

(٢) الأيدى العاملة غير الماهرة :

يقصد به الايدى العاملة التى تقوم بالاعمال اليدوية أو أصحاب الياقات الزرقاء . وهذا الانواع تعتبر مطلوبة فى الدول الصناعية التى لا تعتمد كثيرا على الالات وانما تعتمد على اسلوب العمل الكثيف ومن أمثلة هذه المهن « القائمون بأعمال البناء والتشييد والحفر والفعلة أو عمال التراحيل أو الفلاحين والمهن الحرفية المتعددة .

ومثل هذه الأعمال لاتحتاج الى علم حديث ولا رؤوس أموال كثيرة بالمقارنة بغيرها من الأعمال الأخرى :

(٣) العمالة الادارية المنظمة لعناصر الانتاج :

يقصد بها الأفراد الذين يعملون كمديرين سواء على المستوى الاشرافى أو الادارة الوسطى أو الادارة العليا ويقومون بتوجيه العنصر البشرى والاستفادة من خبرتهم فى

انسب المجالات داخل المشروعات والعمل على أختصار الاجراءات ووضع الهياكل التنظيمية ، ولديهم القدرة على تحمل المخاطر الناتجة عن الخسائر ويتصفون بحب المغامرة والشجاعة فى اتخاذ القرار (شخصية قيادية) وهذه الفئة من العمالة تعتبر فئة نادرة أيضا وان كانت درجة ندرتها تقل عن درجة ندرة الفئة الاولى وهى الأيدى العاملة والماهرة أو اصحاب التخصصات النادرة .

العوامل المؤثرة على التجارة الدولية
فى مجال انتقال الأيدى العاملة

(١) تفاوت الاجور من دولة الى أخرى :

ويرجع ذلك إلى تفاوت المستوى الاقتصادى والاجتماعى من دولة لاخرى فهناك دولة لديها دخل مرتفع يصل دخل الفرد فيها الى ١٦٠٠٠ دولار أو أكثر فى السنة ودول أخرى يصل إلى ٢٥٠ دولار فى السنة أى عند خط الفقر .

وهناك بعض الدول النامية البترولية مثل الكويت والسعودية ودول الخليج العربى تتمتع بمستوى مرتفع وأجور مرتفعة ومغرية لمن يبحث عن أجر مرتفع بسبب ارتفاع دخل الدولة الكبير من القطاعات الاقتصادية أو قطاع واحد من القطاعات الاقتصادية للدولة وهو قطاع البترول وهناك تفاوت فى المركز المالى على مستوى العالم حيث نجد ان الدول الفقيرة ينخفض فيها متوسط دخل الفرد والعكس صحيح فى الدول المتقدمة وهذا المستوى الموجود فى دول الخليج يتمشى مع المستوى العالمى للدول المتقدمة ويتبع ذلك وجود تفاوت كبير بين معدلات الاجور على مستوى العالم من دولة لأخرى. وبطبيعة الحال فإن الشخص الذى يبحث عن مستقبل أفضل يهاجر الى دولة ذات دخل مرتفع والمهاجرين يهاجرون من مناطق ذات دخل منخفض مثل مصر ، الهند ، باكستان للبحث عن الاجور المرتفعة فى بعض الدول الغنية مثل الدول العربية البترولية، وطالما أن هناك تفاوتا فى الاجور على مستوى العالم يكون هناك هجرة من الدول الفقيرة الى الدولة الغنية .

(٢) الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة

تبادل الانسان كعنصر من عناصر الانتاج شأنه فى ذلك شأن أى سلعة ، فلو كانت هناك سلعة لسنا فى حاجة اليها فإن سعرها يتجه الى الانخفاض ويمكن تصديرها الى الخارج بسهولة (مع ثبات العوامل الأخرى)

وكذلك الحال للإنسان كعنصر من عناصر الانتاج حيث نجد أنه فى حالة وجود

عجز فى العمالة بالنسبة لدولة ودخلها مرتفع تصبح العمالة نادرة بالنسبة لاحتياجاتها فتصبح هذه الدول مستقبلة للعمالة أو مستوردة لها .

وبالمثل اذا كان هناك دول لديها فائض تصبح مصدرة للايدى العاملة . بل ان الحكومات تسعى الى تصدير هذه الأيدى للحصول على تحويلات من النقد الاجنبى . وهناك دول تعانى من ندرة مطلقة فى الايدى العاملة اى لديها مساحات كبيرة من الصحراء لا تشجع على التوطن وهنا نقول ان هناك ندرة مطلقة (مثل ليبيا) نظراً لأن هذه المنطقة طاردة لسكان أما لحرارة الطقس أو لنقص المياه ، ومعظم الدول الافريقية تعانى من وجود ندرة مطلقة فى السكان وطالما وجدت الندرة المطلقة او النسبية تحدث التجارة الدولية فى العمل .

(٣) اختلاف درجة المهارة على المستوى العالمى بالنسبة للايدى العاملة:

ويقصد بذلك أن هناك حاجة من الدول الى نوعيات معينة من الخبرات والكفاءات اذ أن بعض الدول لديها دخل كبير ولكن نسبة الأمية مرتفعة فيها أى أنها تكون فى حاجة الى مدرسين وهذا ماحدث فى الوطن العربى منذ بداية الستينات والسبعينات حيث توسعت معظم الدول العربية الخليجية فى استيراد المدرسين من دول عربية أخرى .

وعنصر المهارة اذا لم يتوفر للدولة عليها استيراده من دولة أخرى أو تحتاج لعمل مشروعات تتطلب مهندسين للاستعانة بهم كما تحتاج الى الاطباء والعمالة الميكانيكية والصناعية وغيرها من المجالات التى ينخفض فيها عدد الافراد الذين لديهم قدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة وهذا لا يمنع اختلاف درجة المهارة للوظيفة الواحدة .

ولذلك يتم الاستعانة بالخبراء فى المجالات الحديثة كالالكترونيات والهندسة والطائرات. واذا وجدت اختلافات فى درجة المهارة توجد تجارة دولية سواء بين الدول النامية وبعضها او بين الدول المتقدمة وبعضها البعض أو بين الدول النامية والدول المتقدمة.

(٤) تفاوت مستوى المعيشة والحضارة :

يقصد بذلك أن بعض الناس يفضلون الهجرة من مناطق اكثر تخلفا الى أقل تخلفا ويحدث العكس فى حالة وجود دخل مرتفع مع وجود ضعف فى مستوى المعيشة حيث نجد ان بعض التخصصات مثل العمال والفلاحين لايهمهم الحضارة ويتحملون صعوبات الحياة فى سبيل الحصول على أجر مرتفع وبعضهم يذهب الى الدول ليحصل على نقود ويرفع مستوى معيشته وكذلك دولته بعد ذلك عند العودة مثال ذلك الفلاح الذى يسافر الى الخليج ويعمل عمل آخر والهدف هنا الحصول على دخل أكثر ارتفاعا واستخدامه لتحسين مستوى المعيشة .

حتى ان الأحصائيات التى اجريت على العمالة المهاجرة فى مصر اوضحت أن كثيراً من المعدمين أصبح لديهم أراضى أو عقارات وسيارات رغبة فى تحسين مستواهم الاجتماعى .

(٥) درجة التقدم الاقتصادى العالمى

ويرتبط التقدم بالدخل ، فإذا كان هناك رواج فى الاقتصاد العالمى يزيد الطلب على العمالة والعكس صحيح ، وهذه النقطة مرتبطة بسوق العمل الدولى ويعنى ذلك أنه ليس من المهم أن يكون هناك أفراد يريدون اجوراً مرتفعة أو مستوى معيشة مرتفع وأنما سوق العمل هو الذى يحدد الطلب طالما أن هناك سوء تخصيص للموارد الاقتصادية لسوق العمل الدولى بمعنى ان الدول تطلب عمالة عندما يكون هناك انتعاش وتقدم اقتصادى فاذا انخفضت اسعار البترول تقل العمالة المهاجرة الى الدول الخليجية مثلا .

واذا زاد الطلب على العمالة نتيجة ارتفاع اسعار البترول فان ذلك يعنى ارتفاع مستوى التقدم الاقتصادى للدول المصدرة .

ولا يخفى أن سوق العمل هو عرض وطلب . عمال يعرضوا خدماتهم من الدول المصدرة وطلب على العمل من الدول المستوردة للعمالة واذا حدث ارتفاع فى اسعار

السلع فإن ذلك يؤدى الى زيادة الطلب ومن الممكن امتصاص جزء من العرض من العمالة لعمل مشروعات تنمية والعكس صحيح حيث نجد أنه فى عام ١٩٨٢ بدأت العمالة المصرية فى الرجوع من الدول العربية لانخفاض مستوى الدخل الناتج عن تصدير النفط العربى

(٦) العوامل السياسية :

حيث نجد أن الحروب لها تأثير على العمالة وانتقالها لانه اذا كانت هناك مشاكل سياسية بين حكومة دولة مصدرة الى دولة مستوردة فان ذلك ينعكس على سوء معاملة ابناء الدولة المعادية فى المطارات ويؤدى ذلك الى خوف العمالة من السفر . وفى حرب الخليج على سبيل المثال عندما حدثت أدى ذلك الى خوف العمال من جنسيات الدول التى أيدت الغزو العراقى من الهجرة الى دول النفط العربية الأخرى مثل العمالة اليمنية والسودانية والفلسطينية فضلاً عن قيام السعودية وغيرها بطرد العمالة عن أبناء هذه الدول مع حدوث مشاكل فى المواصلات التى تنقل العمالة الى الخارج من الطيران، ومشاكل الجمارك والجوازات .. الخ .

وانتقال العمالة له بعض الآثار الاقتصادية التالية :

١ ـ تحويلات النقد الأجنبى فالدخل الذى يحول الى الدولة يؤدى إلى زيادة حصيلتها وتحسين مركز ميزان مدفوعاتها .

٢ ـ هذه العمالة تخفف الضغط على المرافق فى الداخل للاستهلاك وخدمات التعليم والصحة والاسكان والمواصلات .. الخ

٣ ـ كما يلاحظ ان هذه العمالة تؤثر على القوة الشرائية فى الداخل مما يؤدى الى رفع الأسعار نتيجة لوجود قوة شرائية كبيرة وعدم وجود زيادة فى الانتاج ويؤدى ذلك الى نوع من التضخم فى الاقتصاد القومى وانخفاض قوة العملة المحلية فى الداخل نتيجة لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك بالنسبة للعائدين (أى نسبة ما ينفقونه من الدخل على الاستهلاك) وارتباط ذلك بالاستهلاك المظهرى والمحاكاه حيث يتجهون الى تقليد أنماط الاستهلاك الخاصة بالاغنياء والاجانب .

ومن ناحية أخرى نجد أن كثيراً من العائدين يحضرون معهم سلعاً تامة الصنع فيؤدى ذلك الى تبديد جزء من العملة الاجنبية فى صورة واردات عينية فى صحبة الراكب .

٤ ـ انتقال العمالة من دولة لاخرى فيترتب عليه اعادة تخصيص للثروة البشرية داخل البلاد حيث أن المجالات التى لديها فائض يتم استيعابها فى الدول المستوردة فيحدث نوع من اعادة التوزيع للايدى العاملة داخل الدولة وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية كما تقوم الدولة بتعديل سياسات التعليم والتدريب والاجور فى ضوء احتياجات سوق العمل الخارجى واحتياجات الانتاج القومى فى الداخل .

جـ : رأس المال :

وهو أحد عناصر الانتاج

ـ ويتكون نتيجة تفاعل الانسان مع الطبيعة (الارض) بما فيها من موارد متعددة .

ـ وهناك اشكال وأنواع لرأس المال :

١ ـ نقدى ـ أى عملات محلية أو أجنبية وهى فى الواقع لا تعتبر رأس مال فى حد ذاتها وأنما هى وسيلة من وسائل التبادل ولا تطلب لذاتها وانما للحصول على السلع والخدمات والاحتفاظ بالقيمة كامنة فيها أى أنها وسيلة لتخزين الثروة والاحتفاظ بها لفترة طويلة والصفة النقدية تعبر عن قيمة معينة من المال يتم شراء سلع ومستلزمات بها وأى شركة لديها رأس مال تقوم عادة بانفاقه على المعدات والاراضى وغيرها من الأصول المختلفة .

٢ ـ عينى : هو الوجه الاخر من الصورة النقدية وهو الالات والاراضى والمبانى وغيرها .

٣ ـ معنوى : مثل الشهرة او الاسم التجارى او سمعة العملاء .

وذلك من حيث الاشياء المنظورة وغير المنظورة .

٤ - براءات الاختراع - التكنولوجيا (اسرار العلم) وفى هذه الحالة يتم نوع من التجارة فى الـ(Know How) كشئ يمكن الاستفادة به فى عملية الانتاج ويترتب عليه دخل ولذلك يدفع عنه مقابل لأصحابه .

٥ - رأس مال اجتماعي - يقصد به منشآت خاصة بالمجتمع مثل السجون والجامعات والمدارس والمستشفيات والكبارى والمطارات .. الخ ، وغيرها من المشروعات ذات الربحية الاجتماعية العالية وكذلك المشروعات التى تؤدى خدمات انتاجية لمشروعات أخرى وتؤدى الى زيادة دخل المجتمع فى الأجل الطويل ويستفيد منها المجتمع كله . وهذا النوع من رأس المال لايدخل فى التجارة الدولية ولكن ينتقل عوائده مثل خريجى الجامعات يتم تداولهم على مستوى العالم وكذلك خطوط الانابيب لنقل الكهرباء والغاز الطبيعى .. الخ .

٦ - عام وخاص : وذلك بالنظر الى الملكية اذا كانت للقطاع الخاص أوالأفراد أو للدولة .

٧ - مباشرة وغير مباشر : حيث أن المباشر يشمل الانفاق المباشر فى مشروعات استثمارية أو فى توسعات بعكس غير المباشر الذى يكون من خلال أوعية الاستثمار الأخرى كالأوراق المالية والاوراق التجارية والمضاربة فى البورصات النقدية والمالية .

العوامل المؤثرة على التجارة الدولية فى رأس المال :

(أ) سعر الفائدة الحقيقى :

اى أن حركة رأس المال وانتقاله من دولة أ الى دولة ب تكون سعيا وراء سعر الفائدة المرتفع فإذا كان المستثمر فى دولة يحصل على ١٠ ٪ وفى دولة ب يحصل على ٢٠ ٪ فإنه يتجه الى دولة ب . أى ان سعر الفائدة عنصر جذب لرأس المال من دولة ذات سعر فائدة منخفض الى دولة ذات سعر فائدة مرتفع . وتقارن اسعار الفائدة على مستوى العالم على أساس السعر الحقيقى لها وليست الأسعار الإسمية .

(٢) [illegible] معدلات البطالة الذى ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادى

وتتشابه فى تأثيره مع تأثير سعر الفائدة على أساس أن أى شخص لديه رأس مال فى صورة أوراق تجارية [illegible] لدى البنوك [illegible] ذلك اقتطاع جزء من القيمة [illegible] قبل موعد الاستحقاق فلو كان [illegible] رأس مال [illegible] على [illegible] فى صورة أوراق تجارية ولا يمكن للمستثمر الحصول على قيمتها [illegible] الحصول على القيمة قبل موعد الاستحقاق فيجب [illegible] أو للدائن مقابل الحصول على القيمة قبل الموعد [illegible] فإنها تكون مشجعة لانتقال [illegible] يعنى خسارة لصاحب هذه الاموال وعدم الرغبة فى انتقال رأس المال من طرف الى آخر ومن دولة الى أخرى.

(٣) [illegible] الدول الغنية الى الدول الفقيرة فيؤدى ذلك الى اعادة توزيع الثروة على المستوى العالمى

حيث كان رأس المال الذى ترتفع قيمة عملته عالميا عليه طلب أكثر من جانب الدول [illegible] دولة رأس المال بالدولار [illegible] ارتفاع سعر الدولار [illegible] العالمية الأخرى [illegible]

(٤) ندرة رأس المال النسبية :

إذ إن هناك احتياج لرأس المال بالنسبة للمعروض منه ومع ثبات العوامل الاخرى اذا كان هناك طلب على رأس المال فإن رأس المال ينتقل من الدول التى لديها فائض منه الى الدول التى لديها عجز فيه . اذن هناك طلب على رأس المال نشأ نتيجة ان كمية المتاح لدى الدولة من رأس المال لا يكفى للاستثمار.

(٥) حجم النشاط الاقتصادى

فى [illegible] وتراكم لرأس المال [illegible] الاجنبية [illegible] الدول التى يطلق عليها اقتصاديات [illegible] محددة .

ديناميكية وحجم النشاط الاقتصادى يقصد به حجم الاستثمارات والتشغيل لعناصر الانتاج المختلفة داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة . وفى حالة زيادة حجم النشاط الاقتصادى يكون هناك طلب محلى مرتفع على انتاج المشروعات ، من السلع والخدمات ، ويحدث نوع من الانتعاش ، وفى ضوء مضاعف الاستثمار ، حيث نجد ان العمال يأخذون جزء والمنظمة جزء وهكذا ونجد أنهم يحتجزون جزءاً من الاموال والباقى بعد انفاقه على احتياجاته واذا ارتفعت درجة الاستهلاك يزيد المضاعف وكلما ارتفع مستوى الرواج وتشغيل عناصر الانتاج يحدث تدفق لرؤوس أموال من الدول التى لديها فائض الى الدول التى لديها عجز لعمل توسع فى النشاط الاقتصادى .

(٦) المزايا والحوافز والقيود (مناخ الاستثمار)

اذا كان هناك حوافز أو مزايا للمستثمر تؤدى الى جذب رؤوس الاموال (مثال ذلك وجود اعفاءات ضريبية وجمركية وتوفير مستلزمات الانتاج بسعر منخفض أو مدعم بالاضافة الى وجود تسهيلات الجمارك وسعر العملة المناسب كل ذلك يشجع رؤوس الاموال والعكس صحيح لو أن هناك قيوداً وجمارك مرتفعة مع وجود الضرائب المرتفعة فان ذلك لايتشجع رؤوس الاموال . كما أن القيود التى تضعها الحكومة كحظر الاستثمار فى مجال معين تعتبر من القيود المعوقة لتدفق رأس المال الأجنبى .

(٧) الامان من المخاطرة :

يقصد به ليس فقط وجود المزايا والحوافز بل أن تكون الاموال تتمتع بالسرية والضمان ولا توجد مشاكل أو معوقات داخلية وليس هناك احتكار أو اغراق فى الاسواق وذلك لضمان حجم تعاملات ملائم ويلاحظ أن الاموال العربية تهاجر الى سويسرا طلبا للامان والبعد عن الخطر .

الآثار الايجابية لانتقال راس المال عالميا :

يترتب على حركة رأس المال على مستوى العالم العديد من الآثار الاقتصادية الهامة منها على سبيل المثال مايلى :

١- انخفاض معدلات البطالة الذى ينعكس بدوره على مستوى الرواج الاقتصادى ويؤدى الى انخفاض معدلات الجريمة والامراض الاجتماعية المرتبطة بالبطالة .

٢ - انتقال رأس المال يؤدى الى تحقيق زيادة على أصل رأس المال فى صورة عائد على الاستثمار أو فائدة على الودائع اى أنه يمكن تحقيق ارباح من انتقال رأس المال على مستوى العالم .

٣ - يساهم انتقال رأس المال فى تقليل الفجوة التكنولوجية او تقليل الفرق بين مستوى الدخل فى الدول المتقدمة والدول الفقيرة فيتيح ذلك للدول المستوردة لرأس المال الاستفادة من انجازات العلم الحديث رغم انها تفتقر الى الامكانيات العلمية والتكنولوجية المتاحة فى بقية الدول .

٤ - ان انتقال رأس المال يؤدى الى انتقال جزء من الناتج العالمى فى صورة سلع رأسمالية من الدول الغنية الى الدول الفقيرة فيؤدى ذلك الى اعادة توزيع للثروة على المستوى العالم .

٥ - الطلب على رؤوس الاموال ينعكس على قيمة العملة من الدولة صاحبة رأس المال ، ويعنى ذلك أن الدولة التى يكون هناك طلب كبير على عملتها بسبب زيادة حجم الطلب على رأس المال فإنه عند تحويل هذه الاموال الى عملات أخرى يؤدى ذلك الى زيادة قيمة العملة المطلوبة . وذلك بالاضافة الى زيادة سعر الفائدة ايضا على اموال الدول التى يرتفع الطلب على رؤوس اموالها الامر الذى يترتب عليه الاتجاه نحو تقليل الفجوة بين اسعار الفائدة الدائنة والمدينة فى اسواق النقد العالمية واتجاه اسعار الفائدة الى التقارب نسبيا طالما أن السوق الحرة هى التى تتحكم فى حركة رأس المال .

٦ - يؤدى انتقال رأس المال الى تنشيط البورصات العالمية او اسواق المال والنقد الدولية فتزيد حركة المعاملات فيها وتظهر المراكز المالية للشركات التى تتداول اوراقها المالية فى البورصات العالمية مما يعطى فرصة للمستثمر للحكم على امكانية توظيف أمواله فى احدى الشركات الاجنبية فى صورة اسهم أو تفضيل الايداع فى بنوك بفائدة محددة .

د - التكنولوجيا

التكنولوجيا مفهوم يعبر عن العلم الحديث أى أن هناك اختراعات واكتشافات وطرق علمية ناجحة توصل اليها العلماء فى الدول المتقدمة واجريت عليها تجارب متعددة للاستفادة العلمية منها فى مختلف التطبيقات العلمية وتأخذ أشكال متعددة منها :

(١) تكنولوجيا فى صورة آلات حديثة :

يقصد بها المعارف العلمية التى يتم صياغتها فى صورة نظريات أو بحوث علمية يستفاد بها فى اختراع أو تصنيع آلة معينة تستطيع أن تساهم فى عملية الانتاج والتغلب على مشاكل نقص الأيدى العاملة الماهرة وتوفير الوقت والتكاليف وتحسين الجودة . وهذا لا يمنع ان التكنولوجيا فى هذه الحالة أى فى صورة آلة يتم تصديرها واستيرادها تعتبر سلعة رأسمالية تخضع للشروط والعوامل التى تؤثر على التبادل التجارى الدولى الخاص بالسلع والخدمات ونجد أنها تحتوى على قدر من العلم الحديث الذى ترتب عليه مزايا فى استخدامه فأصبحت نمطا جديداً من اساليب التنفيذ وفى حالة استخدامها تكون هناك نتائج طيبة مقارنة بالنتائج السابقة اى قبل استخدامها .

(٢) تكنولوجيا في صورة براءات اختراع :

البراءة هى صورة من شهادة معينة تتيح لمن يحصل عليها الاستفادة من الطريقة العلمية او الوسيلة الجديدة فى مجال الانتاج او الخدمات وتصدر من الشخص او الجهة التى تملك الاختراع .

ومقابل الحصول على الفكرة الجديدة لأستخدامها فى الانتاج أو الانجاز يتم عادة دفع مقابل للمخترع وعند اخذ حق الانتفاع يعطى براءة اختراع .

وفى هذه الحالة يصبح الاختراع مسجلا بأسم صاحبة ويتم دفع مقابل للانتفاع به بتصريح صادر من صاحب الاختراع أو المستفيد منه وذلك وفقا للشروط والاتفاقيات التى تتم بين المخترع والمستفيد واذا أنقضت المدة التى يتم خلالها الانتفاع بالاختراع يصير الاختراع متاحا للانتفاع به دون مقابل .

(٣) تكنولوجيا فى صورة علوم نظرية قابلة للتطبيق :

يقصد بها تكنولوجيا المعلومات وهو نوع جديد من التكنولوجيا نتج عن علوم نظرية ولكن تعطى فائدة فى مجال الاتصال ونقل المعلومات مثل برامج الكومبيوتر ويمكن تداولها على مستوى العالم عبر مختلف الدول فى اطار تجارة الملكيةالفكرية .

وهناك صور متعددة للتكنولوجيا ويضاف اليها أنماط التكنولوجيا المستخدمة داخل الدولة وهى :-

(أ) تكنولوجيا كثيفة العمل

يقصد بها تكنولوجيا تعتمد على عدد كبير من الايدى العاملة وهذا النوع من التكنولوجيا يتم تطبيقه فى الدول النامية التى تتميز بوجود عدد كبير من السكان وفى هذه الحالة نجد ان العمل الذى تقوم به آلة واحدة فى الدول المتقدمة يقوم به عشرات العمال فى الدول النامية .

(ب) تكنولوجيا كثيفة رأس المال :

يشيع استخدامها فى الدول المتقدمة ويقصد بها الاعتماد بالدرجةالاولى على الالات والماكينات المستخدمة فى انجاز الاعمال ويعتبر هذا النمط من الانماط التى توفر العمالة حيث ان الالة يمكن ان يقوم بتشغيلها عامل واحد . وتشير الدراسات الحديثة الى ان التكنولوجيا الصناعية المستخدمة فى الدول التى تعتمد على كثافة رأس المال تؤدى الى توفير ٨٠٪ من الوظائف مما يؤدى الى وجود مشكلة بطالة . وتزيد قدرة الدول النامية على استيعاب التكنولوجيا تدريجيا .

العوامل التى تؤثر على التبادل الدولى فى مجال التكنولوجيا :

(أ) الندرة النسبية للعمالة فى الدولة :

يقصد بها أن هناك دول تعانى من نقص السكان وفى هذه الحالة يزيد طلبها على الالات والمعدات الحديثة لانجاز الاعمال المطلوبة وتعويض النقص فى عدد السكان . وفى نفس الوقت فإن الدول التى تعانى من زيادة سكانية يقل طلبها على التكنولوجيا

الحديثة نظرا لانها تريد ان توفر فرص عمل تستوعب كافة المواطنين وتتفادى مشكلة البطالة .

(٢) مستوى التقدم الاقتصادى :

اذا كان هناك دخل ناتج عن التقدم الاقتصادى للدولة يمكن ان يحرك الطلب على التكنولوجيا . والتقدم الاقتصادى يعتبر مورد للتقدم لان علماء التنمية يقولوا ان الفقر يولد الفقر .

ودولة لديها ثروة معينة من التقدم تحاول أن تتقدم والدليل على ذلك الدول العربية التى حققت فوائض بترولية وعملت على امتلاك أحدث التكنولوجيا .

(٣) الطاقة الاستيعابية (القدرة على استيعاب التكنولوجيا)

هناك دول يمكن أن تملك القدرة ولديها الرغبة فى الحصول على التكنولوجيا ولكن لاتستطيع التنصل منها (الدول النامية) فاذا لم توجد الكفاءات البشرية والمهارات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة لا تستطيع المؤسسات والشركات العاملة فى الدول النامية ان تقتنى التكنولوجيا الحديثة لعدم القدرة على التشغيل أو عدم القدرة على الصيانة او عدم القدرة على الاستفادة منها أفضل استفادة ممكنة الأمر الذى يجعل تشغيلها غير اقتصادى .

(٤) تكلفة التكنولوجيا :

يقصد بها المقابل النقدى الذى يجب دفعه كثمن للحصول على التكنولوجيا وفى هذه الحالة نجد ان ارتفاع ثمن التكنولوجيا يمكن ان يحول دون قدرة الدول النامية على نقل التكنولوجيا بينما انخفاض تكلفة التكنولوجيا يؤدى الى زيادة الطلب عليها ولذلك أيضا نجد ان الدول الغنية او التى لديها القدرة المالية تستطيع الحصول على التكنولوجيا أما ان يكون مبلغ سنوى مقابل الانتفاع بالاختراعات الحديثة او مبلغ معين يجب دفعه للحصول على التكنولوجيا الحديثة .

(٥) وتوفر العلم الحديث فى الدول المصدرة للتكنولوجيا (الجودة)

هناك مستويات للتكنولوجيا مثل :

- تكنولوجيا الدول الصناعية السبع .
- تكنولوجيا الكتلة الشرقية (روسيا - الصين - اوربا الشرقية) .
- تكنولوجيا النمور الاربعة وهى :-
- هونج كونج .
- تايوان .
- سنغافورة .
- كوريا الجنوبية .

والتكنولوجيا الشرقية اقل جودة وبالنسبة للنمور الاربعة هى تقليد لتكنولوجيا الغرب .

تفاوت مستوى التكنولوجيا يتبعه تفاوت الطلب عليها، وعلى مستوى العالم يكون اكبر طلب للتكنولوجيا للدول الصناعية يليها الاشتراكية يليهاالنمور الاربعة .

(٦) شروط نقل التكنولوجيا :

يقصد بها القوانين والتشريعات التى تنظم امكانية حصول الدول المختلفة على التكنولوجيا وما يحتوى عليه هذه التشريعات من قيود وعقبات قد تمنع انتقال التكنولوجيا او تجعله اكثر صعوبة خلال فترات زمنية معينة . ولذلك نجد ان هناك بعض الدول تفرض حظراً على نقل التكنولوجيا الى بعض الدول لاسباب تتعلق بنواحى استراتيجية مثل صادرات السلاح وأدوات الحرب البيولوجية والكيماوية .

وهناك دول تربط نقل التكنولوجيا بتبعية الدولة اقتصاديا والتحكم فى مواردها الاقتصادية او مقابل حسن السير والسلوك وهناك دول اخرى تشترط شروط معينة مثل

ضرورة أيفاد خبراء من الدولة صاحبة التكنولوجيا للتشغيل والصيانة خلال فترة زمنية معينة .

(٧)الشركات متعددة الجنسيات :

نوع من الشركات العملاقة على مستوى العالم يكون لها دولة معينة كموطن أصلى يطلق عليها الدولة الام ولها فى نفس الوقت شركات تحمل نفس الاسم فى دولة معينة قد تسمى الشركات التابعة وكل شركة من الشركات التابعة تأخذ جنسية الدولة الكائنة فيها مثل شركة جنرال موتورز ، وآى ، بى ، إم وغيرها .

وبعض شركات السيارات وصناعات الالكترونيات والصناعات الهندسية وغيرها .

وقد نشأت هذه الشركات أصلا بغرض الاستفادة من العمالة الرخيصة فى الدول الصناعية المتقدمة وذلك للتغلب على ارتفاع الاجور فى تلك الدول الصناعية وصعوبة تخفيضها بسبب قوة النقابات العمالية .

وفى نفس الوقت القدرةعلى فتح أسواق لمنتجات الشركة الام على نطاق جغرافى واسع وفى هذه الحالة نجد أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه الى استخدام نفس أساليب الانتاج المتبعة فى الموطن الاصلى فتساهم بذلك فى تعريف الدول المضيفة للشركات التابعة للتكنولوجيا الحديثة فى صورها المتعددة .

وقد استطاعت هذه الشركات أن تنجح فى احتكار التجارة الدولية وفرض شروطها على الدول النامية والحصول على أفضل مكاسب ممكنة فى التبادل الدولى خاصة وأن حجم انتاجها يعتبر كبيرا جدا . الامر الذى يؤدى الى الحاق الضرر بالشركات الصغيرة فى الدول النامية وصعوبة منافستها للشركات الوطنية فى هذه الدولة .

(٨) العوامل السياسية :

تلعب دور فى نقل التكنولوجيا على مستوى العالم وذلك من خلال التوجه السياسى للحكومات والتعامل مع دولة دون أخرى ولذلك نجد ان هناك دول

يمتنع عليها الحصول على التكنولوجيا الحديثة لخلافات سياسية بين الحكومات او وجود حصار سياسى واقتصادى على الدولة أو مشاكل سياسية ناتجة عن رواسب الاحتلال أو الاستعمار وفى هذه الحالة يصعب على حكومة الدول المستقلة نفسيا ان تستورد تكنولوجيا المستعمرين .

خامساً: مشكلات العلاقات الإقتصادية الدولية وتحديات تفرضها السوق العالمية:(x)

تميزت العلاقات الإقتصادية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بظهور ثلاث مشكلات رئيسية، وهي :

أولاً : إنتهاء الاستعمار القديم وقيام دول مستقلة سياسياً في العالم الثالث الذي يعاني من مظاهر التخلف الإقتصادي.

ثانياً : انقسام الإقتصاد العالمي إلى نظام اقتصادي رأسمالي ونظام اقتصادي اشتراكي، ثم تخف حدة الصراعات الأيدولوجية وتبرز المصلحة الإقتصادية.

ثالثاً : تفكك الإتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية في بداية التسعينيات، بعد انتهاء الحرب الباردة التي طغت على العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا فإن الفرصة متاحة لقيام نظام عالمي جديد، وإن لم تتبلور ملامحه بعد، قد تكون فيه الولايات المتحدة قطبه الوحيد وقد يشاركها عاجلاً أو آجلاً أوربا الموحدة واليابان والصين.

رابعاً: ظهور تجارب وطموحات للتكامل الإقتصادي بدرجات مختلفة وبأشكال متنوعة، والتي أدت إلى إزالة بعض التناقضات القائمة من ناحية ولكنها أدت إلى ظهور تناقضات جديدة من ناحية أخرى.

(x) د. صلاح محمد زين الدين، الاقتصاد الدولي، ١٩٩٨، ص ١ - ص ٥

ويلاحظ منذ بداية الستينيات أن العلاقات الإقتصادية الدولية قد تميزت بسمات جديدة تختلف عن الفترة التي سبقتها، فقد اكتملت مرحلة إعادة البناء والتعمير بعد الحرب العالمية الثانية، وانتقلت علاقات القوى الدولية الى صورة أخرى من التوازن في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، كما طرأت أشكال جديدة من الاستقلال والتبعية في العلاقات بين الدول، والجدير بالذكر أن مرحلة إعادة البناء والتعمير هذه تنطبق فقط على الدول الصناعية الغربية .

لقد تميزت فترة ما بعد الحزب العالمية الثانية وحتى اليوم باتساع التجارة الدولية وتعميق وتركز العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها بشكل مطرد، كما يلاحظ أنه على المستوى القومي في البلاد الصناعية الغربية قد ازدهرت عوامل الإنتاج بالمقارنة بحالتها قبل الحرب، ونتج عن ذلك أن إتجهت السياسة الخارجية للدول الصناعية الغربية نحو التوسع بكل الوسائل مما أدى إلى تفاقم الأزمات الإقتصادية والسياسية.

تحديات جديدة تفرضها السوق العالمية :

من دراستنا السابقة لمفهوم وطبيعة الاقتصاد الدولي وتطوره يمكننا استنتاج بعض التحديات التي يطرحها الاقتصاد الدولي على

الاقتصاديات القومية، ويثور هنا سؤال هام وهو ماذا يعني تشابك الإقتصاد العالمي بالنسبة للسياسة الإقتصادية على المستوى القومي وخاصة سياسة التصنيع ؟.

مما سبق يتضح لنا كيف أن التطور الاقتصادي المتسارع قد أدى إلى قيام تخصص شديد وتشابك في عمليات الإنتاج على المستوى العالمي وبالتالي نشأة هياكل اقتصادية تهددها أية قيود على الحرية الاقتصادية، وليس من المتصور أن تحافظ الوحدات الإنتاجية على ماوصلت إليه من تخصص إذا انفرطت السوق العالمية ثانية إلى اقتصاديات قومية مغلقة، وهذا ينطبق على جميع دول العالم بصفة عامة وعلى دول أوربا الغربية وأمريكا الشمالية بصفة خاصة.

- إن المشكلات الهيكلية التي تسببها التجارة الدولية لايمكن حلها على المدى البعيد باتباع سياسة الحماية والإنسحاب من السوق العالمية، ولاتستطيع وحدة إنتاجية أن تبقى في ظل المنافسة في السوق العالمية إلا بتوافر قدرة ذاتية على المنافسة مثل تمتعها بمزايا التخصص أو انخفاض تكاليف الإنتاج فكلما زادت درجة اندماج الاقتصاد القومي في السوق العالمية كلما زاد اتجاه سياسة التصنيع بها نحو رفع القدرة على المنافسة لمنتجاتها في السوق العالمية، وهنا تواجه السياسة الإقتصادية مأزقاً وهو أن جميع الفروع الإنتاجية ليست بقادرة على المنافسة في

السوق العالمية.

إن تكيف الإقتصاد القومي مع تحديات السوق العالمية تشترط كفاءة عالية لإستخدام عناصر الإنتاج وبصفة خاصة عنصر العمل، وكلما كان الاقتصاد القومي قادراً على المنافسة في السوق العالمية كلما ظهرت في فروع الإقتصاد مشكلات التكيف الهيكلي الناتج عن التجارة الدولية، وإذا كانت فروع الإقتصاد القومي ضعيفة فسوف يؤدي الضغط المستمر لخفض العملة إلى تكيف الدخل الحقيقي، وإذا سمح بتخفيض قيمة العملة المحلية فلن تتوقف مشكلات البطالة الهيكلية حيث تقوم جميع الوحدات الإنتاجية بطريقة متساوية بالتمتع بالفائدة القليلة الناتجة عن سعر الصرف الجديد، وهذه الفائدة القليلة يقابلها انخفاض في الدخل الحقيقي الناتج عن التجارة الدولية.

وإذا اعتمدت دولة ما على التجارة الخارجية فيجب أن تحافظ على مستوى الدخل القومي والرفاهية بها بالمحافظة على أسواق منتجاتها وهذا يتطلب المحافظة على الكفاءة الإنتاجية بصفة عامة وزيادة التخصص والقدرة على المنافسة لجميع الوحدات الإنتاجية، ويلاحظ أن المشروعات الصغيرة ستعاني من ضغط المنافسة الدولية، ولكن بالرغم من ذلك فإن إجراءات الحماية ستكون خاسرة على المدى البعيد، ولذلك لايجب اللجوء إلى استخدامها إلا لفترة زمنية محدودة تستعيد فيها قدرتها المنافسة.

سابعاً: السياسات التجارية لأهم المراكز التجارية (x)

ليس هناك من شك في أن السياسات التجارية التي تتبعها الدول الصناعية المتقدمة لها الأثر الأكبر على حركة التجارة بحكم أنها تستحوذ على نصيب هام في كل من الصادرات والواردات بما يجعلها - من حيث الواقع - السوق الرئيسي للبائع والمشتري في آن واحد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا واليابان تعد حالياً أهم المراكز التجارية في العالم، حيث تمثل صادرات هذه الدول الثالثي حوالي ٤٥٪ من صادرات الدول الصناعية وحوالي ٣٣٪ من صادرات العالم أما وارداتها فتمثل ٤٤.٨٪ من واردات الدول الصناعية وحوالي ٣٢.٥٪ من واردات العالم.

وإذا كانت الدول النامية تبدو بالتبعية محدودة التأثير، إلا أنه ليس بالإمكان إغفال الدور المتنامي الذي تقوم بهالدول النامية حديثة التصنيع والتي تقع جميعها في منطقة شرقي آسيا، حيث أخذت هذه الدول باستراتيجية التنمية الإقتصادية المعتمدة على التصدير وفتح الأبواب أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتلعب دورها في هذا المجال، وهو الأمر الذي صاحبه تقدم تقني على مستوى رفيع، وقد بلغ إسهام هذه الدول (هونج كونج، وتايوان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية) في تجارة الدول النامية نحو ٣٠٪ ونحو ٧.٧٪ من التجارة الدولية للعالم في عام ١٩٩٠،

(x) د. صلاح محمد زين، مرجع سابق، ص ص ٢٩ - ٤٦.

وبالرغم من أن الدول النامية الأخرى لاتزال تشارك بقدر ضئيل في التجارة الدولية، إلا أن ذلك لايغفل اهميتها كمصدر للمواد الأولية الطاقة وهما عماد الصناعة والمصدر الأول للنمو في التجارة الدولية، وتأتي ضآلة المساهمة من أن أسعار تلك المواد منخفضة للغاية بالمقارنة بالسلع النهائية التي تصدرها الدول الصناعية، هذا ناهيك عن التقلبات الشديدة في الطلب العالمي علي تلك المنتجات ومن ثم إنعكسا ذلك على الدخل القومي لتلك الدول.

ونلقى الضوء فيما يلي على السياسات التجارية لكل من الدول الصناعية والدول النامية :

أ – الدول الصناعية :

رغم المكانة الهامة التي تتبوأها الدول الصناعية في مجال الإنتاج والتجارة وقيام النشاط الإقتصادي فيها على أساس آليات السوق، إلا أنها ما زالت تأخذ بإجراءات ذات طبيعة حمائية فيما يتعلق بسياساتها التجارية، وذلك رغم الجهود التي بذلت في نطاق دورة أوروجواي منذ عام ١٩٨٦ في محاولة لخفض القيود الحمائية وتقوية النظام التجاري متعدد الأطراف، وهو ما لم يسفر إلا عن نجاح محدود، ويعد الدعم الزراعي الذي تأخذ به دول الجماعة الأوروبية من القضايا الرئيسية التي يشتد حولها الجدل خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدى هذا النوع

من الدعم إلى زيادة الفائض الزراعي وخفض أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية الأمر الذي انعكس في ضعف امكانيات التصدير بالنسبة للمنتجين الأكفاء من خارج الدول المانحة للدعم.

ويلاحظ بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها من أجل حرية التجارة في العالم إلا أن سياستها التجارية تتسم في بعض جوانبها بالقيود الكمية في الوقت الذي تنادي فيها بالغائها وضرورة اعتماد السياسة التجارية لدول العالم على التعريفة الجمركية وحدها، ففي جانب الواردات تضع الولايات المتحدة حصصاً لاستيراد بعض السلع مثل القطن والسكر والفول السوداني ومنتجات الألبان، هذا إلى جانب أن القانون التجاري يتيح صلاحيات لرئيس الجمهورية تخوله فرض حصص للإستيراد بالنسبة لبعض السلع في ظروف معينة، وقد تلجأ أحياناً لفرض مايسمى، برسوم مكافحة الإغراق، على بعض السلع المتوردة وهو ما يعني - من حيث الواقع - زيادة التعريفة الجمركية على هذه السلع، وتسمح قواعد الجات بفرض هذه الرسوم، وفي جانب الصادرات فإنه يستند إلى حظر الصادرات إلى بعض الدول لأسباب سياسية، يتيح القانون للرئيس الأمريكي وقف صادرات معينة لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو السياسة الخارجية أو قصور في العرض المحلي.

وبالنسبة لألمانيا، فإن سياستها التجارية تمس السياسة التجارية للجماعة الأوروبية باعتبارها أقوى الدول الهامة الأعضاء بالجماعة، ومن أبرز سمات السياسة التجارية لألمانيا ودول الجماعة هو الدعم الذي تقدمه للمنتجات الزراعية، والذي يعد محل نزاع رئيسي بين دول الجماعة والولايات المتحدة، وهناك قائمة للواردات يتم التعامل معها وفقاً لإجراءات محددة، كما السلع – مثل المنسوجات – ينظم وفقاً لإتفاقيات بين الجماعة الأوروبية والدول الموردة وتأخذ دول الجماعة بحصص الإستيراد لبعض المنتجات مثل الفحم والحديد والصلب والبتروكيماويات، أما الصادرات فتتمتع بحرية كاملة باستثناء بعض السلع الاستراتيجية التي يخضع تصديرها لنظام التراخيص.

وفيما يخص اليابان، فقد قامت سياساتها التجارية إلى مدى طويل على تشجيع الصادرات بكافة السبل، وغزو أكبر عدد من الأسواق، وعدم الإرتباط بسوق واحدة، وإن كان يلاحظ أن نحو ٥٨.٦٪ من تجارة اليابان يتجه إلى الدول الصناعية والنسبة الباقية تتجه إلى الدول النامية، على أنه على ضوء الإنتقادات التي توجه لليابان – خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية – على اعتبار أن لديها فائض تجاري كبير مع الدول الصناعية حيث بلغ في عام ٩٠ نحو ٥٠.٦ مليار دولار منه ٣٨ مليار دولار فائض مع الولايات المتحدة وحدها، فقد بدأت اليابان في

زيادة نفقات الرفاهية لتخفيض هذا الفائض كما تم وضع قيود اختيارية مقترنة برفع الحد الأدنى لأسعار الصادرات لخفض حجم الصادرات خاصة بالنسبة للمنسوجات والسيارات ومكونات صناعة الآلات الي الولايات المتحدة الأمريكية، أما فيما يتعلق بالواردات، فتتمتع الآن بقدر كبير من الحرية حيث قامت اليابان في عام ١٩٩٠ بالغاء حصص الواردات على العديد من المنتجات الغذائية مثل الفاكهة واللحوم، كما قامت بالغاء التعريفة الجمركية على نحو ١٠٠٠ سلعة صناعية وتخفيضها على ٤ سلع أخرى صناعية.

ويمكن القول أن اليابان تعد من أقل الدول الصناعية اتباعاً للسياسات الحمائية خاصة وأن معظم القيود الحمائية علىالصادرات قد فرضت نتيجة ضغوط دولية، إلا أنها من أكثر الدول التي تتبع سياسة الإغراق.

ب- الدول النامية:

انتشرت القيود الحمائية على السياسات التجارية في عديد من الدول النامية حتى منتصف الثمانينات، باستثناء الدول حديثة التصنيع وبعض دول أمريكا اللاتينية التي الغت القيود الكمية خلال السبعينات، وخلال الثمانينات شرع عدد كبير من الدول النامية في تنفيذ برامج إصلاح اقتصادي تضمنت إيلاء أهمية كبيرة لتحرير قطاع التجارة

الخارجية مع ما يستتبعه ذلك من إنهاء النظم والترتيبات المؤدية إلى إنحراف التجارة الخارجية عن مساراتها الطبيعية بعيداً عن نطاق المنافسة في السوق الدولية ومتطلباتها، الأمر الذي أسرع – على سبيل المثال – بإنهاء اتفاقات وترتيبات الدفع الثنائية ومن ثم انحسارها عن مجالات التطبيق، كما ألغى في مناطق عديدة احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والذي كان يتم في إطار تخطيط مركزي يشمل كافة جوانب النشاط الإقتصادي وفي ظل قيود نوعية وكمية مختلفة، وتضاعف هذا الإتجاه نحو التحرر مع نهاية عقد الثمانينات والتحولات الإقتصادية التي شهدتها دول وسط وشرق أوروبا والتي أسفرت عن تداعي مجلس المعونة الإقتصادية Comecon ومن ثم نظام تسوية المدفوعات الذي قام عليه.

على أن نجاح جهود الإصلاح في الدول النامية يرتبط إلى حد كبير بالتخلص من الإجراءات الحمائية في الدول الصناعية المتقدمة، حيث قدرت بعض الدراسات أن التكلفة التي تحملتها الإقتصادات النامية بسبب الصادرات الضائعة نتيجة الحماية في الدول الصناعية فاقت ٥٥ مليار دولار في عام ١٩٨٠ وهو ما يساوي تقريباً مجموع المساعدات الإنمائية في تلك السنة.

ويلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية اتجهت بحماس نحو تحرير أنظمة تجارتها الخارجية، وهو ما يعزى إلى الرغبة في وضع الصناعات المحلية

في هذه الدول أمام المنافسة الدولية في وقت مبكر مما يساعد على المضي قدماً في تحقيق المستوى المناسب من الكفاءة لهذه الصناعات، كما قام العديد من هذه الدول مع نهاية عقد الثمانينات بتخفيف هيكل التعريفة الجمركية وإزالة القيود الكمية على التجارة.

أما في أفريقيا فما زالت عملية تحرير التجارة الخارجية تتسم البطء النسبي، إذ ظلت مستويات الحماية لدى العديد من الدول الأفريقية مرتفعة، وإن كان النصف الثاني من عقد الثمانينات قد شهد اتساع نطاق التحرير كما حدث في كوت دي فوار وجامبيا وغانا وكينيا ومالاوي وزائير، حيث أزيلت القيود الكمية وألغيت عمليات تخصيص النقد الأجنبي، واستمرت دول منطقة الفرنك الفرنسي في تطبيق نظم تجارة ومدفوعات متحررة نسبياً من القيود، رغم أن التعريفات الحمائية ظلت مرتفعة نسبياً في أغلب هذه الدول.

هذا وبالنسبة للبلاد الأسيوية حديثة التصنيع مثل كوريا الجنوبية وهونج كونج وتايوان وسنغافورة، فقد شهدت هذه الدولة حركة تنمية سريعة بها منذ السبعينيات ارتبطت بدفع عمليات التصنيع من أجل التصدير، مع الاعتماد الكبير على الاستثمارات الخاصة، وذلك في ظل اتجاه متزايد لتحويل بعض المشروعات التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص، وكذلك تحرير التجارة وإصلاح النظام المالي والضريبي، في

الوقت الذي سجلت فيه معدلات التضخم في هذه الدول مستويات منخفضة نسبياً.

وفي السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات تمكنت كل من كوريا وتايوان من إزالة كل القيود الكمية تقريباً على المواد الأولية وشرعت في برامج إصلاح تدريجي تضمنت تخفيض التعريفات الجمركية.

وتتسم السياسة التجارية لهذه الدول بصفة عامة بالتحرير الكامل للصادرات، أما الواردات فتغلب عليها الحريةب النسبة لاستيراد المواد الأولية، ورغم التحرير ما زالت كوريا تعتبر أكثر الدول حديثة التصنيع تقييداً للاستيراد حيث تلجأ بكثافة لتراخيص الاستيراد مع تمتع بعض السلع بإمكانية الحصول على موافقة تلقائية، وتعد سنغافورة أقل هذه الدول تكثيفاً للحماية حيث يبلغ معدل التعريفة الجمركية على وارداتها حوالي ٥٪ بينما تفرض تعريفة مرتفعة على البترول والدخان وموتورات السيارات.

ويمكن القول أن الصيغة التي لجأت إليها هذه الدول والتي جمعت بين إطلاق الصادرات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في إطار من الحرية الإقتصادية قد ساهم بشكل فعال في دفع التنمية الإقتصادية بهذه الدول وأن ظل الإنتاج المحلي يتمتع بنوع من الحماية.

الفصل الثانى

فوائد التجارة الدولية(X)

للتجارة الدولية العديد من الفوائد التى ترخى آثارها الطيبة على الاقتصاديات القومية .

فالتجارة الدولية تؤدى إلى زيادة الدخل القومى وإلى زيادة الرفاهية الاقتصادية ، كما أن لها تأثيرها على توزيع الدخل القومى .

أولا: أثر التجارة الدولية على الدخل القومى

تتحدد التجارة الدولية على الدخل القومى من تتبع العلاقة بين كل من الواردات والصادرات والدخل .

وفى أى اقتصاد مفتوح يمكن تحديد الدخل القومى بمستوى الإنفاق الكلى .

ففى ظل الاقتصاد المفتوح يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من الإنفاق وهم :

أ - الإنفاق على الاستهلاك .

ب - الإنفاق على الاستثمار .

ج - مدفوعات العالم الخارجى مقابل الصادرات .

وحتى يكون مختلف أنواع الإنفاق السابقة معبرة عن حقيقة الدخل

(X) د. سعيد محمد الحسين، الاقتصاد الدولى، ١٩٩٨، ص ص ١٦٥ - ١٨٨

القومى فإنه يتعين استبعاد كل الواردات أى الإنفاق الوطنى على المنتجات الأجنبية .

وعليه فسيكون الدخل القومى مساويا :

الدخل القومى = الإنفاق على الاستهلاك + الإنفاق على الاستثمار + الصادرات - الواردات .

فإذا رمزنا للدخل االقومى بالرمز د ، والاستهلاك بالرمز س والاستثمار بالرمز أ ، والصادرات بالرمز ص ، والواردات بالرمز و فإن :
د= س + أ + ص - و

وإذا تمعنا النظر فى مكونات الدخل القومى فسنجد أن بعض مكونات الإنفاق الكلى إنما تعتمد ذاتها على مستوى الدخل . ولتوضيح ذلك نقول بأنه كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك والعكس ، وعلى المستوى القومى فإن الإنفاق على الاستهلاك فى ذلك الاقتصاد يتوقف على مستوى الدخل فى ذلك الاقتصاد المعين .

ويعبر الاقتصاديون عن تلك العلاقة التى تربط الاستهلاك بالدخل بالميل الاستهلاكى أو دالة الاستهلاك .

فإذا أخذنا فى الاعتبار النسبة بين الزيادة فى الاستهلاك إلى الزيادة فى الدخل فنكون أمام ما يعرف بالميل الحدى للاستهلاك (وهو يعنى ذلك الجزء من الدخل الإضافى الذى أنفق على الاستهلاك) .

الميل الحدى للاستهلاك يكون أقل من الواحد الصحيح فالفرض هنا يتمثل فى أن المجتمع أو الفرد سيستهلك جزءا من دخله الإضافى وسيدخر

الباقى . وتبعا لذلك سيكون هنا بجوار الميل الحدى للاستهلاك ما عرف بالميل الحدى للادخار (أى النسبة بين الزيادة فى الادخار إلى الزيادة فى الدخل) .

وتمشيا مع الافتراض السابق المشار إليه فإن :

الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = ١

ولكن ونحن بصدد اقتصاد مفتوح فسنأخذ فى الاعتبار جانبى الصادرات والواردات ، وذلك سيجعلنا الآن فى مواجهة ما يعرف بدالة الواردات :

فهى التى توضح نوع العلاقة بين كل من الواردات والدخل القومى . ولا شك فإن قدرة مجتمع من المجتمعات ستكون أكثر على الاستيراد مع زيادة الدخل القومى . بمعنى أنه ستزداد المقدرة الاستيرادية لاقتصاد ما كلما زاد دخله القومى .

هذا الاتجاه يعبر عنه بالميل للاستيراد . ويمكن أن نميز هنا بين :

أ- الميل المتوسط للاستيراد الذى يمثل النسبة بين الواردات إلى الدخل القومى أى أن الميل المتوسط للاستيراد = $\frac{\text{الواردات}}{\text{الدخل القومى}}$

فإن رمزنا للميل المتوسط للاستيراد بالرمز م . ت . و . والواردات بالرمز و والدخل القومى بالرمز د فإن

$$\text{م ت و} = \frac{\text{و}}{\text{د}}$$

فإذا كانت د = ٥٠٠ مليون جنيه والواردات = ١٠٠ مليون مثلا

فإن :

$$\text{م ت و} = \frac{١٠٠}{٥٠٠} = ٠,٢$$

والميل المتوسط للواردات لا يمثل أهمية كبيرة من ناحية التحليل الاقتصادى .

ب – الميل الحدى للاستيراد الذى يمكن تعريفه على كونه النسبة بين الزيادة فى الواردات والزيادة فى الدخل القومى .

فإذا كانت الزيادة فى الواردات = و ← Δ و

وكانت الزيادة فى الدخل القومى = د ← Δ د

وإذا رمزنا للميل الحدى للاستيراد بالرمز م . ح . و . فإن :

$$\text{م . ح . و} = \frac{\text{و}}{\text{د}} \leftarrow \frac{\Delta\text{و}}{\Delta\text{د}}$$

فإذا كان الدخل بداية ٥٠٠ مليون جنيه وكانت الواردات ١٠٠ مليون جنيه وزاد الدخل إلى ٥٥٠ مليون جنيه ، وزادت كذلك الواردات إلى ١٠٥ مليون جنيه فيمكن الوصول إلى م . ح . و . على النحو التالى:

$$\text{م . ح . و} = \frac{\Delta\text{و}}{\Delta\text{د}} = \frac{\text{و}_١ - \text{و}}{\text{د}_١ - \text{د}}$$

حيث د ١ هى الدخل بعد الزيادة ، وهى الدخل الأصلى وحيث و ١ هى الواردات بعد الزيادة ، د هى الواردات الأصلية

$$\text{م . ح . و} = \frac{١٠٥ - ١٠٠}{٥٥٠ - ٥٠٠} = \frac{٥}{٥٠} = \frac{١}{١٠} = ٠,١$$

أما إذا أخذنا فى الاعتبار النسبة بين التغير النسبى فى الواردات والتغير النسبى فى الدخل فسنكون أمام مرونة الواردات الدخلية .

فإذا رمزنا لمرونة الواردات الدخلية بالرمز م . و . د

فإن م . و . د = $\frac{\text{التغير النسبى فى الواردات}}{\text{التغير النسبى فى الدخل}}$

$$= \frac{و_1 - و}{و} \quad \frac{د_1 - د}{د}$$

$$= \frac{و_1 - و}{د_1 - د} \Big/ \frac{و}{د}$$

وقد سبق أن أوضحنا بأن $و_1 - و = \Delta و$

وأن $د_1 - د = \Delta د$

وأن $\frac{\Delta م}{\Delta د}$ = الميل الحدى للاستيراد م . ح . و

وأن $\frac{و}{\quad}$ = الميل المتوسط للاستيراد م . ت . و وعليه فإن

م. و. د (مرونة الواردات الدخلية)

= م . ح .و / م . ت . و

أى أن م . و . د = الميل الحدى للاستيراد / الميل المتوسط للاستيراد .

ويعنى ذلك بمنطق الكلام أن مرونة الواردات الدخلية هى النسبة بين

الميل الحدى للاستراد والميل المتوسط للاستيراد .

والميل الحدى للاستيراد يكون أقل من الميل المتوسط للاستيراد .

وعلى ذلك فإن النسبة بين الميل الحدى للاستيراد والميل المتوسط للاستيراد ستكون دائما أقل من الواحد الصحيح حيث سيكون البسط دائما أقل من المقام .

ومن أمثلتنا التوضيحية السابقة كان الميل المتوسط للاستيراد ٢و والميل الحدى للاستيراد ١و فتكون مرونة الواردات الدخلية .

$$= \frac{\text{الميل الحدى للاستيراد}}{\text{الميل المتوسط للاستيراد}} = \frac{٠,١}{٠,٢} = \frac{١}{٢} = ٠,٥$$

ويعنى ذلك أن زيادة الدخل بنسبة ١٠٪ (أى من ٥٠٠ - إلى ٥٥٠) أدت إلى زيادة الواردات بنسبة ٥٪ (من ١٠٠ إلى ١٠٥)

بالنسبة لدالة الصادرات :

تبقى أمامنا الآن دراسة المقصود بدالة الصادرات ، ويقصد بها العلاقة بين الصادرات والدخل القومى يكفى القول هنا بأن الصادرات باعتبارها أحدى مكونات الدخل القومى سيكون لها تأثيرا على الدخل ، وبعبارة أخرى فإن التغير فى الصادرات سيترتب عليه تغير فى الدخل . ويكون من المعقول هنا افتراض أن التغير فى الدخل قد لا يؤثر على الصادرات الأمر الذى يمكن معه أيضا قبول افتراض ثبات الصادرات وعدم تأثرها بالتغيرات التى تطرأ على الدخل القومى . ولكى يكون مثل هذا الافتراض صحيحا ومنطقيا فإنه يتعين علينا أن نفترض فرضا آخر مؤداه أن الاقتصاد القومى قادر على مقابلة الزيادة فى الاستهلاك المترتبة على

زيادة الدخل وذلك بقدرته على إنتاج المزيد من السلع والخدمات .

أمامنا الآن خمس مصطلحات هامة فى مجال العلاقات الدولية (التجارة الدولية) وهى الاستهلاك والإدخار والاستثمار والواردات والصادرات .

وتقابل وتفاعل هذه المتغيرات يوضح بحق أثر التجارة الدولية على الدخل القومى .

فالدخل (كما علمنا) = الاستهلاك + الاستثمار + الصادرات -الواردات . إلا أنه من ناحية أخرى سيكون الدخل = الاستهلاك + الإدخار .

(وذلك هو شرط التوازن أو الاتزان) .

وإذا عدنا إلى المعادلة السابقة فإننا سنلاحظ أن الاستهلاك ظاهر فى جانبها الأيمن وجانبها الأيسر وبالتالى يمكن إعادة ثبوت أو وضع هذه المعادلة على النحو التالى (بعد استبعاد الاستهلاك) .

شرط الاتزان

الاستثمار + الصادرات = الإدخار + الواردات .

ويعنى ذلك أن الصادرات تؤثر على الدخل القومى تماما كما يؤثر الاستثمار .

كما أن الواردات كالإدخار تمثل عامل من عوامل تسرب الدخل القومى .

وإذا كنا في ظل اقتصاد مغلق أو في ظل اقتصاد قومي تساوت وارداته مع صادراته فإن معادلة التوازن ستصبح :

الاستثمار = الإدخار

فإذا كان الاقتصاد مفتوحا (أو في ظل تواجد فرق بين الصادرات والواردات) .

شرط الاتزان في الاقتصاد المفتوح

الاستثمار + الصادرات = الإدخار + الواردات .

فإذا كانت الصادرات أكثر من الواردات فسنكون في مواجهة وضع يزيد بمقتضاه الجانب الأيمن على الجانب الأيسر ويكون الاستثمار الخارجي موجبا (الفرق بين الصادرات والواردات هو الفرق اللازم حتى يتساوى الاستثمار والإدخار وهو نفسه الفرق الذى سيغطيه الاستثمار الخارجي) ويدل كون الاستثمار الخارجي موجبا أن الدولة تستثمر في الخارج .

أما في حالة كون الواردات أكبر من الصادرات فإن الطرف الأيمن سيكون أقل من الطرف الأيس وسيكون الاستثمار الخارجي سالبا . ويوضح ذلك الاستثمار الأجنبي السالب أن العالم الخارجي يستثمر في هذه الدولة.

علمنا أنه في ظل الاقتصاد المغلق أو الاقتصاد المفتوح حيث تكون الواردات مساوية للصادرات فإن شرط التوازن سيصبح .

شرط التوازن : الاستثمار = الإدخار

والاستثمار بهذا المعنى سيدفعنا إلى الحديث عما يعرف في الفكر

الاقتصادى بمضاعف الاستثمار ومن جهة أخرى ، فإذا أدخلنا التعامل الخارجي فى الحسبان فسنكون بصدد ما يعرف فى الفكر الاقتصادى بمضاعف التجارة الخارجية .

فيما يتعلق بمضاعف الاستثمار فإنه يمكن توضيح المقصود منه بأسلوب سهل ومريح على النحو التالى :

الميل الحدى للاسهلاك + الميل الحدى للإدخار = ١

وأن المضاعف (مضاعف الاستثمار = ١ ÷ (١ - الميل الحدى للاستهلاك) .

أو مضاعف الاستثمار = $\frac{١}{\text{الميل الحدى للإدخار}}$ = مقلوب الميل الحدى للإدخار . فإذا كان هذا هو وضع مضاعف الاستثمار فما هو وضع مضاعف التجارة الخارجية.

الأمر هنا سيتطلب إدخال الميل الحدى للاستيراد جنبا إلى جنب مع كل من الميل الحدى للاستهلاك والميل الحدى للإدخار .

وإنطلاقا من هذا المستوى يمكننا شرح مفهوم مضاعف التجارة الخارجية على النحو التالى .

أوضحنا أن الصادرات كالاستثمار ، وأن التغير فى الاستثمار يصحبه تغير فى الدخل قد يكون مضاعفا عدة مرات عن التغير فى الاستثمار .

وكذلك فإنه يمكن القول بأن التغير فى الصادرات سيصحبه تغير فى الدخل يكون مساويا أيضا للتغير فى الصادرات مضاعفا عدة مرات .

ولنتتبع معا أثر تغير الصادرات مع افتراض ثبات الاستثمار شرط الاتزان هو (وبافتراض أن الإدخار يرمز له بالرمز خ)

أ + ص = خ + و

الاستثمار + الصادرات = الإدخار + الواردات .

وطالما أن الاستثمار ثابت فإن التغير فى الاستثمار Δ أ سيكون صفرا وبالتالى يمكن حذفه

ويضرب طرفىّ المعادلة فى Δ

فتؤول إلى : شرط التوازن :

Δ أ + Δ ص = Δ خ + Δ و

وطالما أن Δ أ = صفر

إذن Δ ص = Δ خ + Δ و

ولشرح تلك المعادلة نقول بأن التغير فى الصادرات (فى ظل أفتراض ثبات الاستثمار) يساوى التغير فى الإدخار الذى يتساوى مع التغير فى الدخل مضروبا فى الميل الحدى للإدخار + التغير فى الواردات الذى يتساوى مع التغير فى الدخل مضروبا فى الميل الحدى للاستيراد .

وسيكون المضاعف هناوهو مضاعف التجارة الخارجية كمثيله مضاعف الاستثمار الذى سبق شرحه مع إضافة الميل الحدى للاستيراد :

أى أن مضاعف التجارة الخارجية م .ت . خ = $\frac{1}{\text{الميل الحدى للإدخار + الميل الحدى للاستيراد}}$

أى أن م . ت . خ ما هو إلا مقلوب مجموع كل من الميل الحدى للإدخار والميل الحدى للاستيراد .

ويمكن أن نستنتج من ذلك أن مضاعف التجارة الخارجية سيكون أقل من مضاعف الاستثمار لأن البسط واحد فى المضاعفين (وهو ١) ولكن المقام أكبر من مضاعف التجارة الخارجية (الميل الحدى للإدخار + الميل الحدى للاستيراد) عنه فى مضاعف الاستثمار (الميل الحدى للإدخار فقط) .

حتى الآن كنا نفترض ثبات الاستثمار وتغير الصادرات فما هو الوضع لو تغير كذلك الاستثمار ؟

إذا تغير كلا من الاستثمار والصادرات ، فسيكون التغير فى الصادرات مضروبا فى المضاعف .

التغير فى الدخل = التغير فى الاستثمار + التغير فى الصادرات × المضاعف

$$= \Delta \text{أ} + \Delta \text{ص} \times \frac{1}{\text{الميل الحدى للإدخار + الميل الحدى للاستيراد}}$$

الميل الحدى للإدخار و الميل الحدى للاستيراد تمثل عوامل التسرب وبالتالى سيصبح المضاعف = $\frac{1}{\text{التسرب}}$

ويتعين الإشارة هنا إلى أن الميل الحدى للاستيراد سيكون صفرا فى حالة الاقتصاديات المغلقة وبالتالى سيكون المضاعف معبرا عنه بمقلوب الميل الحدى للإدخار فقط .

وسيكون للتغير فى الدخل آثاره على ميزان المدفوعات .

اتضح لنا مما سبق أن للتجارة الدولية أثارها على الدخل القومى . فهى تؤثر على الدخل القومى كما أن الدخل القومى يؤثر عليها أيضا . ويعنى ذلك تواجد علاقة متبادلة بين الدخل القومى والتجارة الدولية ، فكل منهما يؤثر على الآخر ويتأثر به .

ودور التجارة الدولية فى زيادة الدخل القومى عن طريق المضاعف تنصب أساسا على تحليل ساكن ، إذا أن مثل ذلك النوع من التحليل لا يأخذ فى الاعتبار الآثار المترتبة فى الفترات اللاحقة وكذلك الأثر على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة .

فقد قرر أو وضع كينز عند ذكره للمضاعف إفتراضا معينا يتمثل فى وجود طاقة إنتاجية معطلة ، ومن ناحية أخرى نظر كينز إلى الاستثمار على كونه عاملا مستقلا .

ولما كان الاستثمار يتعين أن يكون مساويا للإدخار فإن القيام باستثمار مستقل (داخلى) أو زيادة فى الصادرات (الاستثمار الخارجى) سيؤدى إلى زيادة أكبر فى الدخل القومى كافية لخلق إدخار مساو لهذا الاستثمار المستقل أو تلك الزيادة فى الصادرات .

ولكن إذا نظرنا إلى الاستثمار على كونه عاملا متغيرا (وليس مستقلا) تابعا للتغيرات فى الدخل القومى فإننا سنكون بصدد ما يعرف بمبدأ المعجل .

ولتوضيح المقصود بمبدأ المعجل سنميز أيضا بين مبدأ المعجل كمصطلح وبين معجل التجارة الخارجية .

فمبدأ المعجل كمصطلح يوضح أن الطلب على الاستثمار إنما يتوقف على مدى الزيادة فى الدخل بين فترتين ، ويترتب على سريان مفعول ذلك المبدأ أن زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يترتب عليها زيادة فى الطلب على السلع الاستثمارية .

أما معجل التجارة الخارجية ، فيقصد به أن زيادة الصادرات قد يترتب عليها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى فى الفترات اللاحقة مما يؤدى بالتبعية إلى زيادة الدخل القومى وإدخالنا للمعجل سيعطى للاستثمار والتجارة الخارجية الطابع الديناميكى الذى لم يهتم به كينز .

والتساؤل الآن يتمثل فى أى الإثرين أقوى تأثيرا على الدخل القومى .. أثر المضاعف أم أثر المعجل ؟

وللإجابة على هذا التساؤل نذكر بأنه إذا كان الجهاز الإنتاجى فى اقتصاد ما يتمتع بمرونة عالية ويمكن لذلك الاقتصاد زيادة دخله القومى بزيادته للطلب الفعلى فيه فإن مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية قد يكون فعالا فى هذه الحالة .

أما إذا كان الجهاز الإنتاجى غير مرن وكان من الصعب زيادة الدخل القومى عن طريق زيادة الطلب الفعلى (وهى حالة الدول المتخلفة) فإن مبدأ المعجل ومعجل التجارة الخارجية سيكون فعالا فى هذه الحالة ، وذلك لأن الاستثمار والتجارة الدولية ترفع من قدرة البلد الإنتاجية فى الفترة اللاحقة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت .

ثانيا : التجارة الدولية والرفاهية الاقتصادية

يتطلب تتبع أثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية أن نتناول بالشرح المقصود بمعدل التبادل الدولي .

١- معدلات التبادل الصافية :

يشير معدل التبادل الصافى إلى النسبة بين أثمان الصادرات وأثمان الوردات .

أى أن معدل التبادل الصافى = $\frac{\text{سعر الصادرات}}{\text{سعر الواردات}}$

ويسمى البعض هذا المعدل بمعدل المقايضة الصافى أو معدل التبادل السلعى (تمييزا له عن معدل التبادل الحقيقى الذى سنوضحه فيما بعد) ومعدل التبادل الصافى (تمييزا له عن معدل التبادل الإجمالى) كما يطلق عليه أيضا معدل التبادل السلعلى الصافى (لتمييزه عن معدلات التبادل الإجمالية والحقيقية) .

وإنطلاقا من هذه المعادلة فيمكن استتنتاج أنه فى حالة زيادة سعر الصادرات مع بقاء سعر الواردات على حالها (أى زيادة معدل التبادل) ستتمكن الدولة من الحصول على كمية أكبر من الواردات فى مقابل نفس الكمية من الصادرات ، أو نفس الكمية من الواردات فى مقابل كمية أقل من الصادرات ، ومثل ذلك الوضع يوضح أن أى زيادة أو تحسن فى معدل التبادل الصافى يمثل فى الجانب الآخر تحسنا للوضع الاقتصادى للدولة . أى زيادة فى مستوى الرفاهية الاقتصادية .

وذلك المعدل أيضا من أهم المفاهيم استخداما المتصلة بأنواع معدلات التبادل . ولذلك فعند إطلاق عبارة معدل التبادل الدولى دون إشارة إلى نوع

المعدل فإن المقصود هنا هو معدل التبادل الدولى الصافى .

وكما يترتب على تحسن معدل التبادل الدولى لدولة ما زيادة فى مستوى الرفاهية الاقتصادية ، فسيترتب كذلك على تدهور ذلك المعدل انخفاضا فى مستوى الرفاهية الاقتصادية .

ويمكن لنا تصور الحالات التى يحدث معها تحسنا أو تدهورا فى معدل التبادل الدولى لدولة ما على النحو التالى :

وضع معدل التبادل لدولة ما

حالات تحسن فى المعدل	حالات تدهور فى المعدل
١- زيادة فى ثمن الوحدة من الصادرات وانخفاض ثمن الوحدة من الواردات ٢- زيادة فى ثمن الوحدة من الصادرات بنسبة أكبر من زيادة ثمن الوحدة من الواردات . ٣- انخفاض ثمن الوحدة من الصادرات بنسبة أقل من انخفاض ثمن الوحدة من الواردات .	١- انخفاض ثمن الوحدة من الصادرات وزيادة ثمن الوحدة من الواردات ٢- زيادة فى ثمن الوحدة من الواردات بنسبة أكبر من زيادة ثمن الوحدة من الصادرات . ٣- انخفاض ثمن الوحدة من الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض ثمن الوحدة من الواردات .

إلا أنه يتعين ذكر التحفظ التالى :

لا يعنى معدل التبادل الدولى دائما زيادة فى مستوى الرفاهية الاقتصادية ، وذلك لأن ذلك التحسن قد يكون ناتجا عن ارتفاع فى ثمن الصادرات بالفعل ، ولكن ذلك الارتفاع فى ثمن الصادرات قد يكون راجعا إلى ارتفاع النفقة الحقيقية لإنتاج الوحدة من الصادرات والمقصود بالنفقة الحقيقية هنا هو عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة.

وكذلك ليس بالضرورة أن يكون تدهور معدل التبادل الدولى مصحوبا بنقص مستوى الرفاهية الاقتصادية ، إذ أنه قد يكون تدهور معدل التبادل الدولى راجع إلى أن إنخفاض فى ثمن الصادرات ناتج عن انخفاض النفقة الحقيقية لوحدة الصادرات .

وقد يبدو للوهلة الأولى تمشيا مع مفهوم وآثار معدل التبادل الدولى بالصورة الحالية عدم إمكانية الوصول لإجابة دقيقة عن أثر الصادرات على الرفاهية الاقتصادية . طالما أن حدوث تغير بالتدهور والتحسن لن يمكن من الحكم على الأثر المضبوط على مستوى الرفاهية الاقتصادية .

إلا أنه يمكن الرد على ذلك التصور لأثر معدل التبادل الدولى ، بالقول بأن تغير النفقة الحقيقية لا يحدث سنة بعد أخرى وإنما يحدث فى فترات متباعدة (١٩٠٠ / ١٩٥٠) وبالتبعية فإن عقد مقارنة بين معدل التبادل بين فترتين متقاربتين (١٩٥٢ / ١٩٥٤) يبعد التشكك فى أن التغير فى المعدل (تحسنا أو تدهورا) لا يرجع إلى تغير فى النفقة الحقيقية الأمر الذى يمكن معه أن تطمئن (نسبيا) عند استخدام ذلك المعدل كمقياس لتغيرات مستوى الرفاهية الاقتصادية .

وإذا أخذنا النفقة الحقيقية فى الحسبان وهى أساس المقارنة بين فترتين متباعدتين (عام ١٩٠٠ وعام ١٩٥٠ مثلا) فإننا سنكون أمام ما يسمى

فى اصطلاحات التجارة الخارجية بمعدل التبادل الحقيقى الأمر الذى سنوليه الشرح والتوضيح فيما بعد .

إن معدل التبادل الحالى يصلح جدا فى حالة سلعتين أو سلع قليلة إلا أن الدول تتعامل فى عدد كبير من السلع تصديرا أو استيرادا .

ولذلك فسنستخدم عند إيجاد وقياس معدل التبادل الصافى سعر الصادرات عموما وسعر الواردات عموما وذلك بالنسبة لسنة معينة نسميهاسنة الأساس . وبمعنى آخر سنستخدم أسلوب ما يعرف بالأرقام القياسية فمعدل التبادل الدولى الصافى

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لأسعار الواردات}}$$

ولنتتبع علاقة ذلك المعدل بالرفاهية الاقتصادية نقول :

أ – إذا كان المعدل مساويا للواحد الصحيح ، فإن ذلك سيعبر عن ثبات فى مستوى الرفاهية الاقتصادية . إذ أن التغير النسبى فى أسعار الصادرات مساويا للتغير النسبى فى أسعار الواردات .

ب – إذا كان المعدل أكبر من الواحد الصحيح دل ذلك على تحسن فى المعدل أى تحسن فى الموقف الاقتصادى للدولة وذلك بالمقارنة لسنة الأساس .

ج – إذا كان المعدل أقل من الواحد الصحيح دل ذلك على تدهور فى المعدل ، أى تدهور فى الموقف الاقتصادى للدولة فى هذا العام بالمقارنة بسنة الأساس .

٢- معدلات التبادل الإجمالية :

يعرف في بعض الأحيان بمعدل المقايضة الكلى والعبرة فى هذا المعدل لكمية الواردات وكمية الصادرات بديلا عن سعر الصادرات وسعر الواردات التى كانت أساس معدل التبادل الصافى .

وعليه فإن معدل التبادل الكلى = $\frac{\text{كمية الواردات}}{\text{كمية الصادرات}}$

ويكون معدل التبادل الكلى هو عدد الوحدات المستوردة التى تحصل عليه تلك الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للعالم الخارجى سواء كانت قيمة الصادرات مساوية أو غير مساوية لقيمة الواردات .

فإذا كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات فلن يكون هناك فرق بين معدل التبادل الصافى ومعدل التبادل الإجمالى أما إذا كان هناك (قيمة الصادرات > أو < قيمة الواردات) فسيكون معدل التبادل الإجمالى مختلفا عن معدل التبادل الصافى .

وفى حالة ما إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من قيمة الوردات فإن معدل التبادل الإجمالى سيكون أقل من معدل التبادل الصافى أما فى حالة كون قيمة الصادرات أقل من قيمة الواردات فإن معدل التبادل الإجمالى سيكون أكبر من معدل التبادل الصافى .

٣- معدل التبادل الحقيقى (أو القيادى) :

يأخذ ذلك المعدل فى الاعتبار التغير فى النفقة الحقيقية ، ومن هنا يسمى أحيانا معدل النفقة الحقيقية للتبادل .

هذا المعدل يوضح العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة من الواردات والنفقة الحقيقية لوحدة من الصادرات ، وقد يقتصر على توضيح النفقة

الحقيقية لوحدة من الصادرات فقط ، ولذلك فإنه يمكن تحديد معدل التبادل الحقيقى الذى يمثل العلاقة بين القوى الإنتاجية الوطنية والقوة الإنتاجية الأجنبية . فإذا عبرنا عن النفقة مثلا بعدد ساعات عمل كان المعدل هو عدد ساعات من العمل الأجنبى التى تتبادل بساعة من العمل الوطنى .

ومن هنا يمكننا المقارنة بين معدل التبادل السلعى والحقيقى على النحو التالى :

أ - معدل التبادل السلعى يمثل قيمة السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية .

ب - معدل التبادل الحقيقى يمثل العمل الوطنى (أو الموارد الحقيقية الوطنية) بالنسبة للعمل الأجنبى (أو الموارد الحقيقية الأجنبية)

وإذا زاد ذلك المعدل عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على ارتفاع الرقم القياسى لأسعار الصادرات ، وبالتالى زيادة مستوى الرفاهية ، ونقص ذلك المعدل عن الواحد الصحيح سيدل على انخفاض مستوى الرفاهية .

٤- معدل تبادل الدخل :

وهى عبارة عن معدل التبادل الصافى مضروبا فى حجم الصادرات (وهى بذلك تمثل قدرة الدولة على الاستيراد ، ولذلك تسمى أحيانا بالمقدرة على الاستيراد) .

ومن ثم فإن معدل التبادل الدخلى =

$$\frac{\text{الرقم القياسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياس لأسعار الواردات}} \times \text{حجم الصادرات} \times ١٠٠$$

فإذا زاد المعدل عن ١٠٠٪ دل ذلك على زيادة قدرة الدولة على الاستيراد ، ويعتبر فى هذه الحالة فى صالح الدولة ، أما إذا قل المعدل عن ١٠٠٪ فيدل ذلك على إنخفاض المقدرة على الاستيراد ، ويعتبر المعدل فى تلك الحالة فى غير صالح الدولة .

وهذا المعدل مفيد لمعرفة مدى قدرة الاقتصاد القومى على الاستيراد أكثر من فائدته فى معرفة النفع الذى يعود على الاقتصاد القومى من تبادله الخارجى . ويعنى ذلك بعبارة أخرى بأن معدل التبادل الدولى الداخلى مقياس دقيق لكمية الواردات التى تشتريها الدولة بصادراتها .

ومن هنا لا يعتبره الكثير من الكتاب مقياسا للكسب من التجارة أو دليل الرفاهية .

وعن علاقة التغيرات فى معدل التبادل الدخلى والتغيرات فى معدل التبادل الدولى السلعى الصافى فإنه يمكن أن نقرر بأنه قد يحدث تعارض بين المعدلين . كما يبدو من الشكل التوضيحى التالى :

أسعار الصادرات	أسعار الواردات	كمية الصادرات
انخفضت من ١٠٠ إلى ٩٠	(ثابتة)	(زادت بنسبة مئوية أكبر من النقص فى أسعار الصادرات)

فإن التغيرات فى معدل التبادل الدخلى تكون عكس التغيرات فى معدل التبادل السلعى الصافى .

وبعبارة أخرى يكون معدل التبادل الصافى فى غير صالح الدولة وسيمثل معدل التبادل الدخلى تحولا فى صالح الدولة .

ومن أرقام الشكل التوضيحي السابق :

فإن معدل التبادل الصافى = $\frac{\frac{٩}{١٠٠}}{١}$ = ٠,٩

= أقل من ١ أى تغير فى غير صالح الدولة .

معدل التبادل الدخلى = ٠,٩ × $\frac{١٢٠}{١٠٠}$ = ١,٠٨

أى معدل التبادل الدخلى = أكبر من ١ أى تحول فى صالح الدولة .

ويركز الكثير من الاقتصاديين على معيار معدلات التبادل الدولية فى تقريرهم للوضع الذى تعيش فى كنفه الآن الدول التى يقال عنها أنها نامية : هذا الفريق يعتمد على شروط التبادل التجارى عند تتبعه أو بحثه للفوائد أو الخسائر التى تعود على العلاقات الاقتصادية الدولية .

وعلى نطاق الدول فإننا نجد أن الدول النامية (فى مواجهة الدول المتقدمة) تذكر على الدوام أن الهيكل الحالى للتجارة الدولية هو المتسبب فى استنزاف مواردها حيث أن معدلات التبادل الدولية تميل لغير صالحها .

فالدولة النامية ترى أنها فى وضع يتعين عليها فيه التنازل عن كميات أكبر من صادراتها لكى تحصل على نفس كمية الواردات ، ذلك الوضع يمثل بالنسبة لهذة الدول تدهورا فى القوة الشرائية لصادراتها ، مما يتسبب معه تذبذبا فى حصيلة الصادرات ، ولا يخفى ما لتذبذب حصيلة النقد الأجنبى من آثار معاكسة لبرامج التنمية الاقتصادية فى هذه المجتمعات .

هذه النتيجة الخاصة بدور إنماء معدلات التبادل للدول النامية يفرض علينا دراسة معدل التبادل للدول النامية والمتقدمة .

إذا فحصنا خصائص الدول النامية سنجد أن من بين هذه الخصائص أن معظم صادراتها تتكون من سلع زراعية ومواد أولية ، فى حين أن الدول المتقدمة تتكون صادراتها من السلع الصناعية ، ومن جهة الواردات ستكون واردات الدول النامية ممثلة فى سلع صناعية وواردات الدول المتقدمة ممثلة فى سلع زراعية ومواد أولية ، ومن المعروف أن طلب وعرض السلع الزراعية والمواد الأولية (أى لسلع الدول النامية) قليل المرونة ويترتب على ذلك تغير معدل التبادل أثناء فترات الانتعاش (الرواج) والركود (الكساد) .

أ - فى فترات الانتعاش سيرتفع الطلب على سلع الدول النامية وكذلك سلع الدول المتقدمة نتيجة لازدياد الدخول ، إلا أن ارتفاع الأثمان لن يكون بنفس النسبة ونظرا لقلة مرونة عرض السلع الزراعية والمواد الأولية فسيرتفع ثمنها بنسبة أكبر من ارتفاع أثمان السلع الصناعية ذات العرض المرن ، وسيترتب على ذلك ارتفاع أثمان صادرات الدول النامية بدرجة أكبر من ارتفاع أثمان وارداتها ، وذلك يترجم بمفهوم معدلات التبادل الدولى أن هذا المعدل سيميل فى فترات الرواج لصالح الدول النامية وفى غير صالح الدول المتقدمة (حيث أنه فى الدول المتقدمة سيرتفع أثمان وارداتها بنسبة أعلى من ارتفاع أثمان صادراتها) .

ب - فى فترات الكساد سينخفض الطلب على جميع أنواع السلع وذلك نتيجة للإنخفاض الذى يمس الدخول وسيترتب على انخفاض الطلب انخفاض أثمان السلع الزراعية بنسبة أكبر من انخفاض السلع المصنعة . وذلك يرجع إلى إمكانية تخفيض الكميات المعروضة من السلع المصنعة فى حين يكون من الصعب تخفيض الكميات المعروضة من السلع الزراعية (عرضها وطلبها غير مرن) وذلك يترجم بميل معدلات التبادل فى غير صالح الدول النامية فى فترات الكساد (حيث تنخفض أثمان صادراتها بنسبة أكبر من نسبة انخفاض أثمان وارداتها) أى أن معدل التبادل الدولى سيمثل تدهورا بالنسبة للدول النامية وتحسنا بالنسبة للدول المتقدمة.

ويعزى بعض الكتاب تدهور معدلات التبادل لدولى للدول النامية (ميلها لغير صالح هذه الدول) لا إلى الهيكل العالمى للتجارة الدولية ولكن يرجع إلى اختلاف هيكل الأسواق الزراعية وهيكل الأسواق الصناعية . فالأول تسودها المنافسة ، فى حين أن هيكل الأسواق الصناعية تتميز بالطابع الاحتكارى .

مع هذا الفارق فى هيكل النشاطين فإن التقدم الفنى يؤدى فى الزراعة إلى انخفاض الأثمان مع بقاء الدخول ثابتة ، ويؤدى فى الصناعة إلى زيادة الدخول مع بقاء الأثمان ثابتة . وسيترجم ذلك بتدهور معدلات التبادل للدول النامية .

ثالثا: التجارة الدولية وتوزيع الدخل

إن التجارة فى السلع والخدمات ما هى إلا بديل عن انتقال عناصر الإنتاج من دولة لأخرى ، ويترتب على ذلك تذويب فروق الأسعار بين الدول وإمكانية الاستفادة بالموارد الإنتاجية المتوفرة .

وفيما يتعلق بالعناصر الإنتاجية ذاتها ، فإن التجارة الدولية ستؤدى إلى رفع أثمان العناصر المتوفرة نسبيا ، وتخفيض أثمان العناصر النادرة نسبيا .

فإذا أخذنا مصلحة الاقتصاد القومى فى الحسبان ، فإننا نجدها قد تحققت عن طريق زيادة حجم الناتج القومى .

أما مصلحة طبقة من الطبقات فستستفيد أو تضار من التجارة الدولية بحسب ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج التى فى حوزتها . ويمكن التمييز هنا بين أثرين من الأثر التوزيعى للتجارة الدولية وهما :

أ - إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء وضد مصلحة الأغنياء . إذا كانت الطبقة العاملة تمتلك العنصر النادر والطبقة الغنية تمتلك العنصر الوافر .

ب - الأثر التوزيعى للتجارة الدولية لصالح الطبقة الغنية وضد مصلحة الطبقة الفقيرة ، طالما أن الطبقة الغنية تمتلك العنصر النادر ، والطبقة الفقيرة تمتلك العنصر الوافر .

وفى الحالة (ب) من المتصور التدخل لإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة عن طريق تعويضها عن الضرر الذى سيلحق بها من جراء الأثر التوزيعى للتجارة الدولية (كأن تفرض ضرائب تؤخذ من الأغنياء لصالح هذه الطبقة الفقيرة دون المساس بحرية التجارة) .

الفصل الثالث (x)
نظريات التجارة الدولية

أولا: التجارة الدولية عند التجاريين

قد اعتنقت معظم دول أوروبا هذا المذهب منذ نهاية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر .

وكان يطلق على الفترة التى شهدت ذلك المذهب عصر المركنتاليين أو التجاريين ، كما كان يطلق عليها عصر الرأسمالية التجارية أو الرأسمالية التنظيمية كما سنوضح فيما بعد . ويطلق عليه اختصارا المذهب أو المدرسة التجارية أو مذهب التجاريين . وكان يطلق اسم المركنتاليين أو التجاريين على جميع الكتاب الذين ساهموا فى وضع السياسة الاقتصادية التى سادت فى أوروبا خلال الفترة من نهاية القرن الخامس عشر حتى بداية القرن الثامن عشر .

وكان الفكر التجارى مهتما أساسا بالبحث عن الوسائل التى بواسطتها يمكن للدولة أن تجلب الذهب والفضة .

فالذهب والفضة يشكلان فى هذا الفكر أساس الثروة :

أ - ففى أسبانيا والبرتغال :

يتعين حفظ المعادن النفيسة الواردة من الأمريكتين . كما أن اقتصاديى هذه الدول (من أمثال أوليفاريس ودى سنتيس - أورتز) قد

(x) د. سيد محمد الحسينى، مرجع سابق، ص ص ٢٢ – ٩٤
– د. صلاح الدين فهمى، العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠٠٠، ص ص ٢٥ – ٨٤
– د. أحمد عجيبة، الاقتصاد السياسى، ج١، ٢٠٠٠، ص ص ٢٢ – ٦٨

أرصوا بتحريم خروج هذه المعادن النفيسة ودخول البضائع الأجنبية .

ب - فى فرنسا :

كان من المناسب تطوير الصناعة الوطنية بهدف بيع أكثر ما يمكن للخارج والشراء بأقل ما يمكن من الخارج ، وقد تميزت تلك الفترة بسيادة التدخل فى الصناعة والحماية الجمركية .

ج - فى بريطانيا العظمى :

كانت التجارة والملاحة المصدرين الأساسين للثروة فى بريطانيا العظمى . وقد وضعت بريطانيا تعليمات صارمة للتبادل خلال القرن السادس عشر بهدف إيجاد رصيد من الذهب .

ويطلعنا ريمون بار الفرنسى على أن مساهمة التجاريون فى علم الاقتصاد كانت ضعيفة جدا .

لقد كان إنشغالهم الأساسى منصبا على وضع إجراءات السياسة الاقتصادية .

حقيقة أن دراسات التجاريون فى مجال الاقتصاد القومى والحماية والتبادل لاتخلوا من فائدة ولكن ضعف تأثيرهم يرجع فى الأساس إلى اعتناقهم مفهوما معينا لعلم الاقتصاد . فالاقتصاد عندهم لا يمكن أن يكون فى توازن إلا عن طريق الأوامر والتنظيمات .

وقد ظهرت بعض الكتابات التى تحمل طابعا منهجيا فى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر والتى طورت خلال القرن الثامن عشر.

فعلى سبيل المثال حلل سير وليام بيتى ١٦٢٣ - ١٦٨٧ المشاكل

الاقتصادية باستخدام الأسلوب الإحصائى أما كانتيون ١٦٨٠ - ١٧٣٤ فقد كتب عن طبيعة تجارة الجملة

وقد أوضح كانتيون قبل جون باتست ساى موضوع عدم التأكد ومخاطر الإنتاج . وقد كان كانتيون أول من استخدم موضوع الدورة الاقتصادية والذى أخذ به دكتور كيناى فى فرنسا ١٧٧٨ فى جدولة الاقتصادى .

ومن المفيد فى ذلك المجال توضيح بعض الحقائق الهامة :

أ - إن منشأ الفكر التجارى كان ذلك الشتيت من الآراء التى ظهرت فى شكل مراسيم وقوانين حكومية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادى فى المجالين الداخلى والخارجى .

وقد اتجه ذلك الفكر نحو هدف واحد هو إنماء الدولة اقتصاديا وسياسيا وإعلاء شأنها . ولكى يتم ذلك يتعين تسخير أجهزة الدولة لخدمة ذلك الهدف ليكون للدولة اليد العليا فى الاقتصاد والسياسة .

ب - ترجع تسمية التجاريين إلى أنهم كانوا يشبهون الدولة بالتاجر من حيث أن ربحها كربحه يتحقق من الفرق بين قيمة ما تبيعه وما تشتريه أى بين قيمة الصادرات والواردات .

وأصبحت طبقة التجار هى الطبقة الموجهة للاقتصاد كما كانت الصناعة تابعة للتجارة وفى خدمتها ولذلك سمى العصر التجارى بعصر الرأسمالية التجارية . فالنظام الرأسمالى بدأ فى الظهور منذ منتصف القرن السادس عشر وأخذ شكله الحالى خلال القرن الثامن عشر .

وتمثل التجارة والصناعة عند التجاريين الطابع الحركى والاستراتيجى فى الاقتصاد القومى وأن الزراعة مهمة ثانوية تعتمد على كل من الصناعة

والتجارة وأن الزراعة تدر دخلا فرديا أقل منه فى حالة الدخول الفردية المتولدة عن التجارة والصناعة . ،كما سبق وعلمنا كانت الصناعة تابعة للتجارة وفى خدمتها .

ج - نتيجة لتوسع الأسواق التجارية وتدفق المعادن النفيسة وارتفاع الأسعار زادت أرباح الرأسماليين والتجاريين الجدد زيادة هائلة وزاد بذلك التجميع الرأسمالى فى أيديهم وتكونت الثروات الكبيرة لديهم وكلما زاد التجميع الرأسمالى فى يد التجار كلما زاد نفوذهم .

د - وعند التجاريين فإن زيادة الأرباح التى تؤدى إلى زيادة التجمع الرأسمالى تكون أكثر فائدة على النمو وعلى تحقيق الأهداف العليا للدولة إذا كانت فى يد التجار وبخاصة الذين يمارسون التجارة الدولية . ذلك أن الرأسمالى الجديد - التاجر - سيعمد كما أنه سيزيد من السلع التى سيدخلها فى تجارته . وكل تلك الأمور مفيدة فى تحقيق الأهداف العليا للدولة .

إن توفير رأس المال ولا سيما النقدى كان لازما لتمويل المشروعات الكبيرة التى أعقبت نمو الصناعة والتجارة . فعن طريق توفر رأس المال ظهرت شركات المساهمة وغيرها من الشركات التى كانت من أهم الأسباب التى تمكن عن طريقها تنشيط التجارة وإرساء قاعدة صناعية قوية وتحقيق السياسة الاستعمارية التى فتحت أمام التجاريين أبواب العالم الجديد .

فالمذهب التجارى يعطى إذن للتجارة مركز الثقل فى النشاط الاقتصادى .

ويرى التجاريون أن الفائض الذى يتكون عن التجارة الخارجية يزيد

من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقادها إلى مناجم المعادن النفيسة .

وسنتناول داخل هذا الموضوع دراسة ما يلى :

أ - الميزان التجارى فى الفكر التجارى :

ب - الاستعمار فى الفكر التجارى :

ج - سياسات التجارة الخارجية :

الميزان التجارى فى الفكر التجارى :

الميزان التجارى الموافق هو الميزان الذى تزيد فيه قيمة الصادرات على الواردات .

نادى التجاريون بأهمية تحقيق ميزان تجارى موافق إذا ما كانت دولة ما ترغب حقيقة السير فى مضمار التنمية إن تحقيق ميزان تجارى موافق يعنى زيادة رصيد الدولة من الذهب والفضة . ومن هنا اعتبر التجاريون مناجم الذهب والفضة أصلا رأسماليا هاما من الأصول القومية للدولة .

وقد كان مبدأ الميزان التجارى الموافق القائم على تدفق الذهب والفضة من أهم المبادىء التى نادى وتمسك بها الفكر التجارى .

وقد بلغ الأمر بالتجاريين إلى المناداة بتدخل الدولة لمحاربة الواردات أو تقييدها والعمل بكافة الطرق على إنعاش الصادرات بهدف تحقيق ميزان تجارى موافق وبالتالى تكوين فائض من المعادن النفيسة .

الاستعمار فى الفكر التجارى :

نادى التجاريون بضرورة التوسع فى النشاط الاقتصادى الخارجى بكافة الوسائل الممكنة بما فى ذلك إقامة المستعمرات .

وقد أعطى التجاريون أهمية خاصة للمستعمرات للأسباب الآتية :

١- إن المستعمرات تمد الدولة الأم بالمواد الخام اللازمة للصناعة .

٢ - إن المستعمرات ينظر إليها كأسواق هامة لتصريف منتجات الدولة الأم من السلع الصناعية .

٣ - إن التجارة التى تنشأ بين المستعمرات والدولة الأم من أهم العوامل التى تعمل على انتعاش النقل البحرى وتنمية اسطول الدولة التجارى والحربى فالمستعمرات هى الحرس الأمين للسفن والتجارة بالنسبة للدولة الأم .

٤ - المستعمرات تزيد من مركز الدولة عالميا .

٥ - المستعمرات هى المنفذ الرئيسى للزيادة الكبيرة التى تطرأ على عدد السكان فى الدولة الأم وخاصة بالنسبة للفئات غير المرغوب فيها من السكان كالمجرمين والمتعطلين .

ويعتبر الكثير من المفكرين أن استغلال المستعمرات لصالح الدولة الأم كان عنصرا من أسوأ عناصر السياسة التجارية للمركنتاليين .

ولقد كان ذلك الاستغلال سعيا لتحقيق المصلحة العليا للدولة الأم فالدولة الأم ما كانت لتترك وسيلة ما يمكن بمقتضاها إعلاء شأنها اقتصاديا وسياسيا ومهما كانت تلك الوسيلة وذلك تمشيا مع السياسة الميكافيلية .

سياسة التجارة الخارجية فى عصر الرأسمالية التجارية :

سبق أن ذكرنا بأن الهدف الأساسى للفكر التجارى قد تمثل فى العمل على إعلاء شأن الدولة اقتصاديا وسياسيا وأن ذلك الهدف يمكن تحقيقه بتكوين فائض من المعادن النفيسة سواء باستغلال مناجم الذهب والفضة فى

الدولة التى يتوافر فيها تلك المناجم . أو عن طريق التجارة الخارجية فى الدولة التى ليس بها معادن نفيسة ، وللدول الأخيرة العمل على تحقيق ميزان تجارى موافق بإنعاش صادراتها وتقييد وارداتها بهدف الحصول على مزيد من الذهب والفضة .

ولتحقيق ذلك الغرض راحت كل دولة تنهج منهجا قد يتشابه وقد يختلف المنهج الذى سارت عليه الدول الأخرى .

ويمكن هنا أن نميز بين ثلاث سياسات انتشر تطبيقها :

أ - سياسة أصحاب مذهب السبائك أى السياسة المعدنية .

ب - السياسة الصناعية .

ج - السياسة التجارية .

السياسة المعدنية هى التى تم تطبيقها فى دول مثل أسبانيا وعرفت آنذاك بالسياسة الأسبانية أما السياسة الصناعية فكانت من تطبيق فرنسا وبالنسبة للسياسة التجارية فهى تلك السياسة التى طبقتها انجلترا.

١- السياسة المعدنية :

أطلق عليها السياسة الأسبانية لأن أسبانيا هى التى طبقتها ، ويطلق عليها البعض بسياسة السبائكيون (أى سياسة أصحاب مذهب السبائك). ويسمح السبائكيون بالسماح للذهب بالدخول مع منع خروجه بقدر المستطاع.

وكانت أسبانيا تحصل على الذهب والفضة مباشرة من مستعمراتها (مناجم الذهب والفضة بمستعمراتها فى الدنيا الجديدة) وقد قامت أسبانيا بمنع خروج الذهب والفضة من داخل البلاد إلى البلاد الأخرى .

وفى سبيل منع خروج الذهب والفضة قامت الحكومة الأسبانية بوضع

القوانين المحرمة لتصدير هذين المعدنين .

وقد طبقت أسبانيا العديد من الإجراءات التى تهدف إلى منع خروج الذهب والفضة إلى العالم الخارجى نذكر منها ما يلى :

أ - على السفن التى تحمل بضائع أسبانية للخارج رد قيمة تلك البضائع بالذهب والفضة .

ب - إذا بيعت سلع إلى أسبانيا فعلى البائعين إنفاق ثمن ما باعوه داخل أسبانيا حيث لم يكن لهم حق إخراج ثمن ما باعوه خارج أسبانيا .

ج - لم ترى السياسة الأسبانية مانعا فى خروج الذهب والفضة إلى الخارج بصفة استثنائية فى بعض الحالات كتسديد ديون الملك ودفع النفقات اللازمة للبعثات التى يرسلها الملك للخارج .

د - الرقابة المباشرة عن طريق صراف الملك وجنوده مع الحكم بالإعدام على كل من يصدر ذهبا إلى الخارج .

هـ - منح المكافآت الكبيرة لكل من يخبر عن عمليات تهريب الذهب والفضة .

و - ليس من حق الأجانب شراء الذهب .

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات التى تهدف إلى منع إخراج الذهب والفضة إلى خارج البلاد فقد عجزت الدولة عن منع خروج بعض كميات من المعادن عن طريق التهريب إلى الخارج .

ومن المناسب فى هذا المجال أن نوضح أنه قد نجم عن كثرة وجود الذهب والفضة زيادة مقابلة فى كمية النقود وبالتالى ارتفاع الأسعار الأمر

الذى شجع على مزيد من النشاط التجارى والصناعة فى أسبانيا .

وقد سيطرت تلك السياسة على مسرح الأمور فى العديد من الدول الأوروبية خلال الفترة الأولى من عصر التجاريين أى حتى منتصف القرن السادس عشر .

٢ - السياسة الصناعية :

وتقوم تلك السياسة على أن أى دولة فى سبيل الحصول على الذهب والفضة من الخارج ، يجب أن تتجه لزيادة الصادرات على الواردات ويتعين أن تكون الصادرات من السلع المصنعة وليست من السلع الغذائية حيث أن حجماً معينا من السلع الصناعية يكون قيمته أعلى منها فى المنتجات الزراعية لنفس ذلك الحجم المعين (مع العلم بأن القيمة = الكمية × السعر) كما يحبذ أصحاب تلك السياسة الصناعة على الزراعة من الناحية التصديرية لأن الصناعة لا تخضع للعوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل الزراعة (وسائل الرى وعوامل المناخ)..وذلك يعطى القدرة للدولة على التحكم فى كميات المنتجات الصناعية بدرجة أقوى بكثير منه فى حالة الإنتاج الزراعى الأمر الذى يترجم بالقدرة على السيطرة على الصادرات كما وقيمة ويقلل من تذبذبها بين الحين والآخر عنه فى حالة ما إذا كانت الصادرات مؤلفة من منتجات زراعية .

وقد عرفت تلك السياسة بالسياسة الفرنسية لأن فرنسا هى أول الدول التى قامت باتباع تلك السياسة على يد الوزير الفرنسى كولبير ومن هنا يطلق على تلك السياسة السياسة الكولبيرية .

ولا يعنى اهتمام تلك السياسة بالصناعة إهمالها للزراعة بل على العكس فقد أولت الزراعة أهمية خاصة فى توسعها والعمل بكافة الطرق

على توافرها . ولكن ذلك التشجيع ليس بهدف التصدير وتحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد (الذهب والفضة) ولكن لخدمة الصناعة من حيث :

أ - إنتاج المواد الغذائية اللازمة للسكان ومد الصناعة بالكثير من المواد الأولية .

ب - إن التوسع فى الزراعة مع منع تحديد أو خروج المنتجات الزراعية للخارج سيؤدى إلى زيادة المعروض منها داخل البلاد فتنخفض أثمانها وبالتالى إمكانية تخفيض أثمان الكثير من المواد الأولية التى تعتمد عليها الصناعة والنتيجة النهائية هى القدرة على تخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض أثمان المواد الأولية.

ج - إن انخفاض أثمان المواد الغذائية بالداخل (الناتجة عن زيادة عرض تلك المواد) سيمكن الدولة من الاحتفاظ بمستوى أجور منخفضة وبالتالى إمكانية خفض التكاليف النهائية للإنتاج .

وخلاصة القول أن توافر المواد الغذائية سيترتب عليه انخفاض :

أ - أثمان المواد الأولية .

ب - أجور العمال .

وذلك الانخفاض يمثل أهم العوامل التى يترتب عليها انخفاض تكاليف الإنتاج ، وبالتالى القدرة على المنافسة وتنمية الصادرات .

وللأهمية المعطاة لتوافر المواد الغذائية بالداخل فقد عمدت الدولة المطبقة لتلك السياسة إلى استخدام بعض الإجراءات :

أ - منع تصدير بعض المواد الزراعية وفرض رسوم باهظة على البعض

الآخر . (أى منع أو تحديد تصدير المنتجات الزراعية) .

ب - شجعت استيراد تلك المواد من الخارج .

ولما كانت الصناعة هى المصدر الأصيل لتحقيق المصلحة القومية العليا للبلاد وتحقيق الميزان التجارى الموافق المنشود وبالتالى جلب الذهب والفضة لداخل البلاد فإن الدولة المطبقة لتلك السياسة قامت بعمل كافة الوسائل لتشجيع الصناعة . وفى سبيل تشجيع الصناعة والنهوض بها اتخذ العديد من الإجراءات نذكر منها :

أ - إصدار القوانين التى تفرض على القطاع الخاص تطبيق أحسن الطرق الإنتاجية والاهتمام بعملية المراقبة على طرق الإنتاج المستخدمة فى ذلك القطاع .

ب - خلق صناعات ملكية (أى حكومية) بقصد تحسين أنواع بعض المنتجات .

ج - شجعت الدولة الصناعات الوطنية بفرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التى لها مثيل بالداخل .

د - خلقت شركات كبيرة لتصريف المنتجات الصناعية للأسواق العالمية ، وقامت الدولة بتشجيع الأفراد على وضع مدخراتهم تحت تصرف تلك الشركات .

٣ - السياسة التجارية :

وتعرف بالسياسة الإنجليزية حيث أنها كانت مطبقة فى إنجلترا .

وتقوم تلك السياسة على استخدام التجارة بين البلاد المختلفة للحصول على المعادن .

وبمقارنة السياسة الإنجليزية بالسياسة الفرنسية نجد أنه بينما تعتمد الأولى على التجارة كمصدر أصيل للحصول على الذهب والفضة ، فإن الثانية اعتمدت على الصناعة فى الحصول على متطلباتها من هذين المعدنين .

ولا يعنى اهتمام إنجلترا بالتجارة كمصدر لجلب الذهب والفضة إهمالها للصناعة بل إنها أولتها أهمية لا تقل عنها فى فرنسا .

ولما كانت التجارة الخارجية لها تلك الأهمية فى عرف تلك السياسة فإن الدولة الإنجليزية عملت بكافة الطرق على تشجيعها .

وفى سبيل تشجيع التجارة الخارجية الإنجليزية قامت الدولة ببعض الإجراءات نذكر منها :

١ - إنشاء شركات خاصة لم تتدخل الحكومة فى تكوينها وقامت الدولة بتهيئة المناخ الملائم لنجاح هذه الشركات ولحصولها على أرباح تساعدها على الاستمرار والمنافسة وذلك بطبيعة الحال علاوة على ما كان يقوم به الأسطول التجارى الإنجليزى التقليدى من أنشطة .

٢- فرضت الدولة الإنجليزية القوانين التى تحمى التجارة ومن تلك القوانين نذكر قانون الملاحة الذى أصدره كرومويل سنة ١٦٥١ والذى استلزم :

أ - أن تكون السفن التى تعمل بين إنجلترا ومستعمراتها ملكا للإنجليز .

ب - أن يكون ثلاثة أرباع البحارة على هذه السفن من الإنجليز .

ج - أن تنقل البضائع الواردة من الخارج لإنجلترا على سفن إنجليزية بقدر المستطاع .

وبصفة عامة يمكن أن نوضح أن عصر الرأسمالية التجارية قد شاهد أفكار متباينة فى مجال سياسة التجارة الخارجية تبلورت على النحو التالى:

أ - سياسة أصحاب مذهب السبائك .

ب - تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية واستخدام نظام التفضيل الإمبريالى .

ولقد درجت الدولة التجارية على تطبيق الكثير من الإجراءات نذكر منها :

أ - منع الأجانب من التجارة فى سلع معينة أو فى مناطق معينة سواء فى أراضى الدولة الأم أو فى مستعمراتها مثال ما قامت به البرتغال من منع قيام أى دولة أجنبية بالتجارة مع مستعمراتها وقد استخدمت البرتغال أسطولها الحربى لتنفيذ تلك السياسة .

ب - استخدام القوة الحربية فى حراسة التجارة الخارجية (البرتغال)

ج - تطبيق أسلوب الرقابة المباشرة وتحديد الكميات المنتجة من السلع الهامة داخل المستعمرات كما بالنسبة لهولندا التى احتكرت تجارة مستعمراتها فى الهند الشرقية .

د- سنت بعض الدول قوانين الملاحة على النحو الذى أوضحناه فى السياسة الإنجليزية (قوانين الملاحة التى أصدرها كروموبل عام ١٦٥١) .

وقد سنت إنجلترا كذلك ما عرف بقوانين القمح لتحرم بها استيراد أية أنواع من الغلال داخل الدولة إلا باستثناء أوقات الشح الشديد فى المحاصيل الوطنية (على عكس السياسة الفرنسية التى لم تمانع فى

استيراد المنتجات الزراعية بهدف زيادة المعروض منها) .

هـ - لجأت بعض الدول كإنجلترا إلى استخدام نظام آخر تجعل معه من الصعب إتجار الدول المنافسة مع مستعمراتها . هذا النظام يعرف باسم نظام التفضيل الإمبريالى . وبمقتضى ذلك النظام ترتبط إنجلترا بمستعمراتها بروابط جمركية وميزات متبادلة تجعل من التجارة بين الدولة الأم والمستعمرات عملية مفيدة للمستعمرات عما إذا كانت تقوم بالتجارة مع دولة أخرى غير الدولة الأم .

و - تحديد قوائم ببعض السلع الهامة التى يحرم تصديرها من المستعمرات كما حدث بالنسبة للمستعمرات التابعة لبريطانيا .

إن سياستى الاستيراد والتصدير فى العصر المركنتالى تحتاج فى الحقيقة إلى مزيد من المناقشة .

بالنسبة لسياسة الاستيراد :

يمثل الاستيراد عاملا من عوامل التسرب فى نظر الفكر التجارى فمزيد من الاستيراد يعنى مزيد من تسرب المعدن النفيس خارج الدولة .

وتلخصت الأساليب التى اتبعت لتقييد الواردات فيما يلى :

- الضرائب الجمركية .
- المنع المباشر .
- قوانين الملاحة ومراقبة الموانىء .

كانت الدولة الأم تحصل على وارداتها من المستعمرات التابعة لها بأرخص الأثمان ثم تعيد تصدير جزء كبير من هذه الواردات بسعر أعلى

للعالم الخارجى بصفة عامة والعالم الأوروبى بصفة خاصة .

ومحصلة هذه العملية فائض صافى من الذهب .

وفى حالة ما إذا كانت صناعة تصديرية هامة فى حاجة إلى مواد خام غير متوافرة سواء فى الدولة الأم أو فى مستعمراتها فإن المركنتاليين لا يرون حرجا فى استيراد هذه المواد طالما أنها ستحقق فى النهاية فائضا صافيا من الذهب (أى أن ما ستفقده الدولة من ذهب لاستيراد المادة الخام سيكون أقل مما ستحصل عليه من تصدير السلعة التامة الصنع والتى دخل فى إنتاجها تلك المواد الخام المستوردة) .

بالنسبة لسياسة التصدير :

إن سياسة التصدير المركنتالية قد تمثلت أساسا فى تشجيع الصادرات من السلع التامة الصنع وفتح مزيد من الأسواق أمام هذه الصادرات .

ولم تبخل الدولة مطلقا على تشجيع التصدير فقدمت لبعض صناعات التصدير معونات مالية مباشرة أو عن طريق رد جزء من الضرائب التى تكون الصناعة قد دفعتها عند استيرادها للمادة الخام من الخارج .

وقد فطن المركنتاليين لحماية الصناعات الوطنية فقامت بفرض ضرائب عالية على بعض صادرات المواد الخام والسلع النصف مصنعة محليا والتى تلزم لكى لا تواجه الصناعة بأية اختناقات ناتجة عن عدم توافر تلك المادة الخام .

ولكى تساعد عمليات التصدير عملت الدولة التجارية على اتباع سياسة الأجور المنخفضة كما سبق وأوضحنا بهدف تخفيض نفقات الإنتاج والقدرة على المنافسة مع السلع الأجنبية ولتحقيق أكبر فائض من المعدن النفيس ومن هنا يتقابل وتتكامل سياستى الأجور المنخفضة والسياسة

التجارية المركنتالية .

وقد كان للمركنتاليون وجهة نظر خاصة فى مسألة إنخفاض الأجور ، فمن المعروف بأن زيادة الأجور يترتب عليها ارتفاع فى الإنتاجية إلا أن التجاريين قد رأوا فى زيادة الأجور دعوة للعمال للعمل فترات أقل ، الأمر الذى سيترتب عليه بطبيعة الحال انخفاض الإنتاج وبالتالى تخفيض الإنتاج المعد للتصدير . وبعبارة أخرى اعتقد التجاريون أن انخفاض الأجور سيدفع العامل لبذل مجهود أكثر بغية الحصول على دخل أكبر وبالتالى سيترتب على ذلك زيادة مقابلة فى الإنتاج وزيادة فرص التصدير .

ثانيا: النظرية الكلاسيكية

يعرف كذلك بالنموذج التقليدى للتخصص الدولى أو النظرية الكلاسيكية لتفسير التجارة الدولية .

الفرق بين المطلق والنسبى وفروض النظرية

ويمكن لنا الوصول إلى الفرق بين المطلق والنسبى عن طريق إعطاء الأمثلة التالية :-

مثال ١ :

إذا افترضنا أن إنتاج مصر مثلا فى سنة ما من السلعتين س ، ص كان على الوجه التالى :

كمية الإنتاج	السلعة س	السلعة ص
	٤ مليون وحدة	٢ مليون وحدة

واضح أن إنتاج مصر من السلعة س أكثر من إنتاجها من السلعة ص وذلك من الناحية المطلقة .

وبعبارة أخرى يمكن القول ، بأن السلعة ص أكثر ندرة من السلعة س، أو أن السلعة س أكثر وفرة من السلعة ص .

ولكن دعنا نفترض أن الكمية المستهلكة من السلعة س قد بلغت ٦ مليون وحدة ، والكمية المستهلكة من السلعة ص قد بلغت ١ مليون وحدة فإننا هنا سنكون أمام وضع آخر مختلف عن الوضع الأول .

ذلك أنه بالرغم من أن كمية السلعة س أكثر من كمية السلعة ص من الناحية المطلقة ، إلا أن هذه الكمية لا تفى إلا ثلثى الحاجة الاستهلاكية منها

$$\frac{\text{٤ مليون وحدة منتجة}}{\text{٦ مليون وحدة مستهلكة}}$$

أما بالنسبة للسلعة ص فإن المستهلك منها لا يتطلب سوى نصف الكمية المنتجة منها (٢ مليون وحدة منتجة مقابل ١ مليون وحدة مستهلكة) .

أى أن المتاح من السلعة ص يكفى لضعف حاجة الاستهلاك من هذه السلعة . فإذا أدخلنا الآن الناحية النسبية فى الحسبان فسنكون أمام وضع شأنه كما يلى :

من الناحية المطلقة :

إنتاج مصر من السلعة س أكثر من إنتاجها من السلعة ص ، أى أن السلعة س أكثر وفرة من السلعة ص ، أو أن السلعة ص أكثر ندرة من السلعة س .

أما من الناحية النسبية :

أى إذا أدخلنا عامل الاستهلاك فى الحسبان ، فإن س تصبح أكثر

ندرة من ص ، ، أو أن ص أكثر وفرة من س .

مثال ٢ :

ندخل الآن نفقة الإنتاج فى الحسبان ، ونتتبع الأمر .

لو كان بين مدينتين أ ، ب داخل نفس الدولة ثم بين بلدين مختلفين

١- الوضع بالنسبة لمدينتين داخل الدولة :

فى المثال السابق أخذنا فى الاعتبار إنتاج السلعتين س ، ص على المستوى العام للسوق المصرى ، والآن دعنا نتتبع ما يحدث لو أننا قارنا بين الوضع فى مدينتين داخل مصر ، ولنقل على سبيل المثال المدينة أ ؛ المدينة ب

لنفرض أن نفقة الإنتاج بالنسبة للسلعتين س ، ص كانت على النحو التالى بالنسبة للمدينتين :

	المدينة أ	المدينة ب
نفقة إنتاج السلعة س	٣	٩
نفقة إنتاج السلعة ص	٢٠	١٥

من ناحية النفقة المطلقة :

أ - تتمتع المدينة أ بميزة مطلقة فى إنتاج السلعة س ، وذلك ببساطة لأن نفقة إنتاجها فيها أقل من نفقة إنتاجها فى المدينة ب .

ب - تتمتع المدينة ب بميزة مطلقة فى إنتاج السلعة ، ص لأن نفقة إنتاجها فيها أقل من نفقة إنتاج هذه السلعة فى المدينة أ .

لنتساءل الآن ما الذي يحدث في ظل هذا الوضع ؟

سبق أن علمنا عند دراستنا للفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية أنه فى ظل التجارة الداخلية يكون انتقال عناصر الإنتاج من موقع لآخر من الأمور السهلة والميسرة بعكس الوضع فى التجارة الخارجية حيث يصعب انتقال عوامل الإنتاج بين الدول المختلفة .

ومن هنا سيكون من السهل انتقال عناصر الإنتاج من المدينة أ إلى المدينة ب أو من المدينة ب إلى المدينة أ .

وعلى ذلك سنشهد زيادة فى الطلب على السلعة س المنتجة بالدولة أ مما يترتب عليه زيادة الطلب على عناصر إنتاجها . وكذلك سيزيد الطلب على السلعة ص المنتجة بالمدينة ب وسيترتب على ذلك أيضا زيادة الطلب على عناصر الإنتاج الخاصة بالسلعة ص . ونظرا لسهولة إنتقال عناصر الإنتاج ، كما سبق وأوضحنا بين مناطق الدولة الواحدة ، فإنه يمكننا تصور إنتقال عناصر الإنتاج الخاصة بالسلعة س إلى المدينة أ و تتخصص بذلك المدينة أ فى إنتاج السلعة س وكذلك تنتقل عناصر الإنتاج الخاصة بالسلعة ص إلى المدينة ب التى تصبح متخصصة فيها .

عند ذلك الحد يمكن القول بأن الميزة المطلقة لإنتاج سلعة معينة يمكن اتخاذه أساسا لتوطن الإنتاج داخل الدولة الواحدة وذلك لسهولة انتقال عناصر الإنتاج داخل الدولة الواحدة (تجارة داخلية) ولكن ماذا يكون الوضع عندما نكون فى مواجهة دولتين مختلفتين (تجارة خارجية) ؟

ب- الوضع بالنسبة لدولتين مختلفتين :

فى مثل هذا الوضع سيكون لتتبع الميزة النسبية أهميته وللتبسيط نفترض ثبات سعرى الصرف بين عملتى الدولتين المعنيتين ولنقل الدولة أ

والدولة ب كما نفترض عدم وجود نفقات شحن أو رسوم جمركية ، كما أن الدولتين تنتجان السلعتين س ، ص فقط .

ولنتتبع الآن نفقات إنتاج السلعتين س ، ص فى كل من الدولتين

	الدولة ١	الدولة ٢
نفقة إنتاج السلعة س	٨	٢
نفقة إنتاج السلعة ص	٦	٣

تتمتع الدولة ٢ بميزة مطلقة فى إنتاج س ، ص معا ، فى حين أن الدولة ١ لا تتمتع بأى ميزة مطلقة فى إنتاج السلعتين وسيكون من المهم هنا أخذ النفقات النسبية فى الحسبان .

بالنسبة للدولة ١ :

تكلفة إنتاج س في الدولة ١ منسوبة إلى إنتاج س فى الدولة ٢× $\frac{٨}{٢}$ أى ٤ أضعاف ويعنى ذلك أن تكلفة إنتاج السلعة س فى الدولة ١ توازى ٤ أمثال تكلفة إنتاجها فى الدولة ٢ .

أما بالنسبة لتكلفة إنتاج السلعة ص فى الدولة ١ منسوبة لتكلفتها فى الدولة ٢ فهى $\frac{٦}{٣}$ أى ٢ . ويوضح ذلك أن الدولة ١ تتفوق نسبيا فى إنتاج السلعة ص بالمقارنة بإنتاجها للسلعة س ، ويعنى ذلك بعبارة أخرى أن تكلفة إنتاج السلعة ص ، أقل نسبيا من تكلفة إنتاج السلعة س بالمقارنة إلى تكاليف الإنتاج بالدولة ٢ .

بالنسبة للدولة ٢ :

تكلفة إنتاج السلعة س منسوبة إلى تكلفة إنتاجها فى الدولة ١ هى

$\frac{٢}{٨}$ أى أن تكلفة إنتاج السلعة س فى الدولة ٢ تعادل $\frac{١}{٤}$ تكلفة إنتاجها فى الدولة ١ .

أما بالنسبة لتكلفة إنتاج السلعة س فى الدولة ٢ منسوبة إلى تكلفة إنتاجها فى الدولة ١ فهى $\frac{٣}{٦}$ أى أن تكلفة إنتاج السلعة ص فى الدولة ، تعادل $\frac{١}{٢}$ تكلفة إنتاج السلعة ذاتها فى الدولة ١ .

وهنا يقال بأسلوب التفوق النسبى أن الدولة ٢ تتمتع بتفوق نسبى فى إنتاج السلعة س ، أى أن تكلفة إنتاج السلعة س أقل نسبيا من تكلفة إنتاج السلعة ص فى الدولة ٢ بالمقارنة بالوضع فى الدولة ١ .

والآن وبعد أن علمنا أهمية أخذ التفوق النسبى فى الحسبان ، فإن سؤالا هاما يفرض نفسه علينا مؤداه :

متى تعتبر الدولة متفوقة مطلقا ؟

متى تعتبر الدولة متفوقة نسبيا ؟

بالنسبة للشق الأول من السؤال ، والمتعلق بمتى تعتبر الدولة متفوقة مطلقا ، يمكن القول بأن دولة ما تعتبر متفوقة تفوقا مطلقا فى حالتين :

أ- عندما تتمكن تلك الدولة من إنتاج بعض السلع بتكاليف أقل من تكاليف إنتاجها فى أغلبية الدول .

ب- فى حالة تمكن الدولة (مع عدد قليل من الد ول) باستخراج بعض المواد الخام النادرة ، أو بزراعة بعض المنتجات التي لا تصلح زراعتها إلا تحت ظروف وشروط معينة لا تتوافر إلا فى قلة من الدول ، كتفوق البرازيل مثلا فى إنتاج البن

بالنسبة للرد على الشق الثانى من السؤال والمتمثل فى متى تعتبر

الدولة متفوقة تفوقا نسبيا فى إنتاج ما ، فإنه يمكن القول بأن دولة ما تعتبر متفوقة تفوقا نسبيا فى إنتاج ما عندما تكون الظروف الإنتاجية المتاحة تلائم هذه الناحية من النشاط الإنتاجى فيها أكثر مما تلائم نواحيه الأخرى .

ففى البرازيل تلائم الظروف الإنتاجية السائدة إنتاج البن أكثر مما تلائم إنتاج منتجات أخرى .

ونخلص مما سبق بأن نوعية الفرق بين التفوق المطلق والتفوق النسبى إنما تكمن أساسا فى :

أن التفوق النسبى يظهر عند الموازنة بين الظروف الإنتاجية فى نشاط معين وظروفها فى الأنشطة الأخرى داخل الدولة ذاتها .

أما التفوق المطلق فيظهر عند الموازنة بين الظروف الإنتاجية فى دولة معينة وظروفها فى سائر الدول الأخرى .

مما سبق يتضح لنا أننا تكلمنا عن النفقات المطلقة والنفقات النسبية، ثم تكلمنا عما يسمى بالتفوق المطلق أو التفوق النسبى ويتعين أن نوضح هنا بأن التفوق النسبى أو النفقات النسبية والتفوق المطلق أو النفقات المطلقة ما هما إلا وجهان لعملة واحدة ، فيطلق أحيانا على نظرية آدم سميث نظرية النفقات المطلقة أو نظرية التفوق المطلق ، وكذلك يطلق على نظرية ريكاردو فى التجارة الدولية نظرية النفقات النسبية أو نظرية التفوق النسبى .

والنموذج الكلاسيكى فى تفسيره لأسس قيام التجارة الدولية قد قدم بعض الفروض والتى وإن كانت بعيدة عن الواقع إلا أنها تبسط التحليل .
وهذه الفروض تتمثل فيما يلى :

أ- قيام التجارة بين دولتين فقط .

ب- وجود سلعتين فقط .

ج- توافر شروط المنافسة الكاملة فى كل من الدولتين .

د- عدم وجود نفقات نقل .

هـ - قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بسهولة داخل الدولة الواحدة ولكن ليس بين دولة وأخرى ،

و - التجارة تتم بطريقة مقايضة سلعة بسلعة أخرى وذلك يبعدنا عن تقلبات الأسعار أو خلل ميزان المدفوعات .

نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث

كان آدم سميث يرى ، كما سبق وأوضحنا ، أن التجارة الدولية ما هى إلا امتداد للتجارة الداخلية ، وعليه فإنه من الممكن استخدام أدوات التحليل التى تستخدم فى مجال التجارة الداخلية فى مجال التجارة الخارجية .

ويعنى ذلك بعبارة أخرى مبسطة أن سميث لا يرى داعيا للتفرقة بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية .

فالتجارة الدولية والتجارة الخارجية من وجهة نظر سميث إنما يستخدمان كوسيلة للتخلص من الإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلى من ناحية ، وكوسيلة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص من ناحية أخرى .

ويرى سميث أنه فى مجال التجارة الدولية فإن تقسيم العمل الدولى سيتيح لكل دولة فى أن تتخصص فى إنتاج تلك السلع التى تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة (تفوق مطلق) فى

إنتاجها.

وستقوم الدولة بتبادل فائض إنتاجها - أى بعد سد حاجات مواطنيها - مع فائض إنتاج الدول الأخرى (لهذه الدول بالطبع ميزة أو تفوق مطلق فى إنتاجها) .

وكما استخدم سميث النفقات المطلقة لتفسير توطن السلع فى ظل التجارة الداخلية حيث من السهل انتقال عناصر الإنتاج - كما سبق أن أوضحنا عند الحديث عن الفرق بين التفوق المطلق والتفوق النسبى - فإنه قد طبق كذلك النفقات المطلقة لتفسير قيام التجارة الدولية .

فبفرض سميث وجود دولتين (انجلترا والبرتغال) تتعاملان فى سلعتين (المنسوجات والخمور) ويوضح سميث نفقات إنتاج هاتين السلعتين بعدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من كل من السلعتين ، (يتعين ملاحظة أنه فى نظر الكلاسيك فإن قيمة مبادلة أى سلعة تتحدد كلية بقيمة العمل المتضمنة فيها ، وهو ما يعرف بنظرية العمل فى القيمة) ويفترض سميث حرية التجارة وعدم وجود مصاريف نقل .

لنفترض الآن أن نفقة إنتاج السلعتين فى الدولتين على النحو التالى:

	انجلترا	البرتغال
نفقة إنتاج وحدة منسوجات	١ ساعة عمل	٣ ساعات عمل
نفقة إنتاج وحدة خمور	٣ساعة عمل	١ ساعة عمل

من الواضح أن نفقة إنتاج وحدة من المنسوجات فى انجلترا أقل منها فى البرتغال . ويترتب على ذلك انخفاض ثمن الوحدة من المنسوجات فى

انجلترا بالمقارنة بالسوق البرتغالى . وذلك طبقا لسميث يفسر أهمية قيام التجارة بين انجلترا والبرتغال . فتقوم انجلترا بتصدير فائض إنتاجها من المنسوجات إلى البرتغال وستكون الفائدة من قيام التجارة بين الدولتين من الأمور الواضحة ، فالبرتغال (المستوردة هنا للمنسوجات) سوف تحصل على حاجاتها من المنسوجات التى كانت تتكلف فى إنتاج الوحدة منها ٣ ساعات عمل بمجهود لا يصل إلا لساعة عمل واحدة فقط .

أما انجلترا فستكسب بالطبع اتساع السوق أمام منتجاتها مما يمكنها من تحقيق المزيد من التخصص وتقسيم العمل .

وإذا انتقلنا الآن لسلعة الخمور ، فإن نفقة إنتاج وحدة خمر واحدة فى البرتغال أقل من نفقة إنتاج نفس الوحدة فى انجلترا . وذلك كفيل بجعل التجارة بين البلدين مربحة للطرفين فانجلترا ستحصل على حاجاتها من الخمور من البرتغال مقابل مجهود ١ ساعة عمل كانت ستكلفها لو أنتجتها محليا ٣ ساعات عمل للوحدة الواحدة . وستكسب البرتغال أيضا من اتساع السوق أمام منتجاتها من الخمور ، الأمر الذى سيعطيها المزيد من القدرة على تقسيم العمل والتخصص .

إلا أن نظرية النفقات المطلقة لآدم سميث قد واجهت العديد من الانتقادات لعل أبرزها : -

أ - إن اعتبار الميزة المطلقة السبب الأساسى (بل الوحيد عند سميث) فى قيام التجارة الدولية يكون فى غير صالح الدول النامية ذات الكفاءة الإنتاجية المنخفضة بالمقارنة بالكفاءة الإنتاجية فى الدول المتقدمة ، الأمر الذى سيعطى ميزة مطلقة للدول المتقدمة بالنسبة للسلع التى تقوم بإنتاجها .

ب - نظراً لصعوبة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول ، فإن التفوق المطلق لن يكون بمفرده هو المفسر لقيام التجارة الدولية ، بل سيكون للتفوق النسبى كذلك دوره الفعال فى تفسير قيام التخصص الدولى .

ج - إن آدم سميث ينظر للتجارة الدولية كامتداد للتجارة الداخلية ، فى حين أننا علمنا أن هناك فروق واضحة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية .

د - افتراض حرية التجارة قد وجه إليه العديد من الانتقادات وتمشيا مع هذه الانتقادات - وغيرها - التى وجهت لنظرية النفقات المطلقة لآدم سميث ، جاء ريكاردو بنظريته فى التجارة الدولية التى أسسها على التفوق النسبى أو النفقات النسبية ، وذلك ما سنتولى توضيحه فى دراستنا التالية .

نظرية النفقات النسبية لريكاردو

صاغ ريكاردو نظريته الخاصة بتفسير قيام التجارة الدولية على أساس ما أسماه بالتفوق النسبى ، أو النفقات النسبية وقد بناها على فكرة نظرية العمل للقيمة .

فعلى فرض أن نفقة إنتاج وحدة من المنسوجات ووحدة من الخمور فى كل من انجلترا والبرتغال كانت على النحو التالى :

	انجلترا	البرتغال
نفقة إنتاج وحدة من المنسوجات	١٠٠ ساعة عمل	٩٠ ساعة عمل
نفقة إنتاج وحدة من الخمور	١٢٠ساعة عمل	٨٠ ساعة عمل

فى ظل التفوق المطلق أو النفقات المطلقة ، فإن البرتغال متفوقة فى السلعتين بالمقارنة بانجلترا وإذا كنا بصدد تجارة داخلية فإن المدينة التى بها تفوق مطلق فى السلعتين هى التى ستنفرد بإنتاجها أما إذا كنا بصدد دولتين فإن التفوق المطلق للبرتغال فى السلعتين سيجعلها تنفرد بإنتاجهما دون انجلترا التى تتميز بتخلف مطلق فى إنتاجهما .

ولكن إذا أدخلنا النفقات النسبية فى الحسبان فإن الوضع سيكون مختلفا .

النفقات النسبية تحسب على أساس النسبة بين النفقة المطلقة لإنتاج وحدة من سلعة ما فى بلد آخر وعليه فإن :

أ - النفقة النسبية لإنتاج وحدة منسوجات فى انجلترا بالمقارنة بالبرتغال = النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات فى انجلترا ÷ النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات فى البرتغال = $\frac{١٠٠}{٩٠}$ = ١,١١

ويعنى ذلك أن نفقة إنتاج وحدة المنسوجات فى انجلترا تعادل ١,١١ مرة نفقة إنتاج وحدة منسوجات فى البرتغال

ب- النفقة النسبية لإنتاج وحدة خمور فى انجلترا بالمقارنة بالبرتغال=

$$\frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج الخمور فى انجلترا}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج الخمور فى البرتغال}} = \frac{١٢٠}{٨٠} = ١,٥$$

أى أن تكلفة إنتاج وحدة خمر فى انجلترا تتكلف ١,٥ من تكلفة إنتاجها فى البرتغال .

وطبقا لنظرية النفقات النسبية تقوم التجارة إذا اختلفت النفقات النسبية لإنتاج السلع بين الدول .

وفى المثال الراهن اختلفت النفقات النسبية لكل من السلعتين فى الدولتين .

فمن الواضح أن النفقة النسبية لإنتاج وحدة المنسوجات بانجلترا (١,١١) أقل من النفقة النسبية لإنتاج وحدة الخمر (١,٥) بها ومن ثم فمن مصلحة انجلترا أن تتخصص فى إنتاج المنسوجات وتصدر ما يفيض عن حاجاتها للبرتغال وتحصل على حاجتها من الخمور من البرتغال .

ج - فإذا أخذنا فى الاعتبار الآن نفقة الإنتاج للسلعتين فى البرتغال بالنسبة لانجلترا فسنجد أن :

النفقة النسبية لإنتاج وحدة من المنسوجات فى البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها فى انجلترا =

$$\frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة المنسوجات فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة المنسوجات فى انجلترا}}$$

$$= \frac{٩٠}{١٠٠} = ٠,٩$$

وستكون نفقة إنتاج وحدة من الخمور فى البرتغال بالنسبة لنفقة إنتاجها فى انجلترا . =

$$\frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة الخمر فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة الخمر فى انجلترا}}$$

$$= \frac{٨٠}{١٢٠} = ٠,٦٦$$

وواضح من النفقتين النسبيتين أن النفقة النسبية لإنتاج الخمر فى البرتغال أقل من النفقة النسبية لإنتاج المنسوجات بها . وعليه يتعين أن تتخصص البرتغال فى إنتاج الخمر مع تبادل فائض إنتاجها منه بالمنسوجات الإنجليزية .

والسؤال ما هى الفائدة التى ستعود على انجلترا والبرتغال من جراء هذا التخصص أو هذا النوع من التبادل ؟

بقيام التبادل الدولى بين انجلترا والبرتغال بالنسبة للسلعتين على أساس تخصص انجلترا فى المنسوجات وتخصص البرتغال فى الخمور ستستفيد كل من الدولتين :

فالنسبة لانجلترا :

ستكسب ٢٠ ساعة عمل بتصديرها وحدة من المنسوجات تكلفها ١٠٠ ساعة عمل مقابل وحدة من الخمر كانت ستكلفها ١٢٠ ساعة عمل .

وبالنسبة للبرتغال :

ستكسب ١٠ ساعات عمل بقيامها بتصدير وحدة من الخمور تكلفها ٨٠ ساعة عمل مقابل وحدة من المنسوجات كانت ستكلفها ٩٠ ساعة عمل.

وسيكون الوفر الإجمالى فى التبادل الدولى ٢٠ ساعة عمل كسبتها انجلترا + ١٠ ساعات عمل كسبتها البرتغال ، أى أن الكسب الإجمالى ٣٠ ساعة عمل للدولتين معا من جراء التجارة الدولية بينهما .

وبناء على ذلك سيقوم التبادل الدولى عندما تختلف النفقات النسبية لإنتاج السلع بين الدول .

أما إذا تعادلت النفقات النسبية لإنتاج السلعتين فى الدولتين فلن تكون هناك فائدة من قيام التبادل الدولى بينهما حيث أن كلا الدولتين لن يجنى شيئا من عملية التبادل الدولى .

فإذا فرضنا أن السلعتين هما الثلاجات والسخانات وكان فى الدولة أ ١٢ ثلاجة = ٢٤ سخانا

وكان فى الدولة ب ١٢ ثلاجة = ٢٤ سخانا أيضا فمعنى ذلك أن ثمن الثلاجات بالنسبة للسخانات واحد فى الدولتين ومن ثم فإن النفقات النسبية متساوية ، ولا محل حينئذ لقيام التجارة بين البلدين أ ، ب .

وعن ريكاردو ، فإن أساس قيام التجارة الدولية هو اختلاف النفقات النسبية بين الدول أما الاختلاف فى النفقات المطلقة فلا شأن له بقيام التجارة الدولية .

تلك النتيجة التى توصل إليها ريكاردو أصبحت منذ ذلك الحين على أساس نظرية التجارة الدولية . إلا أن نظرية ريكاردو قد لاقت بعض الانتقادات .

وكان ذلك انطلاقا من كون أن نظرية ريكاردوا اعتمدت أساسا على نظرية العمل للقيمة ونظرية حد الكفاف .

ومن أهم الانتقادات يمكن أن نقدم الانتقادات التالية :

أ - إن النظرية تعتمد على أن العمل هو العنصر الوحيد الذى يدخل فى الإنتاج ، وهذا أمر لا يمكن قبوله .

وذلك بالإضافة إلى أن النظرية تقوم على أساس افتراض أن العمل عنصر متجانس ، وذلك أيضا مردود عليه ، فليست ساعة عمل لعامل ما

هو مثل ساعة عمل لعامل أقل مهارة أو عامل مبتدىء بدون خبرة ومران مثلا ، كما أنه يتعين ملاحظة أن هناك تباين فى الأجور بين الدول ، بل بين مناطق الدولة الواحدة .

ب - اعتماد النظرية على نموذج مبسط يقوم على تواجد دولتين فقط وسلعتين فقط مع ثبات تكاليف الإنتاج .

ج - تعتبر النظرية نظرية ساكنة وليست حركية ، فهى تفترض ثبات كميات عناصر الإنتاج المتاحة لكل دولة ، كما تفترض استحالة انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول .

د - لم تميز النظرية - وينطبق ذلك أيضا على الكلاسيك فى مجموعهم - بين التكاليف الحقيقية والتكاليف النقدية ويرجع ذلك إلى عدم تمييزهم بين الأجر الحقيقى والأجر النقدى وعليه فإن ارتفاع أسعار السلع إنما يعزى إلى كمية العمل التى تدخل فى إنتاج هذه السلع وليست فى ارتفاع الأجر الذى يحصل عليه العمل المستخدم فى الإنتاج .

هـ - إن نظرية النفقات النسبية لم تستطع تحديد القيود التى تحكم معدل التبادل الدولى . أى أنها لم تبين العوامل التى تحدد قيمة احدى السلعتين بالسلعة الأخرى فى مجال العلاقة التجارية التى تربط بين دولتين مختلفتين .

فطبقا لنظرية النفقات النسبية بين الدول يقوم التبادل الدولى بينهما ، وأن هذا التبادل يمكن أن يتم على أساس أى كمية من السلع . ولم يتمكن ريكاردو من توضيح حدود التبادل بين دولتين بحيث يمكن معرفة الحد الأقصى والحد الأدنى لشروط تبادل السلعتين .

وذلك دفع جون ستيوارت ميل إلى تقديم نظريته التى عرفت بنظرية القيم الدولية والتى تبين القوى التى تحكم معدل التبادل الدولى .

نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل :-

تمثل نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل ونظرية النفقات النسبية لريكاردو ونظرية النفقات المطلقة لآدم سميث أهم مقومات النظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية .

وكانت نظرية ميل موجهة أصلا للاجابة على السؤال القائل :

كيف يتحدد معدل التبادل الدولى ؟

يمكن أن نوضح أن مؤدى نظرية القيم الدولية لجون استيوارت ميل يكمن فى أن نسبة التبادل التى تسود السوق الدولى إنما تتوقف على الطلب المتبادل لكل من البلدين .

ومن هنا جاءت نظرية ميل لسد جانب الطلب الذى أهمله ريكاردو فى نظريته .

ويتحدد مضمون نظرية القيم الدولية فى :

- معدل المقايضة الدولى .
- الطلب المتبادل .

أ- معدل المقايضة الدولى :

يمثل النسبة التى يتم على أساسها التبادل الدولى بين سلعتين .

فإذا كانت هناك دولتين أ ، ب وقد تم التبادل بينهما فى سلعتين س، ص على أساس ٣٠٠ وحدة من السلعة س للدولة أ مقابل ٦٠٠ وحدة من

السلعة ص للدولة ب : فإن معدل المقايضة الدول ستكون

٣٠٠ : ٦٠٠ أى ١ : ٢

ومعدل المقايضة الدولى له وجهان :

أ - النسبة بين كمية معينة من السلعة المستوردة والكمية التى تدفع فى مقابلها من السلع المصدرة .

ب - النسبة بين كمية معينة من السلع المصدرة والكمية الممكن استيرادها فى المقابل .

وباستخدام معدل المقايضة الدولى أمكن لجون استيوارت ميل أن يحدد الحد الأقصى والأدنى للتبادل الدولى .

وباستخدام المثال الذى سبق وتم استخدامه عند دراسة نظرية النفقات النسبية لريكاردو وحيث :

	انجلترا	البرتغال
نفقة إنتاج وحدة من المنسوجات	١٠٠ ساعة عمل	٩٠ ساعة عمل
نفقة إنتاج وحدة من الخمور	١٢٠ ساعة عمل	٨٠ ساعة عمل

من ذلك المثال :

النفقة النسبية لإنتاج وحدة من المنسوجات فى انجلترا =

$$\frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة من المنسوجات فى انجلترا}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة من الخمور فى انجلترا}} = \frac{١٠٠}{١٢٠} = ٠,٨٣٣$$

أى أن وحدة المنسوجات تساوى ٨٣٣,٠ وحدة من الخمر ، إذ أن ١٠٠ ساعة عمل فى انجلترا يمكن أن تنتج عنها وحدة منسوجات أو ٨٣٣,٠ وحدة خمر . وبالتالى فإن معدل المقايضة الداخلى فى انجلترا سيتمثل فى :

وحدة من المنسوجات مقابل ٨٣٣,٠ وحدة من الخمر . وبالنسبة للبرتغال ، فإن النفقة النسبية لإنتاج وحدة من المنسوجات =

$$\frac{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة من المنسوجات فى البرتغال}}{\text{النفقة المطلقة لإنتاج وحدة من الخمور فى البرتغال}} = \frac{٩٠}{٨٠} = ١,١٢$$

ويوضح ذلك أن معدل التبادل الداخلى فى البرتغال سيتمثل فى :

وحدة من المنسوجات مقابل ١,١٢ وحدة من الخمر

أى أننا أمام حدان لمعدل المقايضة الدولى لوحدة من المنسوجات يتراوح ما بين ٨٣٣,٠ ، ١,١٢ وحدة من الخمر حيث نجد أن ٨٣٣,٠ وحدة من الخمر تمثل الحد الأدنى الذى تقبله انجلترا لاستيراد الخمر ، والحد ١,١٢ هو الحد الأقصى الذى تعرضه البرتغال لتصدير الخمر ، وذلك مقابل وحدة من المنسوجات .

وبعبارة أخرى فإن ٨٣٣,٠ وستمثل الحد الأدنى للاستيراد وأن ١,١٢ تمثل الحد الأقصى للتصدير . وسيقع معدل المقايضة الدولى بين هذين الحدين فكلما قرب معدل المقايضة الدولى من ٨٣٣,٠ وحدة من الخمر كان التبادل فى صالح البرتغال فى حين أن اقترابه من ١,١٢ وحدة

من الخمور كان التبادل لصالح انجلترا .

ولنتتبع الآن كيفية تحديد الحد الأدنى والحد الأعلى لتبادل المنسوجات مقابل وحدة من الخمر .

أ - فى انجلترا وحدة من الخمر = $\frac{١٢٠}{١٠٠}$ = ١,٢ وحدة منسوجات، وذلك يمثل الحد الأقصى للتصدير بالنسبة لانجلترا.

ب - فى البرتغال وحدة من الخمر = $\frac{٨٠}{٩٠}$ =٠,٨٩ وحدة منسوجات ، وذلك يمثل الحد الأدنى للاستيراد بالنسبة للبرتغال.

وكلما كان معدل المقايضة قريبا من ١,٢ وحدة منسوجات مقابل وحدة واحدة من الخمر كان ذلك فى صالح البرتغال وكلما كان معدل المقايضة قريبا من ٠,٨٩ من المنسوجات مقابل وحدة واحدة من الخمر ، كان ذلك فى صالح انجلترا ولكن ما الذى يحدد معدل المقايضة الدولى عند ميل ؟

ذلك هو الطلب المتبادل الذى يحدد معدل المقايضة الدولى .

ب - الطلب المتبادل :

عند ميل ، فإن الطلب المتبادل إنما يعبر عن العلاقة بين الكمية التى تعرضها الدولة من السلعة التى تصدرها للخارج والكمية التى تطلبها من السلعة المستوردة مقابل تلك الكمية من السلعة المصدرة .

ويوضح ذلك أن ميل قد فطن لأهمية جانبى العرض والطلب معا . والطلب والعرض عند ميل هو الذى :

١- يحدد معدل المقايضة الدولى (أى النسبة التى يتم على أساسها مبادلة إحدى السلعتين مع السلعة الأخرى بين الدولتين) .

٢- وهو كذلك النقطة التى يتعادل عندها قيمة صادرات الدولة مع قيمة وارداتها .

وفيما يتعلق بتحديد نقطة التعادل ، فإنها تتوقف على مدى قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى وعلى مرونة هذا الطلب .

فإذا زاد طلب انجلترا على خمور البرتغال مالت نسبة التبادل لصالح البرتغال ، وكذلك إذا زاد طلب البرتغال على منسوجات انجلترا مالت نسبة التبادل لصالح انجلترا .

ويرى ميل أن تساوى الطلب المتبادل هام جدا لتحقيق الاستقرار في الأجور والأسعار .

ويوضح ذلك بفرض وجود دولتين أ ، ب حقق أحدهما ولتكن الدولة أ عجزا فى ميزانه التجارى ، فإن تسوية العجز فى ذلك الميزان سيترتب عليه انتقال الذهب من بلد العجز أ إلى بلد الفائض ب ، ويترتب على ذلك رفع الأسعار والأجور فى الدولة ب ذات الفائض ونتيجة ارتفاع الأسعار والأجور فى الدولة ب ستتقلص صادراتها وحصيلتها ، وعليه سيأخذ الأجور والأسعار فى الإنخفاض . وتستقر الأسعار والأجور عندما تتساوى حصيلة الصادرات والواردات فى الدولتين ، أى تساوى الطلب المتبادل .

إن النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية (سميث - ريكاردو - جون ستيوارت ميل) لم تقدم لنا تفسيرا كافيا لقيام التجارة الدولية .

هذه النظرية توضح لنا كيف أن اختلاف النفقات النسبية فى الدولة بالمقارنة بغيرها من الدول هو الذى يفسر قيام التجارة الدولية (التبادل التجارى الدولى) مما يترتب عليه كسب يمكن معه لجميع الأطراف الاستفادة معه .

إلا أن هذه النظرية لا توضح لنا الإجابة عن السؤال القائل : لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى ؟

قد حاولت النظرية الحديثة لتجارة الدولية الإجابة على هذا السؤال .

ثالثاً النظرية السويدية الحديثة للتجارة الدولية

ظهرت تلك النظرية فى خلال الثلث الأول من القرن العشرين-

إن الاقتصاديين السويديين (انطلاقاً من أفكار هكشر وأولين) عندما حاولوا الإجابة على السؤال القائل لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى ، فإنهم يكونون بذلك قد حاولوا تطوير النظرية الكلاسيكية فى التجارة الدولية الأمر الذى دفع ببعض كتاب الفكر الاقتصادى إلى اعتبار الفكر الاقتصادى السويدى فى مجال التجارة الدولية ممثلا للمدرسة التقليدية الحديثة أو النيوكلاسيكية فى نظرية التجارة الدولية .

كما أسماها البعض صراحة بالنموذج الكلاسيكى الحديث إلا أننا من جانبنا سنعتبر الفكر السويدى فى مجال التجارة الدولية (طبقاً لنظرية هكشر - أولين) ضمن ما يمكن أن نطلق عليه النظرية الحديثة للتجارة الدولية - ذلك لأن أولين أهم أقطاب هذه المدرسة فى ذلك المجال بدأ نظريته بتوجيه النقد إلى الأسس التى قامت عليها النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية .

ويتعين أن نوضح مبدئيا أن النظرية الحديثة للتجارة الدولية تعتمد

أساسا على فروق أسعار السلع ، وبصفة خاصة على مكافآت عوامل الإنتاج ، التى تتحدد حسب الندرة أو الوفرة النسبية لهذه العناصر بالدول المختلفة ، ولذا فقد سميت هذه النظرية باسم نظرية نسب عوامل الإنتاج .

ويرجع الفضل (كما سبق وأوضحنا بصفة عارضة من قبل) فى إبراز أهمية نسب عوامل الإنتاج كأساس يحكم التبادل التجارى الدولى للسلع للاستاذين هكشر وأولين .

وقد سميت نظرية هكشر - أولين بأسماء متعددة :

أ - نظرية ندرة عوامل الإنتاج .

ب - النظرية السويدية .

ج - نظرية نسب عوامل الإنتاج .

د- النظرية الحديثة فى التجارة الدولية .

هـ - النموذج الكلاسيكى الحديث لتفسير التجارة الدولية .

و - يضاف إلى المسميات السابقة أنه نظرا لأن الاقتصادى السويدى هكشر هو الذى أخرج إلى الوجود فكرة النظرية الحديثة للتجارة الدولية ، إلا أن تلميذه أولين هو الذى رسم الخطوط الدقيقة والتفصيلية لهذه النظرية عام ١٩٣٣ ولذلك فقد أطلق بعض كتاب الفكر الاقتصادى على هذه النظرية اسم نظرية أولين للتجارة الدولية .

ز- أطلق أولين نفسه على هذه النظرية أسم نظرية التبعية المتبادلة . أى تبعية العرض والطلب والأثمان لبعضهما البعض فى مجال التجارة الدولية .

يمكن القول أن هكشر قد وضع اللبنة الأولى للنظرية فى حين أن أولين هو الذى أتم البناء .

فما هى اللبنة التى وضعها هكشر ؟

وماهو البناء الذى شيده أولين ؟

تساءل هكشر عن ما الذى يؤدى إلى اختلاف الدول فى النفقات النسبية ؟

ومن وجهة نظره إذا كان لدى الدول نفس القدر من عناصر الإنتاج ، وتستخدم نفس الفن الإنتاجى ، فإنه لن يكون هناك اختلاف فى النفقات النسبية بين الدول .

ولذلك فإن هكشر يرى بضرورة توافر شرطان لكى يكون هناك اختلاف فى النفقات النسبية وهما :

١- تختلف الدول من جيث تمتعها بالوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .

٢- تختلف السلع من حيث حاجتها من العناصر المختلفة للإنتاج .

أما أولين فقد ساعد على توضيح أفكار هكشر سالفة الذكر ، مبينا أن الدول تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج السلع التى تحتاج إلى استخدام العنصر المتوفر بكثرة ، وتستورد السلع التى تحتاج إلى استخدام العنصر النادر ، ولم يغفل أولين ظروف الطلب أيضا على التجارة الدولية .

وهيكل التجارة الدولية عند هكشر وأولين يعتمد على الاختلافات الموجودة فى توزيع عوامل الإنتاج المتاحة بين الدول وعلى حجم الدخول المختلفة ، وعلى اتجاه الطلب .

وبصفة عامة ، فإن النظرية السويدية أيا كانت مسمياتها قد اعتمدت على مجموعة من الفروض :

أ- مجموعة فروض خاصة بجانب العرض :

١- سيادة المنافسة الكاملة فى سوق السلع وعناصر الإنتاج .

٢- ثبات عائد الإنتاج (الغلة) بالنسبة للحجم ، ويعنى ذلك أنه لو زادت كل عناصر الإنتاج بنسبة معينة فإن الإنتاج يزيد بنفس النسبة .

٣- عدم وجود نفقات نقل .

٤- على عكس النموذج الكلاسيكى تفترض النظرية السويدية أن كل دولة لديها نفس المعرفة الفنية والتكنولوجية (أى نفس التوليفة من عناصر الإنتاج) إذا واجهت نفس أجور وعوائد عناصر الإنتاج .

هذا الافتراض يرفض إذن وجود أى اختلافات فى الكفاءة النسبية التى كانت أساس قيام التجارة فى النظرية الريكاردية .

ب- مجموعة فروض خاصة بجانب الطلب :

١- إن أذواق المستهلكين معطاه ، أى هناك تماثل فى أذواق المستهلكين وهذا الافتراض إنما يهدف عزل تأثير التجارة الدولية على أذواق المستهلكين ، وبالتالى على نمط استهلاكهم ، مما يمكن من التركيز على جانب العرض من النظرية .

٢- إن نمط توزيع الدخل معطاة .

وانطلاقا من هذه الفروض ، فإن النظرية الحديثة اعتمدت فى تفسيرها لظاهرة التخصص وقيام التبادل الدولى على عاملين أساسيين وهما :

١- وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة .

٢- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع فى الإنتاج .

وفيما يلى توضيح لهذين العاملين :

١- وفرة وندرة عناصر الإنتاج : -

تختلف دول العالم فيما بينها من ناحية وفرة وندرة عناصر الإنتاج الموجودة بها .

فوفرة عنصر ما يترتب عليها زيادة فى عرضه بالنسبة للطلب عليه مما يترتب عليه انخفاض عائد ذلك العنصر . وكذلك فإن ندرة العنصر تعنى قلة عرضه بالنسبة لطلبه ، وبالتالى ارتفاع عائد ذلك العنصر .

ففى دولة مكتظة بالسكان كمصر تكون مستويات الأجور منخفضة نظرا لزيادة عرض القوى العاملة .

أما فى الدول التى تتوفر فيها الأراضى الزراعية الشاسعة فإن ريع الأراضى يكون منخفضا بالمقارنة بريع باقى عناصر الإنتاج وبالنسبة للدول التى يتوافر فيها رؤوس الأموال فإن الفائدة تكون فيها منخفضة بالمقارنة بغيرها من عناصر الإنتاج .

ويأخذ أولين ذلك المفهوم ليوضح النظرية السويدية ، فالدول تتمتع بميزة نسبية فى إنتاج السلع التى تحتاج إلى استخدام العنصر المتوافر بكثرة، وتستورد السلع التى تحتاج إلى استخدام العنصر النادر .

أى أن الدولة الغنية فى رأس المال تقوم بتصدير تلك السلع التى تعرف بالسلع كثيفة رأس المال ، أى تلك السلع التى يستلزم إنتاجها استخدام كميات أكثر نسبيا من رأس المال إذا ما قورن بالعمل ، على

افتراض أن العمل ورأس المال هما عنصرا الإنتاج الوحيدين .

والدول الغنية بالعمل تقوم بتصدير تلك السلع التى تعرف بالسلع الكثيفة للعمل ، أى تلك السلع التى يستلزم إنتاجها إلى كميات أكثر نسبيا من العمل ، إذا ما قورنت بكميات رأس المال .

ويوضح الجدول التالى تفسير التخصص فى الإنتاج على حسب قدرة أو وفرة عناصر الإنتاج وبالتالى قيام التبادل الدولى

العرض النسبى لعنصر الإنتاج	الدولة (أ)	الدولة (ب)	الدولة (ج)
وفير	العمل	الأرض	رأس المال
متوسط الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادر	رأس المال	العمل	الأرض

بالنسبة للدولة أ :

يكون الوضع فيها ملائما طبقا للنظرية السويدية للزراعة الكثيفة حيث تتطلب وفرة فى عنصر العمل ، كما يمكنها التخصص كذلك فى الصناعات البسيطة التى تعتمد على العمل بدرجة أكبر من اعتمادها على رأس المال .

وهذه الدولة يمكنها أن تبادل فائض إنتاجها الزراعى والصناعى مقابل الحصول على السلع التى تحتاج إلى نسبة كبيرة من رأس المال مثلا (العنصر النادر بها) وليكن من الدولة ج وتلك التى تحتاج إلى وفرة

الأرض تحصل عليها من ألدولة ب

بالنسبة للدولة ب :

العنصر الوفير فيها هو الأرض ، والعنصر النادر هو العمل ، فمثل هذه الدولة يمكنها أن تتخصص فى الزراعت الواسعة والمنتجات الحيوانية . وبالطبع يمكن لهذه الدولة أن تبادل هذه المنتجات التى استخدمت فى إنتاجها العامل الإنتاجى الوفير لديها (الأرض) للحصول على المنتجات أو السلع التى تتطلب عوامل إنتاج نادرة بها ، فالسلع التى تستلزم وفرة يد عاملة تحصل عليها من الدولة أ ، وتلك التى تستلزم وفرة رأس المال تحصل عليها من الدولة ج .

بالنسبة للدولة ج :

العنصر الوفير هو رأس المال والعنصر النادر هو الأرض مثل هذه الدولة يمكنها أن تتخصص فى إنتاج السلعة الكثيفة لرأس المال ، وتقوم بتصدير جزء من فائض إنتاجها إلى الدولة أ فى مقابل سلع تستلزم وفرة العمل ، والجزء الآخر من الفائض تصدره إلى الدولة ب فى مقابل الحصول على سلع يستلزم إنتاجها وفرة الأرض .

ويخلص أولين بنتيجة هامة مؤداها : -

" أن السلع التى تحتوى على نسب كبيرة من عوامل الإنتاج الغالية تستورد ، فى حين أن تلك التى تحتوى على نسب كبيرة من عوامل الإنتاج الرخيصة تصدر " .

ويضيف أولين القول ، أنه حتى لو تساوى بلدان تماما فى توافر عوامل الإنتاج فيهما (كأن يكون كلا منهما لديه وفرة فى عنصر الأرض مثلا) ، فإنه من الممكن أن توجد إمكانية قيام التجارة الدولية بينهما ،

حيث أنه من المحتمل تواجد اختلاف فى أثمان عوامل الإنتاج ، وبالتالى فى أثمان السلع من بلد لآخر ، وذلك بسبب الاختلاف فى حالة الطلب من بلد لآخر .

فحقيقة أن عنصر الأرض متوافر فى الدولتين ، إلا أن الطلب المحلى على منتجات الأرض فى الدولة الأولى قد يكون أعلى بكثير منه فى الدولة الأخرى . وذلك الوضع من شأنه رفع أسعار المنتجات الزراعية فى الدولة الأولى بالمقارنة بالأسعار فى الدولة الثانية .

مثل هذه الدولة الأولى من المحتمل جدا أن تكون صادراتها متكونة من تلك السلع التى يدخل فى تكوينها بكثرة عوامل الإنتاج الأخرى (غير الأرض) كالعمل ورأس المال ، فى حين أن الدولة الثانية قد تتخصص فى إنتاج تلك السلع التى يستلزم إنتاجها وفرة الأرض .

قد يذكر البعض أن المشاهد هو انتقال السلع وليس عوامل الإنتاج ، فكيف يتسق هذا والنظرية السويدية ؟

إن انتقال السلع أو تبادلها بين الدول المختلفة هو فى الحقيقة الوجه الآخر لتبادل عوامل الإنتاج المتوافرة بغزارة فى مختلف الدول .

ولمزيد من التوضيح نقول ، بأنه بفرض وجود الدولة أ التى تنتج السلعة س باستخدام عنصر الأرض مثلا المتوفر لديها والدولة ب التى تنتج السلعة ص التى يستلزم إنتاجها عنصر رأس المال المتوفر لديها مثلا ، فإن قيام الدولة أ بتصدير سلعتها س إلى الدولة ب وقيام الدول ب بتصدير سلعتها ص إلى الدولة أ ، ما هو فى الحقيقة إلا تبادل عامل الأرض بالدولة أ مقابل عامل رأس المال بالدولة ب . ولما يواجه عملية نقل عوامل الإنتاج من صعوبات بالمقارنة بإمكانية تنقل السلع والخدمات ، وعليه سيحل نقل المنتجات محل نقل عوامل الإنتاج .

٢- حجم الإنتاج

طبقا للنظرية السويدية فى التجارة الدولية نجد أن التوسع فى الإنتاج يؤدى أيضا إلى قيام التخصص والتبادل الدولى تماما كما يترتب على اختلاف الوفرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج فى الدول المختلفة ، بل إن الإنتاج الكبير قد يكون سببا لقيام التبادل الدولى حتى فى حالة عدم وجود اختلافات كبيرة من حيث ندرة أو وفرة عناصر الإنتاج .

فمن المعلوم أن التوسع فى الإنتاج سيؤدى إلى إمكانية تخفيض أسعار المنتجات النهائية (عن طريق ما يعرف بوفورات الحجم أو وفورات الإنتاج الكبير) ومن هنا ستصبح تلك الدولة سوق جيدة للشراء منها سوقا رديئة للبيع فيها . فإنخفاض السعر سيؤدى إلى زيادة طلب العالم الخارجى على هذه السلعة ، أى زيادة صادرات هذه الدولة .

وبصفة عامة " ستميل الدول إلى استيراد تلك السلع التى تقل أسعارها بالخارج عن الأسعار بالداخل (المحلية) وتقوم بتصدير تلك السلع التى تقل أسعارها المحلية عن الأسعار بالخارج .

مثال توضيحى :

نفرض أن هناك دولة معينة ولنقل الدولة أ ، وأن هذه الدولة

تنتج سلعتين ولنقل أنهما س ، ص

بالنسبة للسلعة س :

سعرها بالداخل ٥ جنيهات للوحدة وسعرها فى الخارج (فى دولة أخرى) ٢ جنيه فقط للوحدة من مصلحة الدولة أ أن تستورد تلك السلعة من الخارج ، حيث أن أسعار هذه السلعة فى الدول الأخرى (أى الأسعار

الخارجية) أقل منها فى السوق المحلى (أى الأسعار الداخلية) وذلك بالطبع بعد أخذ نفقات النقل فى الحسبان ، وسريان مبدأ حرية التجارة .

بالنسبة للسلعة ص :

سعرها بالداخل ٢ جنيه للوحدة وسعرها بالخارج ٥ جنيه للوحدة . من مصلحة هذه الدولة أن تصدر تلك السلعة للعالم الخارجى ، لأن الأسعار بالخارج أعلى من الأسعار بالداخل ، وذلك أيضا مع أخذ نفقات النقل فى الحسبان ، وسريان مبدأ حرية التجارة .

والسؤال الآن أيهما أقوى تأثيرا فى التبادل الدولى ؟

يمكن القول إجمالا بأن العاملين المتمثلين فى وفرة عناصر الإنتاج والحجم الأمثل للإنتاج يشتركان سويا فى تدعيم التبادل الدولى .

وعادة ما يقوم التخصص أولا على أساس اختلاف الوفرة النسبية لمختلف عناصر الإنتاج فى مختلف الدول ، على النحو الذى نادت به النظرية السويدية فى التجارة الدولية ، ثم يصبح لزيادة حجم المشروع (أى التوسع فى الإنتاج) لمواجهة زيادة الطلب على منتجات الدولة المتخصصة دورة فى مزيد من التخفيض بالنسبة للتكلفة وبالتالى الأثمان .

وعلى الرغم من وجاهة النظرية السويدية فى التجارة الدولية إلا أنها أيضا لم تسلم من الانتقادات اللاذعة الأمر الذى سنتناوله بالدراسة والتوضيح فى المبحث التالى .

رابعاً:

الإنتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية الحديثة لتفسير التبادل الدولي وبعض نظريات التجارة الدولية التي ظهرت لتفادي تلك الإنتقادات

أولا : إن النظرية اعتمدت على فرض حرية التجارة والمنافسة الحرة ، وحرية انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة وليس بين الدول ، بالإضافة إلى فرض وجود سلعتين فقط ودولتين فقط .

والواقع أن هناك العديد من الدول والعديد من السلع الداخلة فى نطاق التبادل الدولى ، وذلك بالإضافة إلى سيادة الاتجاهات الاحتكارية والاتفاقات التجارية ، والوفورات الداخلية والخارجية للإنتاج الكبير . ومن ناحية أخرى فقد أغفلت النظرية عامل النقل على الرغم من أثره الفعال فى اختيار توطن الصناعات .

ثانيا : إن هذه النظرية كالنظرية الكلاسيكية تستخدم التحليل الاستاتيكى المقارن بحيث تقارن بين وضع التوازن فى الاقتصاد القومى قبل قيام التجارة ووضع التوازن بعد قيام التجارة ، ولم يركز على مسار الاقتصاد القومى ، انتقالا من هذا الوضع إلى غيره ، الأمر الذى دفع بالكاتب السويدى ستافان ليندر إلى تقديم نظريته التى استخدم فيها التحليل الديناميكى

وقد بدأ ليندر بالقول أن هناك فرق بين الدول التى يتمتع اقتصادها بالقدرة على إعادة تخصيص الموارد بين فروع الإنتاج للسوق المحلية والإنتاج للتصدير (الدول المتقدمة) ودول أخرى تتميز بجمود اقتصادياتها وعدم قدرتها على إعادة تخصيص الموارد (الدول النامية) .

ومن المتوقع أن تستفيد الدول ذات الاقتصاد القادر على إعادة تخصيص موارده من قيام التبادل الدولى ، فى حين أنه قد يضر بالدول ذات الاقتصاد الجامد .

ويعنى ذلك أن التجارة الدولية من وجهة نظر ليندر ستفيد طرفا دون الآخر .

ويفرق ليندر بين المنتجات الأولية والمنتجات الصناعية

أ- بالنسبة للمنتجات الزراعية :

المنتجات كثيفة الموارد الطبيعية (أى التى تحتاج فى إنتاجها إلى استخدام الموارد الطبيعية بدرجة أكبر من غيرها)

فيرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية التى تتحدد بنسب عناصر الإنتاج (أى طبقا لنظرية هكشر / أولين) ونواجه بوضعين :

١ - حالة تكثر فيها عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية) اللازمة لإنتاج منتج أولى معين ، وفى هذه الحالة تكون أثمان هذه العناصر منخفضة وبالتالى يكون من المصلحة تصدير المنتج .

٢ - حالة يندر فيها عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية) الملائمة لإنتاج منتج أولى معين وفى هذه الحالة تكون أثمان هذه العناصر مرتفعة وسيكون من المصلحة فى ظل هذا الوضع استيراد المنتج .

ب - بالنسبة للمنتجات الصناعية :

يفسر ليندر قيام التجارة فى السلع الصناعية إلى تشابه نمو الطلب فى البلاد المختلفة .

ويرى ليندر أن أى بلد لا يمكنه تحقيق ميزة نسبية فى إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلى .

وعلى ذلك فإن التجارة الدولية عند ليندر تكون أكبر كثافة بين البلاد التى تتشابه هياكل الطلب فيها .

وإذا كان الدخل الفردى هو المحدد الأساسى للطلب فإن التجارة الدولية تكون أكثر كثافة فى الدول التى يتقارب مستوى الدخل الفردى فيها .

ولكى تربط بين نظرية ليندر ونظرية نسب العناصر فيما يتعلق بالتجارة الدولية فى السلع الصناعية ، فإنه لا بد من الربط بين متوسط الدخل ونسب العناصر .

إن أهم عناصر الإنتاج فى السلع الصناعية إنما يتمثل فى عنصرى رأس المال والعمل وكلما زادت نسبة رأس المال العمل ، كلما أدى ذلك إلى زيادة متوسط دخل الفرد .

وبعبارة أخرى توجد علاقة طردية بين نسب العناصر (مقاسة بنسبة رأس المال / العمل) ومتوسط دخل الفرد .

وطبقا لنظرية نسب عناصر الإنتاج (هكشر / أولين) تزداد إمكانية التجارة كلما اختلفت نسب العناصر . وعلى ذلك فإن التجارة ستكون أكبر ما تكون بين دول يتفاوت الدخل المتوسط فيها بدرجة كبيرة ، فى حين أنه طبقا لنظرية ليندر فإن التجارة تكون أكبر ما تكون بين دول يتقارب الدخل المتوسط بها بدرجة كبيرة .

كما أنه طبقا لليندر / ستحفز التجارة الدولية النمو فى الدول ذات الهيكل الاقتصادى المرن (الدول المتقدمة) ولا تحفز على النمو فى الدول

ذات الهيكل الاقتصادى الجامد (الدول المتخلفة) .

وباتساع التجارة الدولية ستتزايد الفجوة بين متوسط دخل الفرد فى المجموعتين من البلاد .

ويعنى ذلك بعبارة أكثر صراحة بأن التبادل الدولى ليس وسيلة لتضييق الفجوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة بل أنه سيؤدى إلى تزايد هذه الفجوة (نفس رؤية كل من ميردال - بربيش - سنجر) .

تلك النتيجة التى توصل إليها ليندر عكس ما توصلت إليه النظرية الكلاسيكية والسويدية (حيث أن التبادل الدولى طبقا لهما يؤدى إلى تضييق الهوة بين المجموعتين من الدول) .

ثالثا : لا تميز النظرية السويدية (هكشر / أولين) بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ، بالرغم من أن لكل من هاتين المجموعتين من الدول خصائصها الخاصة بها ، وذلك التمييز أخذه ليندر فى حسبانه ، فعلى سبيل المثال من الملاحظ أن الهيكل الاقتصادى فى الدول المتقدمة مرنا أما الدول المتخلفة فتتصف بهيكل اقتصادى جامد وذلك دفع إلى ظهور ما عرف بنظرية التبادل اللامتكافىء .

إن النظرية التقليدية والنظرية الحديثة (طبقا لهكشر / أولين) لم تأخذ فى حسبانها عامل القوة عندما قدمتا تفسيرهما لأسس قيام التبادل الدولى فهاتين النظريتين توضحان أن أطراف التبادل الدولى جميعا سوف تستفيد من قيام التجارة الدولية وأن التبادل الدولى من شأنه تقارب مستويات الدخول فى البلاد المختلفة .

إلا أن هاتين النظريتين بوصفهما لشروط التبادل فى لحظة معينة ،

فإنهما قد أهملتا بالفعل عامل المفاضلة بين التخصص بناء على الميزة النسبية فى لحظة معينة وبين التنمية فى صورة خلق ميزة نسبية جديدة .

أى أن النظرية الكلاسيكية والحديثة (لهكشر / أولين) لم تعطى تفسيرا للتساؤل المتمثل فى : -

كيف أن التجارة الدولية قد تطورت بمعدل أسرع من تطورها بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة من ناحية وطبيعة التخصص الدولى الذى ميز تلك العلاقة (دول متقدمة تتخصص فى السلع الصناعية ، ودول متخلفة تتخصص فى إنتاج المواد الخام) ؟

ومن هنا جاءت نظرية ليندر لتوضيح أن التبادل الدولى لا يمثل فائدة لكل الأطراف الداخلة فيه ، بل يصيب البعض الكسب كله ويصيب الضرر البعض الآخر . فالتبادل الدولى لا يؤدى إلى تقارب مستويات الدخول ، بل إنه على العكس من ذلك يساهم مساهمة واضحة فى توسيع الفجوة فى مستويات الدخول بين الدول المتقدمة من ناحية والدول المتخلفة من ناحية أخرى .

هذه الحقيقة دفعت ببعض الاقتصاديين إلى القول أن التبادل الدولى بصورته الراهنة إنما يدخل فى إطار اللاتكافىء بين أطرافه ، وكان ذلك هو أساس نظريات التبادل اللامتكافىء والتى كانت موضع اهتمام الكتاب اعتباراً من الخمسينات من هذا القرن وازداد الحديث والخوض فيها خلال السبعينات من هذا القرن . ومن بين كتاب هذه النظرية يلمع أسماء كل من:

(هانز سنجر ، جوتار ميردال ، راؤول بريبش ، جيرى امانويل ، سمير أمين ... الخ) .

وقد بين سنجر وميردال وراؤول أن الوضع الراهن للعلاقات الدولية إنما

يتمثل فى ضعف موقف الدول المتخلفة فى عملية التبادل ولذلك فإن مثل هذا التبادل هو تبادل لامتكافىء .

وإذا تتبعنا فكر سنجر فى مقالته التى ظهرت ١٩٥٠ عن طبيعة الكسب بين الدول المستثمرة والدول المقترضة ، فإننا سنخلص أنه يرى بأن العلاقة بين المجموعتين (المستثمرون والمقترضون) هى علاقة غير متكافئة، بل إن الكسب يعود على الدول المستثمرة وليس على الدول المقترضة . وعليه فإن سنجر قد أوضح أن العائد من الاستثمار وما يترتب عليه من تجارة لا يتم توزيعه بالتساوى بين الدول المستثمرة والدول المقترضة ويعمق من خطورة ذلك الوضع إمكانية نقل موارد من الدول المقترضة إلى الدول المستثمرة ، مما يحرم الأول من بعض مواردها التى كان يمكنها توجيهها للتنمية وبالتالى المزيد من قدرة الدول المقترضة على خلق ميزات نسبية جديدة .

وهذا ميردال الذى يرى أن العملية الاقتصادية هى عملية تراكمية ، حيث أن وجود فروق فى أسعار عناصر الإنتاج وفى الدخول يؤدى فى ظل الظروف القائمة إلى مزيد من الفروق .

وتعنى وجهة النظر التراكمية تلك أن نتيجة التبادل الدولى الراهن هو زيادة اللامساواة أو اللاتكافؤ .

وهذا الوصف الميردالى يختلف عن وجهة النظر الكلاسيكية (والنظرية الحديثة) الذى ينظر إلى العملية الاقتصادية على كونها عملية تخضع لما أسموه بالتوازن المستقر وذلك التوازن المستقر من شأنه خلق قوى تلقائية تعيد التوازن إلى وضعه الأصلى إذا حدث ما يخل به .

فإذا افترضنا انخفاض سعر إحدى عناصر الإنتاج فى دولة ما

بالمقارنة بسعره فى دولة أخرى سيؤدى ذلك إلى خلق ميزة نسبية فى إنتاج السلع الكثيفة فى عنصر الإنتاج الرخيص ، حيث يقوم ذلك البلد بتصدير هذه السلعة ، ونتيجة لزيادة الطلب على عنصر الإنتاج الرخيص فإن السعر يوجه مرة أخرى نحو الارتفاع .

أما عن بربيش فقد فسر اللاتكافىء فى التبادل الدولى من تتبعه لمعدل التبادل الدولى للدول المتقدمة والدول المتخلفة والذى اتصف بتدهور معدل التبادل الدولى للدول المتخلفة وينصح بربيش الدول المتخلفة باتباع سياسة حمائية تعطيها الفرصة للنهوض بالصناعة المحلية متمشيا فى ذلك المضمار مع أفكار فردريك ليست عن ضرورة حماية الصناعة الناشئة .

أما بالنسبة لأفكار امانويل وسمير أمين والتى مثلت وجهة نظر كتاب التبادل اللامتكافىء منذ السبعينات من هذا القرن فإنهما يعبران على أن التجارة الدولية تتميز باللاتكافؤ وأن الدول المتقدمة هى التى تكسب من التجارة الدولية .

ويعزى كتاب السبعينات من مؤيدى فكرة التبادل اللامتكافىء وجود ذلك النوع من التبادل لسببين أساسيين :

أ- اختلاف الأجور فى الدول المتقدمة عنها فى الدول المتخلفة .

ب - سيادة الاحتكار فى العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وبعبارة أكثر وضوحا فإن هذا الفريق من الاقتصاديين قد أعطوا لعنصر القوة والسيطرة مكانته فى العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة . ذلك الاحتكار (أو تلك السيطرة) هو الذى يحرم الدولة النامية من إمكانية جنى ثمار التبادل الدولى .

ويعمق من حدة هذا اللاتكافؤ بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة تلك الهوة السحيقة بين المجموعتين من الدول فيما يتعلق بالتكنولوجيا والتقدم الفنى ، وهو الأمر الذى كبل الدول المتخلفة برباط التبعية التكنولوجية للدول المتقدمة .

فالبحوث والاختراعات وهى مصدر التجديد والابتكار ما هى فى الحقيقة إلا نتاج تضافر عوامل إنتاج معينة كرأس المال والعمالة الفنية المدربة تدريبا خاصا ، وسيترتب على توافر هذه العوامل فى دولة ما بدرجة أكبر من غيرها من الدول ميزة لهذه الدولة وبالتالى التأثير على التجارة الدولية .

رابعا : اعتمدت النظرية على فرض آخر وهو أن الفن الإنتاجى السائد فى مختلف الدول واحد . وذلك بطبيعة الحال مردود عليه ، فالفن الإنتاجى ليس واحدا فى كل الدول ذلك الاختلاف يمكن أخذه كأحدى العوامل المفسرة لاختلاف النفقات النسبية ومن ثم قيام التجارة الدولية .

فنظرية هكشر / أولين ترى أن اختلاف النفقات النسبية ترجع إلى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج بتجاهله اختلاف الفن الإنتاجى المستخدم فى الدول . ذلك أنه من المحتمل جدا أن توجد دولتان متشابهتان فى التمتع بعناصر الإنتاج ، وطبقا لهكشر / أولين ليس هناك مصلحة فى قيام التبادل التجارى بينهما ، إلا أنه نظرا لاختلاف الدولتان فى الفن الإنتاجى (مثلا) السائد ، فمن المحتمل بل من الممكن قيام التجارة بينهما .

ذلك الوضع دفع ببعض الاقتصاديين إلى اعتبار التقدم الفنى والتكنولوجى كأساس لقيام التجارة الدولية .

فلا يخفى على أحد ما للبحث العلمى والتقدم الفنى من آثار على الاقتصاديات القومية فاستخدام طريقة إنتاج معينة قد تجعل من عنصر كان نادرا بالأمس وفيرا اليوم . ومن ناحية أخرى فإن البحوث والاختراعات وهى مصدر الابتكار والتجديد ما هى إلا تضافر عوامل إنتاج معينة مثل رأس المال والعمل وأن توافر هذه العناصر فى بلد ما بدرجة أعلى منها فى غيرها قد يساعد على تحقيق السبق التكنولوجى ومن ثم التأثير على التجارة الدولية .

إن النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة لهكشر / أولين لم تأخذ فى الحسبان - كما سبق وأوضحنا - التغيرات التى تطرأ على الطرق الفنية للإنتاج من شأنها التأثير فى مدى وحدود الإنتاج ، ومن ثم التأثير فى هيكل التجارة الدولية .

ويقصد بالتقدم الفنى التغيرات التى تحدث فى النظم الفنية للإنتاج نتيجة لحدوث اختراع أو تقدم فنى علمى يؤثر على طرق الإنتاج .

وقد يكون التقدم الفني محايدا بحيث أنه يعطى الفرصة إلى عناصر الإنتاج المستخدمة ويعرف ذلك بالتقدم الفنى المحايد كما قد يكون ذلك التقدم الفنى متحيزا لعنصر أو أخر من عناصر الإنتاج يعرف ذلك بالتقدم الفنى المتحيز .

وسيكون للتقدم الفنى آثاره المؤثرة على هيكل الصادرات والواردات ويمكننا أن نقدم بعض هذه الآثار على النحو التالى :

إن التقدم الفنى له أثره على أسعار عناصر الإنتاج مما يترتب عليه تأثير الميزة التنافسية التى تتمتع بها الدولة .

والدول التى ستتمكن من تقديم سلع جديدة للسوق الدولى وطرق

إنتاج جديدة سيكون لديها ميزة نسبية على غيرها من الدول فى مجال هذه السلع الجديدة معتمدة فى ذلك على ميزة نسبية أخرى كإنخفاض أجور العمال أو توافر المادة الخام أو قربها من الأسواق ، وبالتالى انخفاض تكلفة النقل .

إلا أنه حيث توجد فترة يطلق عليها فترة تأخير التقليد (أى الفترة التى تنقضى بين تقديم الدول المتقدمة تكنولوجيا لتلك السلع ، وقيام الدول الأقل تقدما تكنولوجيا بإنتاج هذه السلع) فإن هذه الفترة قد تطول أو تقصر على حسب الفرق فى المستوى التكنولوجى للدول .

ولكن إلى أن تتمكن الدول الأقل تقدما تكنولوجيا من إنتاج السلع الجديدة المنتجة بواسطة الدول الأكثر تقدما تكنولوجيا فإن الوضع سيكون كما يلى :

" إن الدول الأكثر تقدما تكنولوجيا ستقوم بإنتاج السلعة الجديدة فى حين أن الدول الأقل تقدما تكنولوجيا ستكون مستوردة لتلك السلع " .

- أما بعد أن تتمكن الدول الأقل تقدما تكنولوجيا على إنتاج السلعة الجديدة فإنها ستصبح منتجة ومصدرة لهذه السلعة الجديدة للدول الأقل تقدما تكنولوجيا منها . وفى نفس الوقت فإن الدول الأكثر تقدما تكنولوجيا والتى كانت سباقة فى إدخال تلك السلع الجديدة للسوق العالمى ستقوم مرة أخرى بإدخال سلع جديدة أخرى (غير السلع التى زاد إنتشار إنتاجها بين العديد من الدول) تحتاج بدورها الدول الأقل تقدما تكنولوجيا لفترة معينة حتى يمكنها الدخول فى مضمار إنتاج هذه السلع الجديدة ، وهكذا بالنسبة للمنتج الجديد .

وستكون السلع الجديدة التى تقدمها الدول الأكثر تقدما تكنولوجيا

غير نمطية فى مراحلها الأولى ، ولكن بانتشارها وتقليد دول أخرى كثيرة لها ستصبح نمطية وتخضع لمواصفات عالمية (كالراديو والتليفيزيون وقطع غيار السيارات ... الخ) .

وذلك دفع ببعض الاقتصاديين إلى التفرقة بين الدول التقدمة والدول المتخلفة بأخذ عامل التكنولوجيا فى الحسبان على النحو التالى : -

" إن الدول المتقدمة تكنولوجيا هى تلك الدول التى تنتج سلعا غير نمطية ، أما الدول الأقل تقدما تكنولوجيا أو المتخلفة تكنولوجيا فهى تلك الدول التى تصدر سلعا نمطية " .

إلا أنه يتعين أن نوضح فى نهاية حديثنا عن التقدم الفنى كأساس لقيام التجارة الدولية إنه غالبا ما تخضع سوق التكنولوجيا لما يسمى بقوة المفاوضة للأطراف المتعاقدة ، وسياسة كل من البائع والمشترى بدرجة قد تفوق خضوعها للعرض والطلب .

ومن هنا يمكن القول بأن قوة المفاوضة أو سياسة البائع والمشترى هما اللذان يلعبان الدور الأساسى فى تحديد تكاليف التكنولوجيا بالنسبة للمشترى (الدول الأقل تقدما تكنولوجيا) .

وذلك يوضح ما للعوامل غير الاقتصادية (كالسياسة والقوة والسيطرة) من أثر على التبادل الدولى ، الوضع الذى دفع ببعض الاقتصاديين إلى دراسة العوامل السياسية والاجتماعية كأساس من أسس قيام التبادل الدولى .

ويكفى أن تشير هنا أن بروز عنصر قوة المفاوضة بين البائع والمشترى للتكنولوجيا إنما وضح بصورة بارزة كيفية انتشار التبادل اللامتكافىء الذى سبق الحديث عنه .

وبصفة عامة نجد أن بعض الاقتصاديين يرى أنه طالما وجدت الفجوة الفنية فى إنتاج السلع الداخلة فى التجارة الدولية فإن التجارة الدولية سوف تقوم بين الدول .

خامسا : إن الواقع العلمى قد أثبت أن هناك دولا بها وفرة فى رأس المال ، ومن المتوقع طبقا لنظرية هكشر / أولين أن تصدر تلك الدولة السلع التى تتصف بكونها كثيفة لرأس المال ، إلا أن هذه الدولة تصدر أصلا سلعا مكثفة بالعمل مثال ذلك الوضع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

يتضح من دراسة الانتقاد السابق لنظرية هكشر / أولين أن هناك بعض الدول التى تكونت صادراتها من سلع تستخدم بدرجة أكبر العنصر النادر وذلك بالرغم من أن النظرية السويدية ترى كما علمنا أن كل دولة ستقوم بتصدير السلع التى تستخدم بدرجة أكبر العنصر المتوافر لديها نسبيا ، وأن تستورد السلع التى تستخدم بدرجة أكبر العنصر النادر منها نسبيا .

وقد قام ليونتيف بمحاولة لاختبار صحة تفسير هكشر / أولين حيث قام بتقدير كمية العمل ورأس المال المطلوب لإنتاج ما قيمته مليون دولار من سلع الصادرات والسلع المنافسة للواردات فى الولايات المتحدة الأمريكية مستخدما فى ذلك جداول المدخلات والمخرجات الأمريكى لعام ١٩٤٧ .

فمن المعروف أن أمريكا تتمتع بوفرة نسبية فى عنصر رأس المال (حيث تبلغ نسبة رأس المال إلى العمل أعلى النسب فى العالم) ومن المنطقى طبقا لهكشر / أولين أن تصدر أمريكا السلع الكثيفة رأس المال.

ولكن دراسة ليونتيف عن هيكل الاقتصاد الأمريكى قد أوضحت أن أمريكا تصدر السلع التى تستخدم نسبة عالية من العمل وتستورد السلع التى تستخدم نسبة مرتفعة من رأس المال وذلك الوضع أطلق عليه فى الفكر الاقتصادى لغز ليونتيف .

وأما ذلك التناقض رأى ليونتيف بأن العنصر المتوفر فى الولايات المتحدة ليس إذن هو عنصر رأس المال كما هو معروف ولكن العنصر المتوفر نسبيا هو عنصر العمل نظرا لارتفاع كفاءة العامل الأمريكى .

إلا أنه يتعين أن نوضح أنه قد يكون الطلب الداخلى على السلعة التى تستخدم عنصر الإنتاج الأكثر وفرة من الكبر بحيث أن كل أو معظم إنتاج الدولة من هذا النوع من السلع سيستوعبه السوق الداخلى .

وتطبيقا على الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنه يمكن القول بأنه حقيقة قد تتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة كبيرة من رأس المال بين دول العالم ، إلا أنها لا تقوم بتصدير السلع التى تستخدمه بدرجة كبيرة ، نظرا لأن الطلب الداخلى على هذه السلع متحقق بدرجة أكبر من هذه الوفرة النسبية .

وذلك الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية كما توصل إليه ليونتيف يوضح بجلاء أنه يتعين عند إعطاء تفسير لأسس قيام التجارة الدولية ، عدم إهمال اختلاف الإنتاجية والفن الإنتاجى السائد على قيام التجارة الدولية .

سادسا : لم تأخذ النظرية فى الحسبان العوامل الذاتية التى تشكل كل مجتمع بطابع خاص ، كنظام الحكم ومستوى التعليم ومهارة العمل .

وبعبارة أخرى هذه النظرية لم تنظر إلى العوامل السياسية والاجتماعية كأساس لقيام التجارة الدولية . وذلك الوضع جعل بعض الاقتصاديين ينادون بأن للعوامل السياسية والاجتماعية دورها فى تفسير قيام التبادل الدولى .

سابعا : لم توضح النظرية ماهية العلاقة بين الدول الصناعية المتقدمة فيما بينها وكذلك العلاقة بين الدول التى تنتج سلعا زراعية بعضها البعض وهى فى العادة الدول النامية .

وذلك الجانب قد لمسه هابرلر عندما قدم نظريته المعروفة بنظرية نفقة الاختيار ، أو نظرية تكلفة الفرصة ، مع العلم بأن النظرية الكلاسيكية أعطت تحليلها فى ظل ثبات النفقة وأن النظرية الحديثة استخدمت حالة تزايد النفقة .

قدم هابرلر نظريته كمخرج من مشكلة افتراض الكلاسيك أن عنصر العمل هو العنصر الوحيد للإنتاج من ناحية ، وأنه عنصر متجانس من ناحية أخرى .

وطبقا لنظرية نفقة الاختيار ، فإن نفقة إنتاج سلعة معينة ليست فى كمية العمل المبذول فى إنتاجها ، ولكن هذه النفقة تتكون من جميع السلع الأخرى والتى كان من الممكن إنتاجها بنفس الموارد والتى فاتت على المجتمع نتيجة اختيار هذه السلعة دون غيرها .

وبعبارة أخرى سيكون الوضع فى هذه الحالة هو أننا سنحدد نفقة إنتاج سلعة معينة بكمية السلع الأخرى التى ضحى المجتمع بإنتاجها فى سبيل إنتاج السلعة الأولى .

إن كل دولة تحظى بقدر من الموارد وعوامل الإنتاج تستطيع أن

تستخدمها فى إنتاج عدد معين من السلع وكلما زادت كفاءة استخدام الموارد كلما أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج من السلع ، ولكنها لا تستطيع أن تنتج أية كمية مرغوبة من هذه السلعة ، حتى لو أرادت زيادة الإنتاج من سلعة ما لا بد وأن يكون ذلك على حساب نقص الإنتاج من سلعة أخرى . وذلك هو ما يقصد بمنحنى إمكانية الإنتاج أو منحنى التحويل .

ثامنا : إن النظرية الكلاسيكية والحديثة لهكشر / أولين تمكننا من التعرف على الأسس التى يقوم عليها التبادل الدولى لكنها لم تتمكن من معرفة السعر الذى يتم على أساسه هذا التبادل وهو ما قدمه الفريد مارشال باستخدام ما أسماه بالعرض المقابل .

أذا مثلت النظرية الكلاسيكية والنظرية الحديثة وبالأخص نظرية هكشر / أولين جانب العرض من نظرية التجارة الدولية فإن استخدام مارشال لما أسماه بالعرض المقابل إنما تمثل جانب الطلب من نظرية التجارة الخارجية .

فلقد استخدم الفكر الاقتصادى (لفترة ليست بالقصيرة) نظرية التجارة الخارجية على أساس أن قانون الكفاءة أو التفوق النسبى إنما يحدد إتجاه تدفق السلع فى السوق العالمية ، فى حين أن قانون الطلب المتبادل لجون ستيوارت ميل هو الذى يحدد السعر الذى على أساسه يتم التبادل . ولقد استمر مثل ذلك التفكير إلى أن جاء مارشال وأوضح أن الطلب والعرض يحددان السعر كما يقطع الورق حدا المقص .

ولقد استخدم مارشال فى تحليله للتجارة الدولية ما سمى بالعرض المقابل .

فما هو العرض المقابل ؟

العرض المقابل لدولة ما يمكن تعريفه على أنه الكمية من السلعة التى تكون الدولة على استعداد لعرضها على الدول الأخرى فى مقابل كمية معينة من السلعة الأخرى .

وبعبارة أخرى أكثر دقة ، يمكن تعريف العرض المقابل لدولة ما على أنه العلاقة بين كمية الصادرات التى تكون الدولة على استعداد لعرضها مقابل كمية معينة من الواردات .

فإذا كانت الدولة أ تنتج السلعة س والدولة ب تنتج السلعة ص .

فإن العرض المقابل للدولة أ يعنى كمية السلعة س التى تكون الدولة أ على استعداد لعرضها على الدولة ب ، مقابل كمية معينة من السلعة ب التى تعرضها الدولة ب على الدول أ .

ويمكن اعتبار العرض المقابل على أنه : -

١- عرضا للتجارة الدولية :- وذلك لأنه يبين تلك العلاقة بين كميات السلعة س التى تعرضها الدولة أ فى مقابل كميات السلعة ص التى تنتج فى الدولة ب .

٢- طلبا للتجارة الدولية : - فذلك لأن العرض المقابل يبين العلاقة بين كميات السلعة ص التى ترغب الدولة أ فيها مقابل كميات معينة من السلعة س المنتجة فى الدولة أ .

وباستخدام فكرة العرض المقابل يكون من الممكن تحديد الكميات المتبادلة بين الدولتين أ ، ب وكذلك السعر الذى على أساسه يتم التبادل .

وإذا تمكنت دولة من معرفة العرض المقابل لدولة أخرى ، فإن هذه الدولة يمكنها أن تتبع السياسة التجارية التى تمكنها من تحقيق عائد أكبر على حساب الدولة الأخرى .

الفصل الرابع

ميزان المدفوعات (×)

مقـــــدمة :

ان العالم الذى نعيش فيه الآن يقوم على ضرورة التبادل الدولى لأن من الصعب أن نجد دولة مهما كانت درجة تقدمها لديها القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى وقد تطورت التجارة الخارجية فى الآونة الأخيرة نتيجة التقدم السريع فى وسائل النقل والمواصلات والاتصالات والاعلان وفى المصارف وطرق الانتاج . وتعرف العلاقات الاقتصادية الخارجية بأنها العلاقات التى تنشأ بين المقيمين فى دولة ما وغير المقيمين فى الدول الأخرى والتى تكون فى شكل سلع وخدمات ورؤس أموال ونظرا لأهمية هذه العلاقات لابد من معرفة حجمها ونوعيتها واتجاهاتها حتى يمكن تحديد أثرها على الاقتصاد القومى وللتعرف على حجم ونوعية العلاقات الخارجية لابد من تسجيلها وتوضع فى شكل حسابات متعارف عليها وهى ما نطلق عليها موازين المدفوعات . ويرجع تاريخ إعداد موازين المدفوعات إلى عهد قريب وقد كان لصندوق النقد الدولى دور هام فى توحيد نظام موازين المدفوعات على مستوى دول العالم .

مفهوم ميزان المدفوعات :

ميزان المدفوعات هو سجل منتظم يحوى كافة المعاملات الاقتصادية الخارجية للدولة والتى ينشأ عنها مدفوعات نقدية من المقيمين فى الدول الأجنبية إلى المقيمين داخل الدولة وعادة ما تدون هذه المعاملات خلال فترة زمنية معينة جرى العرف الاقتصادى أن تكون سنة .

(×) د. عشماوى عشماوى، العلاقات الاقتصادية الدولية، ١٩٩٨-١٩٩٩، صص ٧٢-٨٩

قواعد القيد في ميزان المدفوعات :

يسير ميزان المدفوعات من حيث المبدأ فى تسجيله للمعاملات الدولية على مبدأ القيد المزدوج والذى يعنى أن كل معاملة اقتصادية دولية تقيد فى ميزان المدفوعات مرة فى الجانب المدين ومرة فى الجانب الدائن بنفس القيمة . ويدون فى الجانب المدين كل المعاملات التى ينشأ عنها مدفوعات كأستيراد السلع والخدمات أو خروج رؤوس الأموال للأستثمار فى الخارج ويدرج فى الجانب الدائن كل المعاملات التى يترتب عليها متحصلات للدولة مثل الصادرات من السلع والخدمات أو دخول رؤوس الأموال لأستثمارها فى الداخل .

مكونات ميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسية الأول الحساب الجارى - الثانى المعاملات الرأسمالية - والثالث يشتمل على تحركات الذهب فى رصيد العملات الأجنبية لتسوية الفائض والعجز فى ميزان المدفوعات .

ميزان العمليات غير المنظورة :

وسوف نتعرض إلى هذه الأقسام الثلاثة بشئ من التفصيل :

يشتمل ميزان العمليات غير المنظورة قيمة الخدمات العديدة

أولا : الحساب الجارى :

يقيد فى الحساب الجارى التبادل الدولى الخاص بالسلع والخدمات وهو ينقسم بدوره إلى ميزانين هما :

أ- الميزان التجارى ب - ميزان العمليات غير المنظورة

أ - الميزان التجارى :

يقيد فى الميزان التجارى حركة الصادرات والواردات من السلع المعلومة كالسلع الزراعية والصناعية والمواد الخام . بالنسبه للسلع التى تخرج من الدولة إلى الدول الأخرى يطلق عليها صادرات وسوف يترتب عليها متحصلات لصالح الدولة ولذلك فأنها تقيد فى الجانب الدائن فى الميزان التجارى أم السلع التى تدخل إلى الدوية من الدول الأخرى يطلق عليها وادات ويترتب عليها مدفوعات من الدولة إلى الغير وتقيد فى الجانب المدين ، ويكون الميزان التجارى فى حالة فائض إذا كانت قيمة الصادرات السلعيه أكبر من قيمة الواردات أى تكون المتحصلات أكبر من قيمة المدفوعات ويكون الميزان فى حالة عجزا إذا كانت قيمة الواردات السلعية أكبر من قيمة الصادرات أى أن المدفوعات أكبر من المتحصلات ويكون الميزان التجارى متوازن إذا كانت قيمة الصادرات مساوية لقيمة الواردات . وكان الفكر التجارى الذى كان سائدا قبل ظهور المدرسة الكلاسيكيه يطالب بضرورة توافق الميزان التجارى للدولة حتى يتدفق إليها الذهب والفضه وبالتالى تؤيد ثروتها ولذلك كانت سياسة التجاريين تؤيد تدخل الحكومة فى التجارة الخارجية من خلال فرض الرسوم الجمركية وتحديد حصص الأستيراد .... إلخ أما الفكر الكلاسيكى فأنه برفضالحمايه والتدخل ويطالب بحرية التجارة الخارجية لما لها من مزايا فى التخصص وتقسيم بما يعود بالنفع على المجتمع العالمى وأن ثروة المجتمع تتمثل فيما تمتلكه من سلع وخدمات وليس الذهب والفضه . ويعتبر المذزان التجارى أهم مكونات ميزان المدفوعات ويمثل أهم مصادر العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات لأغلب دول العالم . ونلاحظ أن دول العالم النامى تعانى من عجز فى الميزان التجارى يرجع إلى أعتمادها فى التصدير على السلع التقليديه ذات الأسعار المنخفضه فى الأسواق العالمية كالسلع

الزارعية والمواد الخام ذات الأسعار بينما تستورد السلع الصناعية والعدد والآلات المتطورة الازمة لأغراض التنمية الاقتصادية ذات الأسعار المرتفعة فى الأسراق العالمية ويستثنى من هذه القاعدة الدول الناميه البترولية التى تصدر كميات كبيرة من البترول قيمتها تتجاوز قيمة وارداتها السلعية وبالنسبة للميزان التجارى المصرى كان يحقق فائض خلال فترة الأربعينات والخمسنيات أما الآن قد أصبح يحقق عجز كبير نتيجة زيادة الواردات من السلع الصناعية وأستيراد بعض المواد الغذائيه وخاصة القمح لمواجهة التزايد الكبير فى الأستهلاك التى يحصل عليها المقيمين فى الدولة من غير المقيمين ويترتب عليها مدفوعات وتقيد فى الجانب المدين وكذلك الخدمات التى يقدمها المقيمين فى الدولة إلى غير المقيمين ويترتب عليها متحصلات وتقيد فى الجانب الدائن وبعبارة أخرى يمكن القول أن ميزان العمليات غير المنظوره يشتمل على المتحصلات والمدفوعات النقدية عن خدمات غير ملموسة وتتكون البنود الرئيسية فى حساب العمليات غير المنظورة من خدمات الشحن والملاحه والتأمين والخدمات المصرفية وانفاق السياح الأجانب والانفاق علي السفارات ونفقات طلاب البعثات الخارجية وأهم متحصلات مصر فى هذا الميدان عوائد قناة السويس والسياحة ويكون ميزان المعاملات غير المنظورة فى حالة فائض إذا كانت قيمة المتحصلات عن الخدمات أكبر من قيمة المدفوعات ويكون فى حالة عجز إذا كانت قيمة المدفوعات أكبر من قيمة المتحصلات ويكون فى حالة توازن إذا كانت قيمة المدفوعات عن الخدمات مساوية لقيمة المتحصلات إذا جمعنا الميزان التجارى وميزان العمليات غير المنظوره فأن الأجمالى يكون الحساب الجارى .ويجدر الأشارة إلى أن الميزان التجارى ليس له مغزى أقتصادى وحده ولكن لابد أن نضع ى الأعتبار العمليات غير منظورة فقد يحقق الميزان التجارى عجز ولكن يمكن تعويض هذا العجز تحويله إلى فائض فى

المعاملات الجارية من خلال ميزان العمليات غير المنظوره والعكس صحيح قد يكون هناك فائض فى الميزان التجارى ولكن نظرا لوجود عجز فى ميزان العمليات غير المنظورة يحقق الحساب الجارى عجز ويمكن أن يقدم الحساب الجارى بشكل أكثر تفصيلا لأغراض التحليل فنقسم إلى حساب أفراد (يدون فيه العمليات الخاصة بتبادل السلع والخدمات التى تقوم بين الأفراد المقيمين والأفراد غير المقيمين) وحساب الحكومة وتدون فيه العمليات الخاصة تبادل السلع والخدمات بين الهيئات والمؤسسات الحكوميه " ويقوم تبويب الحساب الجارى على أساس القطاع الخاص والقطاع العام والحكومى وهذا يفيد فى رسم السياسات الخاصة بالتجارة الخارجيه .

ثانيا : العمليات الرأسمالية :

إن ميزان المعاملات الرأسمالية يدون فيه حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتم بين المقيمين فى الدولة وغير المقيمين . ورؤوس الأموال قصيرة الأجل هى التى مدتها لا تتعدى منه وأهم بنودها المتحصلات والمدفوعات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات والأموال التى تدخل أو تخرج من الدولة بقصد الأستثمار قصيرة الأجل مثل شراء سندات قصيرة الأجل من سعر الفائدة المحلى وكذلك الأستثمارات الخاصة بالمضاربة للاستفادة من فروق الأسعار الخاصة بالعملات . أما حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل فهى التى تدخل أو تخرج من الدولة بهدف الأستثمار طويلة الأجل وأهم بنوده الأستثمارات المباشرة مثل شراء أصول شركة فى بلد أخر أو عقارات ......إلخ أو شراء الأسهم والسندات التى تصدر فى سوق المال وكذلك القروض التى تعقد بين الدول أو هيئات المؤسسات المالية الدولية ويتم القيد فى ميزان المعاملات الرأسمالية بصورة عكسية لقيد فى الحساب الجارى فرؤوس الأموال التى تدخل إلى الدولة تزيد من امكانياتها الأستثماريه ويكون لها انعكاسات ايجابية على الدخل القومى وتقيد فى

الجانب المدين أما فوائد رؤوس الأموال فتقيد بصورة مختلفة فوائد رؤوس الأموال المصدرة للخارج تقيد فى الجانب الدائن وفائدة رؤوس الأموال الواردة للدولة تقيد فى الجانب المدين ولا شك أن ميزان المعاملات الرأسمالية يلعب دورا هاما فى مواجهة العجز فى ميزان العمليات الجارية وذلك يمكن للدولة التى تعانى من عجز فى ميزان العمليات الجارية أن تواجه من خلال تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية وبحيث يكون صافى العمليات الرأسمالية قصيرة الأجل وطويلة الأجل أيجابى يعوض العجز .

ثالثا : حركة الذهب والتغير فى رصيد العملات الأجنبية :

أن القسم الثالث من ميزان المدفوعات يشتمل على حركة الذهب والتغير فى رصيد العملات الأجنبية أو رصيد الدولة من العملات لدى المؤسسات النقدية الدوليه كصندوق النقد الدولى وتعمل بنود هذا القسم على سد العجز فى الحساب الجارى وحساب تحركات رؤوس الأموال ففى حالة وجود عجز فى حساب العمليات الجارية والمعاملات الرأسمالية يتم تصدير الذهب ونقص رصيد الدولة من العملات الأجنبيه وكذلك رصيدها لدى صندوق النقد الدولى أما فى حالة تحقيق فائض فتزيد حصيلة واردها من الذهب وكذلك رصيدها من العملات الأجنبيه وكذلك حصتها فى صندوق النقد الدولى . ويجدر الأشارة إلى حركة الذهب دخولا وخروجا للأغرض الصناعية والتجارية يعتبر فى هذه الحالة سلعة عادية ويدرج ضمن بنود الميزان التجارى .

أن ميزان المدفوعات لابد أن يكون متوازن من الناحية المحسابيه لأن القيد فيه يتم من خلال نظرية القيد المزدوج التى تنص على أن كل عمليه لها طرفان أحدهما دائن والأخر مدين بنفس القيمة فمثلا إذا قامت الدولة بتصدير سلع مقدارها ١٠٫٠٠٠ جنيه فإنها تقيد فى جانب الدائن

المتحصلات ١٠ر٠٠٠ قيمة صادرات سلعية وتقيد فى الجانب المدين ١٠ر٠٠٠ رأس مال قصيرة الأجل بينما الواردات تقيد فى الجانب الدائن متحصلات رأي مال قصير الأجل وفى الجانب المدين الواردات السلعية ولذلك يرصد الصافى من رأس المال قصير الأجل الناجم عن حركة تبادل السلع أى حركة الصادرات والواردات والمقصود بالعجز فى ميزان المدفوعات قصور المتحصلات عن المدفوعات بالنسبة للميزان التجارى ويعد هذا العجز عن طريق الفائض فى حساب الخدمات أو فى حساب رأس المال طويل الأجل أو يسدد من رصيد العملات الأجنبية أو بتصدير الذهب إلى الخارج والمقصود بالفائض فى الميزان التجارى زيادة قيمة المتحصلات (الصادرات) عن قيمة المدفوعات (الوادرات) أى أن صافى حركة رأس المال قصيرة الأجل يكون موجب والفائض يسدد أما بعملات أجنبيه أو من خلال الواردات من الذهب .

ويمكن توضيح العجز والتوازن والفائض فى ميزان المدفوعات من خلال الأمثلة الأتية :

أولا : حالة عجز :

	المتحصلات (دائن)		المدفوعات (مدين)
١٠٠	صاذرات سلع وخدمات	١٤٠	الواردات السلع والخدمات
٢٠	رأس مال طويل الأجل (واردات)	١٠	رأس مال طويل الأجل (صادرات)
١٥	صادرات ذهب		
١٥	من رصيد العملات الأجنبية		
١٥٠		١٥٠	

ثانيا : حالة توازن غير مرضية :

المتحصلات (دائن)		المدفوعات (مدين)	
١٢٠	الصادرات من السلع	١٥٠	الواردات من السلع
٥٠	رأس مال طويل الأجل (واردات)	٢٠	رأس مال طويل الأجل (صادرات)
١٧٠		١٧٠	

رغم توازن ميزان المدفوعات الا أن التوازن غير مرضى أن الدولة تعتمد على القروض الخارجية بدرجة كبيرة وأن تحقيق التوازن بدون رؤوس الأموال الواردة تتطلب زيادة الصادرات بنسبة ٣٠٪ .

ثالثا : حالة فائض :

متحصلات (دائنة)		مدفوعات (مدينة)	
١٣٠	الصادرات من السلع	١١٠	الواردات من السلع والخدمات
٤٠	رأس مال طويل الأجل (واردات)	٢٠	رأس مال طويل الأجل (صادرات)
		٤٠	واردات ذهب
١٧٠		١٧٠	

تمويل العجز والفائض فى ميزان المدفوعات :

إن العمليات التى تدون فى ميزان المدفوعات يمكن تقسيمها إلى قسمين الأول : عمليات تلقائية (مستقلة) تتم بهدف تحقيق الربح أو

تحقيق درجة معينة من الاشباع مثل صفقات الصادرات والواردات السلعية والخدمية وكذلك حركات رؤوس الأموال التلقائيه دخولا وخروجا بهدف المضاربة أو الحصول على عائد كبير أما القسم الثانى : فهى العمليات التابعة وهى العمليات الخاصة بتسوية الفائض أو العجز فى الحساب الجارى وتتم السحب من رصيد رأس المال قصير الأجل أو زيادته مما يعنى زيادة أو نقص رصيد الدولة من العملات الأجنبية وتتمثل مصادر تمويل العجز فى ميزان المدفوعات فى أحتياطى الذهب النقدى يكونفى حوزة السلطات النقديه وكذلك الأستحقاقات قصيرة الأجل التى تمتلكها السلطات النقدية من العملات الأجنبية مثل أذونات الخزانة والسندات الحكومية وكذلك السندات والأوراق المالية طويلة الأجل التى تمتلكها الحكومة وقد يستخدم فى تمويل العجز الاحتياطات الدوليه من العملات الأجنبيه والذهب التى تتمثل نصيب الدولة فى صندوق النقد الدولى وفى بعض الأحيان تلجأ الدولة لعقد قروض قصيرة الأجل وبفائدة عاليه لتمويل هذا العجز . ويمكن مواجهة عجز ميزان المدفوعات من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبه للعملات الأخرى فالعجز معناه زيادة الطلب على النقد الأجنبى عن المعروض منه ولذلك إذا قامت الحكومة بتخفيض عملتها فهذا معناه ارتفاع أسعار الواردات فى السوق المحلى وانخفاض أسعار الصادرات فى الأسواق العالمية . فالأثر المترتب على تخفيض العملة الوطنيه هو :

١- خفض سعر العمله الوطنيه يؤد إلى زيادة التصدير والحد من الأستيراد وبالتالى خفض العجز فى الميزان التجارى وبالتالى ميزان المدفوعات .

٢- خفض سعر العمله برفع من أسعار الواردات وتقلل من الطلب على السلع المستوردة .

٣- إن تخفيض سعر العملة الوطنيه يؤدى إلى خفض الطلب على النقد الأجنبى وفى نفس الوقت يحدث زيادة المعروض من النقد الأجنبى .

ومن الوسائل التى تلجأ إليها الدول فى الوقت الحاضر لمواجهة عجز ميزان المدفوعات اتباع نظم رقابيه على حجم الواردات وفرعيتها وعلى المدفوعات الدولية فتقوم بتحديد كمية الواردات ووضع نظم رقابه على العملات الأجنبيه للحد من أستخدامها لأغراض الأستيراد الترفيهى وقصرها على استيراد السلع الضرورية .

مما سبق يتضح أن هناك اختيارات متعددة لعلاج العجز فى ميزان المدفوعات منها تصدير الذهب أو السحب من رصيد الدولة من العملات الأجنبية أو تشجيع دخول رؤوس الأموال أو عقد قروض قصيرة الأجل أو قبول المساعدات الأجنبية أو فرض قيود على الواردات وأخيرا قد تلجأ الدولة إلى تخفيض عملتها الوطنيه بالنسبه للعملات الأجنبيه ولكل دولة أن تختار أسلوب تمويل العجز على حسب الأسباب وراء وجود هذا العجز .

العجز والفائض فى ميزان المدفوعات ومراحل النمو الاقتصادى:

إن دراسة التوازن والاختلال فى ميزان المدفوعات لا ينبغى النظر إليها خلال فتره زمنيه قصيره وأنما يجب النظر إليها خلال فترة طويله حتى تتأكد ما إذا كان هذا الاختلال مؤقت ولظروف اقتصادية معينه مرت بالدولة أما أن هذا الاختلال مزمن نتيجة ضعف الهيكل الاقتصادى للدولة مما يستلزم إجراء اصلاحات معينه لمواجهته . ومما لا شك فيه أن النشاط الاقتصادى الداخلى يعكس الحالة التى يكون عليها ميزان المدفوعات فالواقع يشير إلى وجود ترابط وثيق بين مراحل النمو الاقتصادى وبين الوضع الذى يكون عليه ميزان المدفوعات ففى بداية مراحل النمو الاقتصادى يكون هناك عجز فى ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الواردات

عن الصادرات لأن الدولة فى بداية نموها الاقتصادى تحتاج إلى العدد والمنتجات الصناعيه ذات الأسعار العاليه فى السوق العالمى بينما صادرات تلك الدول تكون قليله وتقتصر فى الغلب على السلع الأولية ذات الأسعار المنخفضه أما بالنسبه لتحركات رؤوس الأموال لتكون لصالح الدولة النامية وذلك لتنوع الإنتاج وتحسين الهيكل الاقتصادى للدولة اما فى المرحلة الثانية وبعد يحدث تنوع وتحسن فى الهيكل الاقتصادى رتتزايد أهمية القطاع الصناعى وبالتالى فإن الميزان التجارى فسوف يميل إلى التوازن بل قد يحقق فائض يساعد على تسديد فوائد القروض الأمر الذى قد يترتب عليه توازن حساب العمليات الجارية ، أما فى المرحلة الثالثة من النمو الاقتصادى فإن النشاط الصناعى سوف يتزايد وترتفع الكفاءة الأنتاجيه وتزيد صادراتها السلعيه وتحقق الدولة فائض فى ميزان المدفوعات ويمكنها أن تقدم قروض إلى الدول الأخرى لمساعدتها فى تحقيق التنمية الاقتصادى ولذلك نطلق على هذه المرحله بأنهـا مرحلة الدولة القارضة وفى المرحلة الرابعه والأخيره قد يتحول الفائض فى الميزان التجارى إلى عجز نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات بهدف رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع ويمكن للدولة أن تسد هذا العجز عن طريق فوائد القروض وعوائد الاستمارات التى لديها فى الخارج .

العجز المؤقت والعجز المزمن :

عند تحليل ميزان المدفوعات لدولة ما لابد أن نفرق بين العجز المؤقت الذى يكون نتيجة ظروف طارئه ولفترة زمنيه محدودة وبين العجز المزمن الذى يكون نتيجة انخفاض الكفايه الانتاجيه وضعف الهيكل الاقتصادى للدولة .

ولكى نفرق بين العجز المؤقت والعجز المزمن يجب التفرقه بين ثلاث

مفاهيم .

(١) الميزان السوقى :

وهو نموذج يعتبر عن الطلب والعرض فى سوق الصرف الأجنبى أى قيمة العملة المحلية مقابل العملات الاجنبية وهذا النموذج له أثره على توازن ميزان المدفوعات .

(٢) ميزان البرنامج :

يتضمن هذا الميزان قائمه بالموارد والأستخدامات الخاصة بالعملات الاجنبيه المتوقعه والمخططة على أساس فترة زمنية معينه وهو يعتمد على التقديرات والاحتياجات من رأس المال وهو يعتبر اداه تخطيطيه وتنبؤيه .

(٣) الميزان الحسابى :

وهو عبارة عن سجل لجميع العمليات والتبادلات الحقيقية والمالية التى تتم خلال العام .

ومفهوم العجز يختلف من ميزان إلى أخر فالعجز فى الميزان السوقى يعنى زيادة الكمية المعروضه من العمله المحلية المرغوب تحويلها إلى عملات أجنبيه وهذا معناه أن السياسات الماليه والنقديه والأجور لا تتناسب مع معدلات الصرف الأجنبى .

أما العجز فى ميزان البرنامج فإن هذا يعنى أن الأحتياجات المخططة لزيادة الأنتاج وأحداث النمو تزيد عن الموارد المحليه المرتقبه ولمواجهة هذا العجز الأمر يستلزم عقد قروض أجنبيه أو الحصول على منح وتشجيع الأستثمارات الأجنبية .

أما العجز فى الميزان الحسابى معناه قصور الموارد المحليه عن

الأحتياجات الفعلية . ويجدر الأشارة إلى أن وجود عجز فى أحد الموازين ليس بالضرورة معناه حدوث عجز فى الموازين الأخرى بل قد يحقق أحد الموازين فائض مثل ميزان السوق لتحسن سعر الصرف فى الوقت الذى يحقق فيه ميزان البرنامج عجز وقد يحدث العجز فى الثلاثة موازين فى أن واحد خاصة فى الدول النامية نتيجة زيادة قيمة العمليات المستقله المدنية عن العمليات المستقلة الدائنة ويكون الحل هو تحسين مستوى الاقتصاد الداخلى حتى يمكننا زيادة المتحصلات عن المدفوعات فى حساب العمليات الجارية .

ندرة العملة وميزان المدفوعات :

تعنى ندرة العملة زيادة الطلب عليها بالنسبه للعرض وعرض العملة يتمثل فى حقوق الغير من الدول قبل تلك الدولة أما طلب العملة يتمثل فى حقوق الدولة قبل الغير . فالصادرات تمثل حقوق للدولة قبل الدوله المستوردة أما الواردات تمثل التزام الدولة قبل الدول المصدرة وندرة عملة الدولة تتوقف فى المقام الأول على مدى قدرة الدولة فى تحقيق فائض مستمر ميزان المدفوعات ولسنوات طويله فهذا معناه زيادة كبيرة فى الطلب على عملتها مما ينشأ عنه ندرة العملة خاصة إذا كانت الدولة تستحوذ على نصيب كبير ومؤثر فى التجارة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية تزايد الطلب على الدولار حتى قيل أن هناك أزمة دولار وأصبح عمله دوليه وأحتياطى تحتفظ به الدول ويتمتع بقبول عام لدى دول العالم وقد قلت أزمة الدولار نتيجة زيادة الأستثمارات الأمريكية فى دول العالم ومنحها قروض للدول النامية وحدوث عجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى وظهور دول منافسه له فى مجال التجارة الدوليه خاصة اليابان .

طبيعة توازن ميزان المدفوعات :

توازن ميزان المدفوعات يتحقق حينما تتساوى قيمة العمليات المستقلة المدنية مع العمليات المستقله الدائنه وبالتالى لا توجد عمليات خاصة بالتسوية الا أن الواقع يشير إلى صعوبة تحقيق التوازن المطلق بنسبة ١٠٠٪ وذلك يرجع إلى التغيرات التى تطرأ على النشاط الاقتصادى وتغيرات الأسعار وأثر ذلك على ميزان المدفوعات ولذلك لابد بنسبة محدودة ولتكن ٥٪ فوجود عجز أو فائض مقداره ٥٪ سنويا يعتبر توازن حقيقى ولكن من الخطأ السماح بنسبة ٥٪ عجز كل سنة لأن معنى ذلك تزايد العجز عام بعد أخر ولكن وجود عجز فى سنة ما ووجود فائض فى السنة الأخرى من الأمور التى قد تقبل فى هذا الشأن . وهنا يثار سؤال على جانب كبير من الأهمية هو على أى أساس ينسب هذا التجاوز ؟ لهل لقيمة الصادرات أم قيمة الواردات أم كلاهما معا ؟ إذا نسبنا التجاوز إلى قيمة الصادرات فإن هذا فيه تحيز للعجز ونسب التجاوز لمجموع الصادرات والواردات فيه تضخيم لمقدار التجاوز ولذلك يفضل أن ينسب التجاوز إلى متوسط قيمة المتحصلات المستقله والمدفوعات المستقلة .

ونحن نتكلم عن طبيعة التوازن هناك سؤال هام يجب أن نتناوله بالشرح وهو هل التوازن فى ميزان المدفوعات أم مرغوب فيه أم لا ؟ وإذا كان من المرغوب فيه تحقيق التوازن فيكيف يتم ذلك ؟ للأجابه على هذا السؤال يجب أن نشير إلى أن العجز المستمر فى ميزان المدفوعات يعتبر أنتهاك لقوى الاقتصاد الداخلى خاصة إذا كان تسديد العجز يتم من حصيلة العملات الأجنبيه أو رصيد وإستمرار العجز يقلل من قيمة العملة الوطنية وإذا لم يكن نسوا الاقتصاد القومى بالمعدل الذى يساعد على سد العجز بعد فترة ما فالثقه فى الاقتصاد القومى وقدرته على تسديد الديون تهتز . والخلل فى ميزان المدفوعات قد أمر مرغوب فيه لفترة معينة

لأغراض التنمية الاقتصادية طالما يكون لدى الدولة قدرة على زيادة صادراتها وتسديد أقساط الديون وفوائدها. أما الفائض فيعنى زيادة حصيلة العملات الأجنبية ورصيد الذهب وبالتالى تقدم الاقتصاد وتحسين الأنتاجية والوصول إلى حالة العمالة الكاملة وهذا قد يؤدى إلى زنخفاض العند الأستثمارى ولذلك يجب على الدول التى تحقق فائض فى موازين مدفوعاتها أن توجه الفائض إلى أستثمارات خارجية للأستفادة من عوائد الأستثمار وترتفع قيمة العملة وبالتالى أسعار الصادرات وهذا سوف يشجع على زيادة الواردات من السلع الترفيهيه ولذلك فاستمرار الفائض أمر غير مستحب فى كل الأحوال . ويجدر الأشارة إلى أن تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات يتطلب التعرف على الأسباب التى تؤدى إلى الاختلال والعمل على معالجتها وقد يتطلب الأمر فى كثير من الأحيان جهود دوليه والمؤسسات الدوليه خاصة مساندة صندوق النقد الدولى . وبل قد يتطلب الأمر إجراء تغيرات جوهرية فى السياسات المالية والأقتصادية وتوجيه الاقتصاد الداخلى ليفى بالتوازن الخارجى .

توازن ميزان المدفوعات فى الفكر الكلاسيكى :

ترتكز النظرية الكلاسيكية القديمة فى توازن ميزان المدفوعات على ثلاثة محاور هى :

١- أعتقاد الكلاسيك فى نظرية كمية النقود والتى تنص على أن زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة كمية الأنتاج يترتب على ذلك تضخم أى أرتفاع الأسعار .

٢- أن تمويل العجز فى ميزان العجز يتم من خلال الأرصدة الذهبية للدول .

٣- أن الاختلال فى موازين المدفوعات مسألة عرضيه سرعان ما

تعمل القوى الأقتصادية على القضاء عليها والوصول إلى التوازن .

وفى ظل هذه الفروض يتحقق التوازن بصوره تلقائيه فإذا كان هناك دولتين أ، ب الأولى لديها عجز فى ميزان المدفوعات نتيجة تعاملها مع ب وأن الدولة ب لديها فائض فى ميزان المدفوعات نتيجة تعاملها مع أ فإن معنى ذلك زيادة كمية الذهب لدى ب ونقص الذهب لدى أ وفقا لنظرية كمية النقود فإن الأثر المترتب على ذلك أرتفاع مستوى الأسعار فى الدولة ب نتيجة زيادة كمية النقود (الذهب) ونقص مستوى الأسعار فى الدولة أ نتيجة نقص كمية النقود (الذهب) مما يعنى أرتفاع أسعار صادرات الدوله ب وانخفاض أسعار صادرات الدولة أ مما يترتب على ذلك نقص واردات أ من ب وفى نفس الوقت زيادة صادرات أ إلى ب بحيث يتلاشى العجز والفائض فى ميزان المدفوعات فى الدولتين ويتحقق التوازن التلقائى .

توازن ميزان المدفوعات فى الفكر الحديث :

النظرية الحديثه فى التوازن ترتكز أساسا على أفكار الاقتصادى كينز وترى أن التوازن يتوقف على حركة التدفق الدائرى للدخل ودور الأنفاق سواء الأستهلاكى أو الأستثمارى وكذلك الأدخار وعلى القوى الشرائيه ومدى أتساع السوق وحجم الأنتاج والتوظف . ولتوضيح النظرية الحديثه فى توازن ميزان المدفوعات نفترض وجود الدولة أ التى تحقق فائض فى ميزان المدفوعات نتيجة زيادة الصادرات هذا الفائض معناه إضافة جديدة للدخل وبالتالى زيادة النشاط الإقتصادى والإنتاج وإرتفاع درجة التوظف ومع زيادة الدخل سوف تزيد الواردات خاصة من السلع الكمالية نظرا لوجود علاقة مباشرة بين الدخل والواردات وزيادة الواردات من الدولة الفائض (أ) تعنى وجود زيادة فى الصادرات بالنسبة لدولة العجز (ب) ومن ثم تحدث الزيادة فى الصادرات زيادة فى الدخل وبالتالى التقليل من

العجز حتى يتلاشى ويحدث التوازن فى ميزان مدفوعات (ب) .

والأجور تقوم بفرض قيود كمية على حجم واتجاه التجارة الخارجيه لأيجاد التوازن فى ميزان المدفوعات كما تستخدم سعر لصرف كوسيله للحد من الواردات كما تلجأ الدول إلى عقد قروض لمراجهة العجز مع المحافظه على أحتياطى الذهب والعملات الأجنبية وهى أساليب لم تشر إليها النظرية الكلاسيكيه والنظرية الحديثه .

ميزان المدفوعات والناتج القومى الأجمالى

إن الناتج القومى الاجمالى يقيس حجم النشاط الاقتصادى للدولة أما ميزان المدفوعات فهو يقيس ميزان المدفوعات ومستوى الناتج القومى الاجمالى . ومن المعروف أن الناتج القومى يشتمل على أنفاق الأفراد على السلع الاستهلاكية وانفاق المنتجين على السلع الاستثمارية وكذلك الانفاق الحكومى الأستهلاكى والأستثمارى من الأمور المسلم بها أن الأفراد والمنتجين والحكومات لهم تعاملات مع العالم الخارجى من خلال السلع المستوردة وكذلك الصادرات السلعية وكذلك الاستثمارات التى تتم بين هذه القطاعات وبين العالم الخارجى ولذلك عند حساب الناتج القومى لابد أن تدخل فى الأعتبار صافى التعامل مع العالم الخارجى ويقدر الناتج القومى وفقا للمعادلة الأتية :

الناتج القومى الأجمالى = الإنفاق الاستهلاكى + الأنفاق الاستثمارى + الانفاق الحكومى + صافى التعامل مع العالم الخارجى (الفرق بين المتحصلات المستقلة والمدفوعات المستقلة) وهذا معناه أن تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات يكون له أثر إيجابى على الناتج القومى الأجمالى كما أن وجود عجز فى ميزان المدفوعات يكون له أثر سلبى على الناتج القومى .

الفصل الخامس

سعر الصرف (X)

مقـــدمة :

إن لكل بلد عملة نقدية خاصة بها تعد أداة وفاء فى المعاملات المحلية أما فى المعاملات الخارجية وفى ظل تعدد العملات فان الأمر يستلزم لكى تتم هذه المعاملات أن تسبقها تحويل عملة الدولة المستوردة إلى عملة الدولة المصدرة فإذا أستورد أحد التجار المصرين سيارات من فرنسا مثلا فإنه لا يستطيع أن يسدد قيمتها بالجنيه المصرى لأن المصدر الفرنسى سوف يرفض ذلك حيث أنه لا يستطيع أن يستخدم الجنيه المصرى داخل فرنسآ ولذلك يجب على المستورد المصرى أن يحول الجنيهات المصرية إلى فرنكات فرنسية لكى تتم الصفقة ويتم ذلك من خلال سوق الصرف الأجنبى وهو السوق الذى يمكن أن يتم فيه استبدال عملات الدول أى يباع ويشترى فيه العملات الأجنبيه من خلال أسعار معينته يطلق عليها أسعار الصرف .

مفهوم سعر الصرف :

سعر الصرف بين عملتين هو النسبه التى يستبدل بها كل عملة لالأخرى أى ثمن العملة بالنسبة للعملات الأخرى . فيقال على سبيل المثال أن الدولار الأمريكى = ٣٠٠ قرش مصرى أى أن المبادلات تتم على أساس كل دولار يبادل ٣٠٠ قرش وينظر فى هذه الحاله على أن الدولار يعتبر سلعه وأن الجنيه المصرى ثمنا لها . ويمكن القول من ناحية أخرى أن الجنيه المصرى = $\frac{١}{٣}$ دولار وفى هذه الحالة ينظر إلى الجنيه المصرى أنه سلعة وإن الدولار ثمنا له ولا فروق بين التعبيرين . وإذا كان سعر الصرف يعد ثمنا فأنه يخضع إلى الأنخفاض والأرتفاع تبعا للتغيرات فى ظروف

(X) المرجع السابق ص ٩٢ - ١٠٥

العرض والطلب فقد يرتفع سعر الدولار إلى ٤٠٠ قرش مصرى وفى هذه الحالة يقال أن سعر الدولار أرتفع وسعر الجنيه المصرى أنخفض وقد يصبح سعر الدولار ٢٥٠ قرش فى هذه الحالة يقال أن الدولار انخفض وسعر الجنيه المصرى أرتفع .

مصادر طلب وعرض الصرف :

إن الطلب على العملات الأكنبية يتحدد من خلال البنود المدنيه فى ميزان المدفوعات كأستيراد السلع والخدمات وأنتقالات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج أما عرض العملات الأجنبية يتحدد من خلال البنود الدائنه فى ميزان المدفوعات كالصادرات من السلع والخدمات وأنتقالات رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل .

أدوات الصرف :

إن التغيير عن الطلب والعرض يتم بأدوات خاصة تعرف أصطلاحا بالصرف الأجنبى وأن تقابل العرض والطلب إنما يتم عن طريق البنوك وعلى وجه الخصوص البنوك التجارية من خلال الكمبيالات التجارية والأعتمادات المصرفيه والحوالات المصرفيه وسوف نتناول بالشرح مفهوم كا اداه من هذه الأدوات .

أولا - الكمبيالة :

تعرف الكمبياله بأنها أمر يصدره الدائن (الساحب) إلى المدين (المسحوب عليه) بدفع مبلغ معين إلى شخص ثالث يطلق عليه المستفيد فأذا قام تاجر مصرى بتصدير سلعة إلى مستورد أمريكى فأن التسويه تتم بأن يسحب المصدر المصرى كمبيالة بقيمة الصفقه على المستورد الأمريكى لصالح البنك الذى يتعامل مع المصدر (المستفيد) ويتولى بنك المصدر

تحصيل قيمة الكمبيالة بواسطة مراسليه فى أمريكا ويحصل المصدر على قيمة الصفقه بالجنيه المصرى على أساس سعر الصرف السائد بين الدولار والجنيه وقد تكون الكمبياله مستحقه فورا أو مستحقه بعد مدة معينه .

الاعتمادات المصرفية :

يختلف الاعتماد المصرفى عن الكمبياله فى أن المسحوب عليه ليس شخص وإنما يكون بنك يتعامل معه المستورد فيقوم المستورد الأمريكى بالأتفاق مع أحد البنوك الأمريكية بفتح أعتماد بقيمة الصفقه مع مصر ويقبل البنك الكمبياله التى يسحبها المصدر المصرى ويدفع قيمتها فى ميعاد الأستحقاق ويمكن للمصدر المصرى أن يبيع الكمبيلة إلى أحد البنوك المصرية نظير عمولة قليلة والأعتمادات المصرية تفضل عن الكمبيالات لأنها تتم بين بنوك وليس أفراد فالثقة فيها تكون أكبر من الكمبيالة .

الحوالات المصرفية :

الحوالة المصرفية تعتبر شيكا يسحبه البنك على فرعه أو مراسله فى الخارج يأمره بدفع مبلغ معين من العملات الأجنبية إلى شخص معين فأذا أداد شخص فى مصر أن يدفع لدائنه فى أمريكا مبلغ من الدولارات فأنه يشترى حوالة مصرفيه بالمبلغ على أساس سعر السائد من أحد البنوك الوطنيه لصالح الدائن الأمريكى .

المقاصة الدولية :

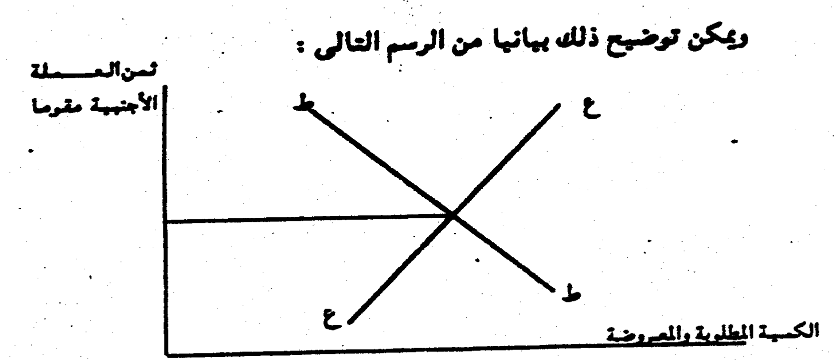
تبين لنا أن أغلب عمليات الصرف الأجنبى تتم عن طريق البنوك التجارية وخصوصا البنوك الكبيرة ذات الأقسام المتخصصة فى عمليات الصرف الأجنبى والتى تتخذ من البنوك الأجنبية مراسلين لها . بل قد يكون لهذه البنوك الوطنيه فروع فى الخارج تقوم بعملات الصرف الأجنبى . أن

تسوية المركز الخارجى للبلد خلال مدة معينة إنما يتم عن طريق المقاصه بين ما يتولد من حقوق نتيجة لعمليات التصدير وما يقع على عاتقه من التزامات نتيجة لعمليات الأستيراد بحيث لا يحتاج الأمر إلى نقل الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل عند إجراء كل معاملة من المعاملات الاقتصادية وإنما لا يستخدم الذهب والمعاملات الأجنبية الا لمواجهة رصيد المعاملات الاقتصادية الدولية خلال مدة زمنية معينة يتفق عليها .

القواعد العامة فى تحديد سعر الصرف :

إن سعر الصرف هو ثمن العملة الأجنبية مقدرا بوحدات من العملة الوطنيه وبالتالي تحديد سعر الصرف يتم من خلال تفاعل قوى العرض والطلب مثل تحديد سعر أى سلعه ونجد أن هناك علاقه عكسية بين الكمية المطلوبه من الصرف وبين سعره على الصرف ينحدر من أعلى إلى أسفل بينما نجد هناك علاقه طرديه بين الكمية المعروضه من الصرف وبين السعر ومنحنى عرض الخاص بالصرف يتجه من أسفل إلى أعلى ويتحدد سعر الصرف التوازنى بالنقطة التى يتلاقى عندها منحنى الطلب على الصرف مع منحنى العرض علي الصرف وهنا يتحقق رغبات كل من الطالبين والعارضين للصرف .

ويمكن توضيح ذلك بيانيا من الرسم التالى :



من الرسم السابق يتبين أن سعر الصرف التوازنى يقدر بالمسافة أم حيث يتلقى منحنى الطلب ط ط مع منحنى العرض ع ع وأى سعر أكبر من ذلك معناه زيادة كمية المعروضة عن الكمية المطلوبة مما يترتب عليه انخفاض السعر أما إذا كان السعر أقل من أم معنى ذلك زيادة الكمية المطلوبة عن الكمية المعروضة مما يترتب عليه ارتفاع السعر . ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين الكميه المطلوبه وبين السعر بما يؤثره تغيرات سعر الصرف على أثمان السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية وهكذا تفسر العلاقة الطردية بين التغير فى سعر الصرف والتغير فى الكميات المعروضة بما تؤثر فيه تغيرات سعر الصرف على أثمان السلع الوطنية مقومة بالعملة الوطنيه . ولكى نتفهم كيفية تحديد سعر الصرف لابد أن نتناول بالشرح ظروف الطلب والعرض على سعر الصرف :

ظروف الطلب والعرض على الصرف الأجنبى :

إن سعر الصرف كما سبق أن أشرنا أنه يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على الصرف الأجنبى ولكن يجدر الأشارة إلى أن التغير فى الكميه المطلوبة المعروضة لا يتوقف فقط على الثمن وإنما يرجع أيضا إلى تغير ظروف العرض والطلب مع معلومية أن تغير الطلب بالزيادة أى زيادة الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبى مع ثبات السعر يعنى إنتقال المنحنى بأكمله ناحية اليمين وأن نقص الطلب يعنى نقص الكميه المطلوبه مع ثبات السعر وينتقل منحنى الطلب بأكمله ناحية اليسار وكذلك الوضع بالنسبه للعرض فزيادة العرض تعنى أنتقال منحنى العرض بأكمله ناحية اليمين ونقص العرض يعنى أنتقال المنحنى بأكمله ناحية اليسار . ولا شك أن زيادة الطلب على الصرف الأجنبى مع ثبات العرض يؤدى إلى أرتفاع السعر وإن نقص الطلب مع ثبات العرض يؤدى إلى إنخفاض السعر .

العوامل المؤثرة فى الطلب والعرض على الصرف الأجنبى :

إن الطلب على الصرف الأجنبى ليس طلبا مستقلا وإنما يشتق أساسا من الطلب على الواردات ولذلك فأن الطلب على الصرف الأجنبى يتوقف على الطلب الوطنى على السلع المستوردة التى تتوقف بدورها على أذواق المستهلكين وتغيرات الدخول وأثمان السلع الوطنيه البديله للواردات وتغيرات أسعار السلع فى البلد المصدرة فيزيد الطلب فى حالة تلائم السلع المستوردة مع أذواق المستهلك المحلى ومع زيادة مستوى دخولهم وإنخفاض سعر السلع المستوردة وأرتفاع أسعار السلع المحلية البديلة بينما يقل الطلب فى الحالة العكسية . وعرض الصرف الأجنبى يشتق من الطلب الأجنبى على الصادرات الوطنيه وهكذا ينتقل منحنى العرض إلى اليمين أو اليسار إذا تغيرت أذواق المستهلكين الأجانب بالنسبة لسلعهم الوطنية واتجاه السلع المستوردة وتغيرات أسعار السلع المحلية والاجنبية .

مرونة طلب وعرض الصرف الأجنبى :

إن مدى التغير فى الكميات المطلوبة والمعروضة من الصرف الأجنبى على أثر تغير معين فى سعر الصرف انما يتوقف على مرونة طلب وعرض الصرف الاجنبى .

١- يكون الطلب أو العرض مرن إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبه أو المعروضه من الصرف الاجنبى أكبر من نسبة التغير فى السعر .

٢- يكون الطلب أو العرض متكافئ المرونة إذا كانت نسبة التغير فى الكمية المطلوبة أو المعروضة من الصرف الاجنبى مساوية لنسبة التغير فى السعر .

٣- يكون الطلب أو العرض غير مرن إذا كانت نسبة التغير فى

الكميه المطلوبه أو المعروضه من الصرف الأجنبى أقل من نسبة التغير فى السعر .

أولا : العوامل المحددة لمرونة الطلب على الصرف الأجنبى :

تتوقف درجة مرونة الطلب على الصرف الاجنبى على عاملين هما :

١- مرونة الطلب على الواردات ٢- مرونة عرض الواردات

وسوف نتناول شرحهما بشئ من التفصيل :

مرونة الطلب على الواردات :

من العوامل المحدودة لمرونة الطلب على الواردات نوعية السلع المستوردة هل هى ضرورية أم كمالية فالدول المستوردة للسلع الضرورية يكون الطلب على وارداتها أقل مرونه من الطلب على الدولة التى تستورد سلع كمالية كما أن من العوامل المؤثره فى مرونة الطلب على الواردات مرونه عرض السلع المحليه المنافسه للواردات والقاعدة أنه كلما زادت مرونة عرض السلع المحلية المنافسة للواردات كلما أرتفعت مرونة الطلب على الواردات والعكس صحيح . وإذا كانت مرونة على الواردات مرنه أى أكبر من الواحد الصحيح فأن إرتفاع سعر الصرف بنسبه معينه يؤدى إلى نقص الكميه المطلوبه من الصرف الاحنبى بنسبه أكبر من نسبة التخفيض وفى حالة الطلب متكافئ المرونة فإن ارتفاع سعر الصرف يؤدى إلى نقص الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبى بنفس النسبة وفى حالة الطلب غير مرن فإن النقص أو الزيادة فى الكميه المطلوبه يكون بنسبه أقل من الزيادة أو النقص فى السعر .

مرونة عرض الواردات :

تتدخل مرونة عرض الواردات فى تحديد مرونة طلب البلد المستورد

على الصرف الاجنبى ولبيان كيف تؤثر درجة مرونة عرض الواردات على مرونة الطلب على العملات الاجنبية نفرق بين حالتين .

الحالة الأولى :

إذا كان الطلب على الوادرات مرنا (أكبر من الواحد الصحيح) فأنه كلما زادت مرونة عرض الواردات زاد النقص فى قيمة الواردات الكميات المطلوبه من الصرف الأجنبى على أثر أرتفاع معين فى سعر الصرف .

الحالة الثانية :

إذا كان الطلب على الواردات غير مرن (أقل من واحد صحيح) فأنه كلما قلت مرونة عرض الواردات زاد النقص فى قيمة الواردات " الكميات المطلوبه من الصرف الأجنبى " على أثر أرتفاع معين فى سعر الصرف .

العوامل المحددة لمرونة عرض الصرف الأجنبى :

تتوقف مرونة عرض الصرف الأجنبى على عاملين :

١- مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات .

٢- مرونة عرض الصادرات .

١- مرونة الطلب على الصادرات :

يكون الطلب على الصادرات ضعيف المرونة إذا كان البلد يصدر سلع ضرورية وترتفع درجة مرونة الطلب على الصادرات إذا كان البلد يصدر سلع كماليه كما أن مرونة الطلب على الصادرات تتوقف أيضا على مرونة عرض السلع المنافسة للصادرات فكلما زادت مرونة عرض السلع المنافسة

للصادرات زادت مرونة الطلب الأجنبى على الصادرات الوطنية والعكس صحيح ، إذا كان الطلب على الصادارت مرن (أكبر من الواحد الصحيح) فأن أرتفاع سعر الصرف (إنخفاض قيمة العملة الوطنية) وبالتالى إنخفاض أثمان الصادرات مقومة بالعمله الأجنبية يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبه من الصادرات بنسبة أكبر من نسبة إنخفاض الثمن ومعنى هذا زياة الكميات المعروضه من العملات الأجنبية ، وإذا كان الطلب على الصادرات متكافئ المرونه فأن أرتفاع سعر الصرف بنسبة معينه يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبه من الصادرات بنفس النسبه وهذا معناه ثبات مجموع ما يعرضه المستوردون الأجنب من العملات الأجنبية أما إذا كانت مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد الصحيح فأن أرتفاع سعر الصرف (أنخفاض أثمان الصادرات مقومه بالعملة الأجنبية) بنسبة معينه يؤدى إلى زيادة الكميات المطلوبة بنسبة أقل من نسبة انخفاض الثمن .

٢- مرونة عرض الصادرات :

لتوضيح أثر مرونة عرض الصادرات على عرض العملات الأجنبية لابد أن نفرق بين حالتين :

الحالة الأولى :

إذا كان الطلب على الصادرات مرن فأنه كلما زادت مرونة الصادرات الوطنيه أرتفعت الزيادة فى قيمة الصادرات (كمية المعروض من العملات الأجنبية) على أثر تخفيض العملة الوطنية (أرتفاع سعر الصرف) .

الحالة الثانية :

إذا كان الطلب على الصادرات غير مرن فأنه كلما قلت مرونة عرض الصادرات قل النقص فى قيمة الصادرات (الكميات المعروضه من

العملات الأجنبية) على أثر تخفيض العملة .

إن كل دولة تسعى إلى تحقيق التوازن بيت وارداتها وصادراتها وإن أسعار صادرات الدولة وأسعار وارداتها لابد وأن تتغير بحيث تستطيع أن تسدد ديونها وإن تعالج العجز فى ميزان مدفوعاتها .

وأثمان الصادرات والواردات تحدد من خلال عنصرين :

١- ثمن السلعة فى الدولة المنتجة .

٢- سعر الصرف أى نسبة التبادل بين عملة الدولة المنتجة (المصدرة) وعملة الدولة المستوردة .

ولتوضيح ذلك نفترض أن السيارة الأيطاليه التى تستوردها مصر سعرها يتحدد على أساس تكلفتها فى أيطاليا وأسعار الصرف بين الجنيه المصرى والليره الأيطاليه فأذا أفترضنا أن تباع بـ ١٠٠ر٠٠٠ ليرة وكان سعر الصرف بين الجنيه المصرى والليرة الجنيه = ١٠٠ ليرة فإن معنى ذلك أن ثمن السيارة للمستهلك المصرى = ١٠٠٠ر١ جنيه الا أن ثمن السيارة يمكن أن يرتفع إلى ١١٠٠٠ جنيه إذا :-

١- أرتفعت تكاليف أنتاج السيارات فى أيطاليا لتصبح ١١٠ر٠٠٠ مع أفتراض ثبات سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبه لليرة الأيطالية .

٢- ثبات تكاليف أنتاج السيارات فى إيطاليا وتغير سعر الصرف بين الجنيه والليرة ليصبح الجنيه = ١٠ ليرة .

مما سبق يتضح أنه يمكن استخدام سعر الصرف لمعالجة الاختلال فى ميزان المدفوعات فأذا عانت دولة ما من عجز فى ميزان المدفوعات فأن اصلاحه يتطلب تقليل الواردات وزيادة الصادرات ويمكن أن يتم ذلك من

خلال تخفيض قيمة العملة لأن ذلك سوف يرفع من أسعار الواردات فتقل كميات الاستيراد وفى نفس الوقت تنخفض قيمة الصادرات وتزيد كمياتها ويتحسن ميزان المدفوعات ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على الصادرات فإذا كان الطلب على صادرات الدولة مرن فأن تخفيض العملة يؤدى إلى زيادة الحصيلة أما إذا كان الطلب غير مرن فأن تخفيض العملة يقلل من الحصيلة وإذا كان متكافئ المرونة لن تتأثر الحصيلة وكذلك يجب أن يكون الطلب على الواردات مرن حتى تقل الكميه الموردة من أرتفاع السعر أما فى حالة الطلب غير المرن على الواردات فأن تخفيض العملة لا تؤثر ملحوظ على حجم الواردات .

يقوم سعر الصرف الثابت على ثلاث شروط أساسية :

١- ان تحدد البلاد قيمة عملتها على أساس وزن معين من الذهب.

٢- حرية تحويل العملة الوطنية إلى ذهب وتحويل الذهب إلى عملة بدون أى قيود .

٣- حرية تصدير وأستيراد الذهب .

ولتوضيح سعر الصرف الثابت (قاعدة الذهب) نفترض إن هذه القاعدة معمول بها فى كل من مصر وأمريكا وأن الجنيه المصرى مقوم على أساس وزن من الذهب مقداره ٢جرام وأن الدولار الأمريكى مقوم على أساس وزن من الذهب مقداره ١ جرام معنى ذلك أن الجنيه المصرى يساوى ٢ دولار أمريكى أو أن الدولار الأمريكى = $\frac{١}{٢}$ جنيه مصرى وفى ظل تحويل العملات إلى ذهب وحرية تصدير وأستيراد الذهب يتكفلان فى ظل قاعدة الذهب الدوليه بمد ما يتولد من فجوه بين الكميات المطلوبه والمعروضه من الصرف الأجنبى عند حد التعادل الذهبى ويبقى سعر الصرف ثابتا فإذا أفترضنا أن سعر الصرف أرتفع فأن الطلب على الدولار يقل ويزيد الطلب

على الذهب فى مصر ويتم تصديره إلى أمريكا وتحويله إلى ذهب وبالتالى فأن تصدير الذهب يعتبر بمثابة زيادة كمية المعروض من الدولار فى سوق الصرف بحيث تتعادل الكميه المطلوبه مع الكمية المعروضه وفى حالة أنخفاض سعر الصرف يتم أستيراد الذهب من أمريكا وتصديره إلى مصر وتحويله إلى جنيهات مصريه فتتعادل الكميه المطلوبه مع الكميه المعروضه ويثبت السعر مما سبق يتضح أن سعر الصرف سوف يكون ثابت وإذا حدث أنخفاض أو أرتفاع فأن هذا يكون وضع مؤقت سرعان ما يمكن معالجته من خلال عمليات تصدير واستيراد الذهب .

حدا تصدير الذهب واستيراده :

فى ظل قاعدة الذهب تتمتع عملات الدول بأسعار صرف ثابته هذا يتحقق إذا أفترضنا أن تصدير واستيراد الذهب لا يحتاج إلى نفقات نقل وهذا افتراض غير سليم فأن نقل الذهب يتكلف نفقات شحن وتأمين .... إلخ ولذلك فأن أسعار الصرف فى ظل قاعدة الذهب تعرف تغيرات طفيفه حول حدا التعادل الذهبى لا يتعدى نفقات النقل الخاصة باستيراد وتصدير الذهب فمثلا إذا كان سعر الصرف بين الدوللار الأمريكى والجنيه المصرى هو الدولار =٢٠٠ قرش وكانت تكاليف نقل الذهب بين مصر وأمريكا حوالى ٤ قروش للجرام فإن ثمن الدولار قد يرتفع فى حدود تكاليف النقل ويصل إلى ٢٠٢ أو ٢٠٣ أو ٢٠٤ ولكنه لا يمكن أن يصل إلى أعلى من ذلك وليكن ٢٠٥ قرش مثلا لأن تصدير الذهب يمكن طالبى الدولار من الحصول عليه مقابل ٢٠٤ قرش وقبولهم لثمن ٢٠٥ قرش فيه خسارة لهم تقدر بقرش عن كل دولار وبالمثل فأن الثمن قد ينخفض إلى أقل من ٢٠٠ قرش ولكن لا يصل إلى أقل من ١٩٦ لأن تصدير الذهب إلى مصر لا يكون تكلفة استيراده ١٩٦ قرش ولذلك يمكن القول بوجه عام أنه فى ظل قاعدة الذهب قد تحدث تغيرات طفيفة عن حد التعادل الذهبى فى حدود

المنطقة المحصورة بين حدى تصدير الذهب واستيراده (تكاليف نقل الذهب من والى الدولة) ويجدر الأشارة أن قاعدة الذهب غير معمول بها ى الوقت الحاضر وإن كل الدول خرجت عن قاعدة الذهب وأصبحت تستخدم أساليب أخرى لتحديد أسعار الصرف وبل أصبح هناك نوعا من الرقابة تفرضها الدول على التعامل بالنقد الأجنبى وذلك بهدف معالجة الاختلالات التى تحدث فى موازين المدفوعات .

الفصل السادس

التجارة الدولية بين الحرية والحماية (×)

تتبلور حجج أنصار حرية التجارة الدولية فيما يتوقع أن تحقق من مكاسب فى مستوى الرفاهية الاقتصادية للدول المتجرة ، ومن ثم فان أية محاولة لتقييد هذه الحرية يعنى خسارة فى هذه الرفاهية . ويعزى ذلك الى أن ترك التجارة الدولية حرة يحقق مجموعه من المزايا الهامة :

١- تتيح حرية التجارة على مستوى دولى تمتع الدول المتجرة بمزايا تقسيم العمل على نطاق دولى .

٢- أن التجارة الدولية من شأنها أن يستفاد أفضل استفادة من ظروف الوفرة والندرة النسبية لعوامل الانتاج فى الدول المتخلفة الأمر الذى تصبح معه السلع والخدمات المنتجة متاحه بأقل تكاليف نسبية ممكنة ، بما يؤدى الى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمستهلكين .

٣- من الصعب أن تنمو الاحتكارات فى ظل التجارة الدولية التى توفر مناخا من المنافسة على مستوى عالمى .

٤- تؤدى سياسة الحماية الى تخفيض الحجم الكلى للتجارة

(×) د. برهان ابو النور، الاقتصاد الدولى، ج٢، ٢٠٠٠/٢٠٠١م، صص ١٧٦، ١٨٢

الدولية ، سيما نتيجة اذا ما اتبعت الدول الاخرى سياسة المعاملة بالمثل . ولا يمارى أنصار الحماية فى مزايا حرية التجارة على نطاق دولى غير أنهم يرون أن هناك بعض الاعتبارات التى قد تستلزم فرض الحماية ومنها :

١- قد تكون الحماية ضرورية لبناء بعض الصناعات اللازمة لانتاج بعض السلع الهامة التى يتعذر الحصول عليها من خلال التجارة الدولية فى بعض الاحيان ، مثل أوقات الحروب وفرض بعض الدول أنواع من الحظر التجارى على دول أخرى ، ومثال لذلك الحظر العربى للبترول عن دول اوروبا وأمريكا عام ١٩٧٣ م ، والحظر الامريكى على تصدير القمح الى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٠ / ١٩٨١ كعقوبة له لموقفه من المشكلة الافغانية .

٢- قد تكون الحماية وسيلة ضرورية لحماية الصناعات المحلية الوليدة من منافسة صناعات أجنبية لها قديمة متطورة سبقت الصناعة الوليدة فى تطوير احجام كبير وتقنيات متطورة مكنتها من جنى وفورات كبيرة الحجم وانخفاض كبير فى متوسط التكلفة الكلية للانتاج .

وفى هذا الصدد فان بعض الاقتصاديين يضع شروطا لمثل هذه الحماية بأن تكون لمدة مناسبة يفترض أن تكون كافية

فى ظل الظروف المعتادة لان تأخذ الصناعة الوليدة بأسباب تعزيز قدرتها على المنافسة •

ولانه لو استمرت الحماية الى مابعد هذا المدى الزمنى المفترض للبناء والتطوير فانه يترتب عليها دونما ميرر استمرار حصول المستهلك على السلعة التى تنتجها الصناعة المحمية بسعر يفوق كثيرا مثيلتها من السلع المنتجة فى الخارج والتى يمكن الحصول عليها عن طريق الاستيراد وتعوق استيرادها عوائق الحماية •

وثمة شرط آخر من شروط الحماية يمكن لتحقيق الشرط الاول الخاص بأن تكون فترة الحماية محدودة ، وذلك هو شرط أن تكون الصناعة المحمية تتوفر مقومات نجاحها ومقدرتها على المنافسة ابان انتهاء فترة الحماية •

هذا ويرى بعض الاقتصاديين منح الصناعات الوليدة اعانته بدلا من حمايتها عن طريق الرسوم الجمركية ، وحصص الاستيراد وغير ذلك • ويرون أن لمنح الاعانات مزايا أفضل من الرسوم الجمركية منها :

أ - أن المستهلك لن يفارق فى هذه الحالة يتحمله لا رتفاع الاسعار

الناجم عن فرض الحماية ، وعلى ذلك فان الاعانة تكون أفضل من الرسوم الجمركية وغيرها من العوائق التجارية من وجهة نظر رفاهية المستهلكين ٠

ب – ستظل هناك منافسة بين السلعة المحلية ومثيلتها الاجنبية وهذا من شأنه اذكاء روح التطوير والتجويد للمنتج المحلى ٠

جـ – يمكن أن تؤدى الاعانة الى تشجيع تصدير السلعة المعانة حيث يتيح للمنتج المحلى القدرة على المنافسة السعرية فى الاسواق الاجنبية ، وعدم الاقتصار على السوق المحلية ٠

٣ – قد تكون الحماية وسيلة للقضاء على البطالة :

فمن المعلوم أن زيادة الناتج المحلى ، نتيجة الحماية يتوقع مع بقاء العوامل الأخرى على حالها أن يؤدى الى زيادة الطلب على العمالة المحلية ٠

٤ – قد تكون الحماية أحد وسائل الدولة للحصول على ايراد ٠ حيث يتلاحظ أن الرسوم الجمركية تشكل الجانب الأهم من الايرادات الحكومية لكثير من الدول النامية ٠ غير أنه ينبغى فى ذلك أن تراعى مرونة الطلب على الواردات حتى

يتحقق هدف الدولة من تعظيم ايراداتها من فرض الرسوم الجمركية على الواردات ، فقد يكون الطلب على الواردات من المرونة بحيث أن الزيادة فى اسعار الرسوم الجمركية على الواردات قد يؤدى الى نقص نسبى اكبر فى الطلب على الواردات .

كما ينبغى ان تراعى الدولة أيضا حال فرض الضرائب الجمركية على الصادرات مرونة الطلب على هذه الصادرات واثر ذلك ليس فقط على ايراداتها من الضرائب الجمركية على الصادرات بل أيضا على القدرة التنافسية لصادراتها فى الاسواق الاجنبية وأثر ذلك على التوسع الداخلى فى انتاج السلعة ، وما يرتبط بذلك من طلب على عوامل الانتاج .

٥- قد تستخدم الحماية كوسيلة من وسائل اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات فيتم على سبيل المثال فرض أو زيادة سعر الرسوم الجمركية على بعض السلع الكمالية للحد من استيرادها ، والحد بالتالى من زيادة الطلب على العملات الاجنبية .

الا أن هذا الاجراء قد يكون اجراء عقيما اذا ما أدى الى اتباع الدول المصدرة لهذه السلع هذه الدولة لسياسة المعاملة بالمثل .

وكذلك فى حالة ما اذا كان الطلب المحلى على هذه السلع عديم أو قليل المرونة ، وأخيرا فى حالة ما اذا أدى ذلك الى تحويل الموارد من قطاع الصادرات الى قطاع الواردات على نحو يرفع من تكلفة الانتاج فى قطاع الصادرات وينتقص من قدرتها التنافسية فى الخارج ويؤدى الى انخفاض الطلب الاجنبى عليها .

الضرائب الجمركية :

تأخذ الضرائب الجمركية شكلين رئيسيين :

شكل رسوم على الواردات وضرائب على الصادرات :

أولا : الضرائب الجمركية على الصادرات :

بينما يبدو الهدف من فرض الرسوم على الواردات وثيق الصلة بأهداف الحماية نجد أن فرض الضرائب الجمركية على الصادرات يبدو مثيرا للتساؤل عن ماهية الهدف من وراء فرض مثل هذه الضرائب التى يتوقع أن تحد من الصادرات .
ونجد هذا التساؤل اجابته حال كون الدولة محل الاعتبار

تتمتع باحتكار السلعة المصدرة ، مثل احتكار الملايو لانتاج وتصدير المطاط • كما أن ثمة أسباب أخرى لفرض الضرائب على الصادرات من سلعة معينة كوسيلة لتحقيق ايراد للدولة وذلك حال تمتع السلعة محل الاعتبار بميزة تنافسية كبيرة • كما أن من هذه الاسباب أيضا أن تكون السلعة المصدرة مدخلا من مدخلات الانتاج ترغب الدولة فى الحد من تصديرها حتى تتوفر فى داخل البلاد باسعار مناسبة تشجيعا للتوسع فى استخدامها فى الصناعات المحلية • وأخيرا فانه قد يكون من هذه الاسباب رغبة بعض الدول الحفاظ على مخزونها من سلعة استراتيجية كالنفط مثلا من النفاذ حفاظا على حقوق الاجيال القادمة •

ثانيا : الرسوم الجمركية على الواردات :

وتفرض بغرض تحقيق بعض أو كل الاهداف المرجوة من سياسة الحماية التجارية التى سبق ذكرها • وفى ضوء هذه الاهداف يمكن تقسيم الرسوم الجمركية على الواردات الى رسوم ايرادية ، يقصد من ورائها تحقيق ايراد للحكومة ، وعادة ما تفرض مثل هذه الرسوم على السلع المستوردة التى ليس لها مثيل من الانتاج المحلى • ورسوم حامية ، يقصد من ورائها حماية الصناعة المحلية من المنافسة الاجنبية وتشجيع الصناعة المحلية على التوسع والازدهار •

الفصل السابع

التكامل الاقتصادى (X)

أهداف التكامل الاقتصادى :

أيا ما كان تعريف التكامل الاقتصادى فانه ينطوى على تخفيض أو ازالة العوائق التجارية بين الدول الاعضاء بغرض رفع مستوى التبادل الاقتصادى بين هذه الدول بغية تحقيق أهداف مشتركة لها • ويعزى الى هذا التكامل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

١ـ المساهمة فى حل مشكلة ضيق الاسواق بما يعزز امكانية الانتاج على نحو يحقق وفورات الحجم الكبير والانتاج عند أدنى نفقة متوسطة كلية ممكنة ، بما يعنى زيادة رفاهية المستهلكين ، كما أنه قد يؤدى الى تخفيض تكاليف الانتاج داخل الدول الاعضاء على نحو يعزز من قدرتها التنافسية فى الاسواق الاجنبية •

٢ـ يتيح التكامل الاقتصادى ، حال اشتماله على حرية انتقال عوامل الانتاج ، تحقيق كفاءة خلط هذه العوامل على نطاق واسع يمكن من استيعاب قدر اكبر من العوامل الانتاجية المتاحة على نحو كفء ، اذ يتوقع أن ترتفع فيه

(X) المرجع السابق، ص ص ١٨٢، ١٩٤

هذه الانتاجيــة الامر الذى يترتب عليه ارتفاع عائد كل منهـــا فى البلدين . كذلك فان التكامل ، فى هذه الحالة يساعـد على توفير رؤوس الأموال اللازمـة لعملية التنمية الاقتصاديـــة فى البلاد التى تعانى من قصور فى التمويل كما يساعد علـــى توفير الايدى العاملة للبلاد التى تعانى من الخفة السكانية .

٣ـ يكسب التكامل ، فى صوره الارقى ، الدولة وضعا متميـزا فى الاقتصاد الدولى ، ففى هذه الحالة يمكن أن تحتكــم الدول المتكاملــة معا على نصيب اكبر فى التجارة الدوليـة وتحسين ذلك فى مركزها التنافسى ويزيد من قدرتهـــا على المساومة للحصول على شروط أفضل من خـــلال اتباع سياسة نقدية وتجارية موحدة وكأن الاتحاد دولـة واحدة كبيرة ذات امكانيات اقتصادية أكبر .

٤ـ يمكن التكامل الاقتصادى أن يعزز موقف الدول ذات الفلسفـة الاقتصادية المذهبية المشتركة من حيث البعد الاجتماعـــى للاسواق حيث يتم التنافس داخل التكامل بين دول متشابهه من حيث أثر البعد الاجتماعى على الأسواق والأسعـــار كما يمكن أن يوفر امكانية الحصول على عوامل الانتـــاج بشروط واطار يتفق مع هذه الفلسفة .

٥- يمكن أن يكون التكامل ركيزة اقتصادية لنوع من السياسة الخارجية الموحدة بل وألوان من الوحدة السياسية .

٦- يعزز التكامل الاقتصادى من التنافس داخل منطقة التكامل الامر الذى يتوقع معه تشجيع تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين جودته بما لذلك من أثر ايجابى على كفاءة استخدام الموارد وتحسين الرفاهية الاقتصادية كما أن زيادة الارباح المترتبة على انخفاض التكاليف يمكن أن تزيد من الارصدة المتاحة للاستثمار .

أشكال التكامل الاقتصادى :

تتدرج أشكال التكامل الاقتصادى من مجرد تخفيض العوائق التجارية بين البلدان المتجرة الى توحيد السياسة النقدية والمالية بل والمواقف السياسية الخارجية لها . ويمكن فى هذا الصدد ، التمييز بين الدرجات المتصاعدة التالية من أشكال التكامل الاقتصادى :

١- اتفاقيات التجارة التفضيلية

والشكل المعتاد لهذه الاتفاقيات أن تقوم مجموعة من

المشاركين فيها بتخفيض القيود التجارية على وارداتها من باقى الدول المشاركة فى الاتفاقية محل الاعتبار . غير أن ذلك لا يمنع أن يكون التخفيض متبادلا بين جميع دول الاتفاقية فى بعض الاحيان .

٢ـ منطقة التجارة الحرة :

حيث يتفق بين الدول الأعضاء على اسقاط كافة القيود التجارية على المنتجات محل الاتجار بين هؤلاء الأعضاء كلها أو بعضها ، وذلك مع احتفاظ كل عضو بقيوده التجارية قبل غير الأعضاء .

٣ـ الاتحاد الجمركي :

ويشمل ذلك بالاضافة الى خصائص المنطقة الحرة أن تتبنى الدول الاعضاء ، الى جانب ذلك ، نظاما مشتركا من القيود التجارية الموحدة ازاء السلع والخدمات المستوردة من خارج الاتحاد .

٤ـ السـوق المشتركـة :

وتشمل بالاضافة الى اسقاط الدول الأعضاء العوائـق فيما بينها على السلع محل تجارتهم وتبنى نظاما موحـدا من القيود على سلع الواردات من غير الاعضاء ، أن ينـص على حرية انتقال عناصر الانتاج من رأس مال وعمل .

٥ـ الاتحاد الاقتصـادي :

ويستوفى جميع خصائص السوق المشتركة ، غير أنـه يضاف الى ذلك أن توكل مهمة السياسة الاقتصادية لـدول الاتحاد الى هيئـة مشتركة تمثل جميع الاعضاء .وترتكز علـى نظام نقدى موحد وتتولى رسم السياسة النقدية والماليـة لدول الاتحاد كما تتولى مهمة تنفيذها .

التكامل الاقتصادى وأثره على الرفاهيـة :

يمكن تحليل أثر التكامل الاقتصادى على الرفاهيـة على مستويين من التحليل : تحليل استاتيكى وتحليل ديناميكى .

فعلى مستوى التحليل الاستاتيكى أو الساكن فيمكن معرفه أثر التكامل الاقتصادى على الرفاهية من خلال تحليل أثر تحول التجارة وأثر خلق التجارة المترتبين على هذا التكامل •

ويحدث أثر تحول التجارة عندما يترتب على التكامل الاقتصادى احلال الدولة محل الاعتبار واردت ذات تكاليف أعلى من دولة عضو بالتكامل محل واردات ذات تكاليف أقل من دولة غيرعضو بالتكامل • ويعتبر أثر تحويل التجارة والحال كذلك ، خسارة تلحق بالدولة نتجت عن عضويتها بالتكامل •

وأما أثر خلق التجارة فهو محصله لأثرين : الاثر الاول هو أثره على الانتاج باحلال منتج منخفض التكلفة مستورد من دولة عضو على حساب تخفيض الانتاج من نفس المنتج مرتفع التكلفه فى انتاجه محليا •

والاثر الثالث هو أثره على الاستهلاك حيث ينتج المستهلك استهلاك نفس المنتج بأسعار أقل باسترداده من الدولة العضو ذات التكلفة الاقل بدلا من استهلاك المنتج المحلى ذى التكلفة الاعلى •
ويعتبر أثر التجارة ، والحال كذلك مكسبا للدولة محل الاعتبار

ترتب على عضويتها بالتكامل الاقتصادى • فاذا مازاد أثـر خلق التجارة على أثر تحويل التجارة بالنسبة للبلد العضو محل الاعتبار فان التكامل يكون من شأنه زيادة الرفاهيـة الاقتصادية لهذا البلد • واذا حدث العكس فان هـذا البلد يحقق خسارة صافية فى الرفاهية الاقتصادية •

وأما على مستوى التحليل الديناميكى أو الحركى فان التكامـل قد يترك له آثار ليس على بعض المتغيرات الاقتصادية فقـط من سعر وكمية والتى تندرج تحت الاثار الساكنه بل يتـرك آثا را على الهيكل الاقتصادى لدول الاعضاء وذلك نتيجـة لعوامل عديدة منها :

١ـ أتساع حجم السوق بما يتيح الاستفادة من مزايا الانتـاج الكبيـر •

٢ـ يترتب على اتساع السوق امكانية زيادة الضغوط التنافسيـة الامر الذى من شأنه أن تعمل المنشآت فى دول الاتحاد على تخفيض التكاليف الانتاج وتحسين الجودة باستخدام فنون انتاجية اكثر تقدما وعمالة أكثر مهارة بما يحقق درجـة اكبر من الكفاءة الاقتصادية فى استخدام الموارد الاقتصاديـة

٣_ يترتب على اتساع حجم السوق أيضا أن تزيد التوقعات بزيادة فرص تحقيق الارباح وينعكس ذلك على ارتفاع الكفاية الحدية للاستثمار ، ويشارك ذلك مع فوائض الارباح المتاحة للاستثمار نتيجة لانخفاض تكلفة الانتاج فى انعاش الانفاق الاستثمارى وزيادته داخل التكامل ٠

٤_ تشجيع الاستثمارات من خارج الاتحاد داخل منطقة الاتحاد نتيجة لزيادة فرص الربحية المتوقعة من ناحية وبغرض تجنيب العوائق الجمركية التى تفرضها دول التكامل فى مواجهة الغير ٠

وكل هذه الاثار يمكن أن تؤدى فى الاجل الطويل الى زيادة الكفاءة الاقتصادية لدول الاتحاد ٠

التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلاميـــة

اهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية :

فى ضوء ماتقدم من منافع تعزى الى التكامـــل الاقتصادى ، واضافـة الى ذلك من اعتبارات أخرى سنوردها من اعمال لمقاصـد شرعيـة ودفعا لاضرار تحيق بالامــه فانه يمكن القول بأن التكامل الاقتصادى بين الـــدول الاسلاميـة يرقى الى كونـه سياسة شرعية اسلامية أصيلـــة ويرجع ذلك الى مايلى :

١- التكامل يحقق مقاصد الشرعية ونصوصها :

فالاصل وحده الامة المؤمنة على امتداد الزمـــان والمكان .، والاخوة الايمانية ، وتكافل الجسد الواحـــد وواجب الاعصار وعموم العدل ، واعداد القوة والدعوة الــى اللـه .

٢ـ التكامل حقيقة تاريخ للدولة الاسلامية ، وضرورة وجود واعمار فاذا كان التكامل فى أرقى صورة يتضمن ازالة العوائق وتوحيد السياسات النقدية والمالية بل والسياسة الخارجية والاقتصادية فان هذه حقيقة فى تاريخ الدولة الاسلامية منذ صدر الاسلام قبل التشرزم والشتات .

هذا هو شاهد التاريخ ، وأما شاهد ضرورة الوجود والاعمار فأدلته اكثر من أن تحصى ونذكر منها :

أ ـ أن عالم اليوم يتميز بوجود الكيانات الاقتصادية الضخمة والتكتلات الاقتصادية ذات القدرة الجبارة على الانتاج والمنافسة فى الاسواق العالمية ، ولا حياة فى هذا العالم للكيانات الصغيرة .

ولذلك فالتكامل ضرورة وجود حتى يمكن التعايش مع هذه الكيانات الكبيرة فى الاقتصاد وغيره ، وحتى يمكن التعاون معها على اساس من العدل وتبادل المصالح والمنافع .

ب ـ أن التكامل أصبح ضرورة تنمية فالكيانات الضعيفة لن تتمكن من أن تحفظ لها خطا يتوائم مع قيمتها بل

ستحاول القوى الاكبر فرض قيمها عليها والقضاء على استقلالها الاقتصادى والسياسى وهويتها ، وهذه نقطة بدء ضرورية لامناص منها لامكان تحقيق المثالية فى اطار المنهج الاسلامى .

كذلك فان التكامل ضرورة لمواجهة العوائق المحلية للتنمية والتى لعل من أهمها :

ضعف الاسواق ، وندرة بعض الموارد فى كل دوله من دول العالم الاسلامى ، والتكامل يقدم حلا استقلاليا فى هذا الصدد .

فهذا التكامل اذن ضرورة وجود وتنمية اسلامية فى ظل عولمة تحاول أن تفرض نمطا متطرفا من الاسواق كمدخل لفرض أنماط غير اسلامية من القيم وذلك باستخدام التجارة العالمية الحرة وتصدير التقنيات العالية ، وسيادة وسيطرة أسواق مالية يكتنف التعامل بها محاذيرا شرعية كثيرة .

مقومات نجاح التكامل بين الدول الاسلامية :

١- الاطار القيمى المشترك للحياة وما يتمخض عنه من أسواق

لا تتنكر للبعد الاجتماعى بل تعمل فى ظله وتتأثر به وباحتياجاته ، وانعكاسات ذلك على التركيب السلعى والأسعار وقواعد التنافس ، وما يتمخض عن ذلك أيضا من تنظيم لدور وعائد من العمل ورأس المال وغير ذلك .

٢- تباين ظروف ندرة والوفرة النسبية لعناصر الانتاج فى الدول الاسلامية على نحو يزكى امكانيات التعاون بين هذه الدول ، فهناك دول غنية بمصادر الطاقة . كالسعودية والكويت والعراق ، وهناك دول غنية بالاراضى الزراعية كالسودان كما أن هناك دول غنية بالموارد التمويلية كالسعودية واخرى غنية بالثروة البشرية والعمالة ...... وهكذا .

٣- تباين الهياكل الاقتصادية للدول الاسلامية ، فهناك دول قطعت شوطا كبيرا فى التصنيع كماليزيا وأندونيسيا ، وهناك دول زراعية كالسودان .

٤- تباين الدول الاسلامية من حيث مستوى النمو الاقتصادى - فهناك متوسطا كمصر وأخيرا هناك دول لاتزال عند مستوى منخفض نسبيا من النمو الاقتصادى كدول جنوب الصحراء الافريقية .